

August- 2025

مؤتمر أربيل الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية

II. Erbil International Conference on Social Sciences and Humanities



II. Erbil Uluslararası Sosyal ve Beşeri Bilimler Konferansı

مؤتمر أربيل الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية

II. Erbil International Conference on Social Sciences and Humanities

FULL TEXT BOOK

2025

ISBN 978-625937771-1



9

786259

377711

Publishing House:

دار النشر:

Rimar Academy

Editor:

المحرر:

Dr. Osman TURK

<https://orcid.org/0000-0002-9379-6225>

Publication Coordinator:

تنسيق النشر:

AMIR MUAENI

ISBN:

نظام الترميز الدولي
لترقيم الكتاب:

978-625-93777-1-1

DOI :

رقم معرف الكائن
الرقمي:

[http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.
Conf2](http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2)

Printing:

تاريخ الطباعة:

18/ 09 / 2025

Date of The Congress:

تاريخ المؤتمر:

20 - 21 - 22 / 08 / 2025

Pages:

عدد الصفحات:

88

URL:

رابط النشر:

www.rimaracademy.com

Certificate Printing Press
Number

رقم شهادة المطبعة:

47843

مقدمة

برعاية أكاديمية ريمار التركية وبالتعاون مع جامعة إسطنبول جيديك التركية ، انعقد مؤتمر أربيل الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية في مدينة أربيل خلال الفترة 20 - 22 آب / أغسطس 2025

وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر استجابةً لمتطلبات المرحلة الراهنة التي يفرضها الواقع الإنساني بما يحمله من قضايا مستحدثة وتحديات علمية وفكرية، حيث سعى المؤتمر إلى بلورة رؤى معرفية ومقترحات بحثية جديدة تقوم على التعاون والتفاعل بين مختلف التخصصات العلمية

وفي هذا الإطار، أنجز كتاب وقائع المؤتمر ليكون إضافة نوعية ومرجعاً أكاديمياً يسهم في إثراء الإنتاج العلمي واستمراريته

وقد شارك في المؤتمر أكثر من 45 باحثاً من دول عربية عدة، وبلغت نسبة المشاركين من خارج تركيا 90%. وبعد عملية تقييم علمي دقيقة، قُبلت 43 مشاركة؛ منها 25 حضورياً و 20 عن بُعد، كما تم اعتماد 6 أبحاث للنشر في كتاب الوقائع، بينما توجه باقي الباحثين للنشر في المجلة

وفي ختام هذا المحفل العلمي، تعرب اللجنة المنظمة عن امتنانها لجميع الباحثين والأكاديميين الذين أسهموا في إنجاح فعالياته بجهودهم ومساهماتهم القيّمة

رئيس التحرير
د. عثمان ترك

INDEX

Artificial Intelligence and The Shift of Power Balances in the International System: Towards a New World Order”

1

- [Shahad Hassan Ali](#)

Political Developments in Uganda 1991–2001 (Historical Study)

16

- [Hawraa Razzaq Hassan](#)

Impact of Socialization on the Formation of Individual Values: An Analytical Study

31

- [Noor Muneer Basheer Eathab](#)

Controls of Economic Freedom in the AL Quran Al Karma

48

- [Abbas Mohammed Rashid](#)

Measuring and Analyzing the Relationship Between the Fragility of Public Finances and Public Debt in Iraq for the Period (2004-2023)

59

- [Thikra Abdulkareem Hadi](#)
- [Ghufran Hatem Alwan](#)

Grammatical Opinions of the Two Parliamentarians

78

- [Bilal Challob Jasim](#)



الذكاء الاصطناعي وتحول موازين القوى في النظام الدولي: نحو نظام عالمي جديد

Artificial Intelligence and The Shift of Power Balances in the International System:
Towards a New World Order”Shahad Hassan Ali ¹

© 2025 The Author(s). This open access article is distributed under a Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license.

Abstract

Artificial Intelligence (AI) systems represent highly sophisticated technologies that are the product of cumulative research and applied efforts across various historical stages. These systems are increasingly designed to exert influential roles across multiple domains, with international relations standing as one of the most prominent areas of impact.

Despite their transformative potential, AI systems have also been linked to adverse consequences, primarily resulting from the nature of their deployment. Improper or politically motivated uses of AI have contributed to escalating geopolitical tensions, particularly through practices such as state-sponsored surveillance, cyber espionage, and intervention in the legislative processes of sovereign nations.

Nonetheless, empirical studies indicate that the strategic and cooperative utilization of AI systems has contributed to the strengthening of amicable relations among states. This is evident through joint efforts in developing intelligent technologies and leveraging their capabilities to advance national interests across economic, political, security, and cultural spheres.

Furthermore, AI has had a profound impact on the form and dynamics of international relations, reshaping frameworks at the geopolitical, economic, and diplomatic levels. Notably, it has influenced the global power equilibrium, particularly among major powers such as the United States, China, and Russia.

Keywords: *Artificial Intelligence, International Order ,International Polarity, Military Uses of Artificial Intelligence.*

الملخص:

تعد أنظمة الذكاء الاصطناعي هي أنظمة ذات قدرات فائقة ونتيجة جهود بحثية وتطبيقية عبر مراحل مختلفة من التاريخ تسعى إلى أن تكون ذات تأثير فاعل على مستويات مختلفة أهمها مستوى العلاقات الدولية، وأن لهذه الأنظمة آثارا سلبية ارتبطت بطبيعة استخدام هذه الأنظمة، والتي أدت إلى إحداث توترات سياسية في العلاقات الدولية من خلال استخدامها في التجسس على دول ما وتدخلات دولية في مجريات الحياة التشريعية لدول أخرى، وكشفت الدراسات أن الاستخدام الأمثل لنظم الذكاء الاصطناعي أدى إلى وجود علاقات ودية بين كثير من دول العالم من خلال انخراطها بالأعمال التطويرية للأنظمة الذكية ومحاولة الاستفادة منها في تسيير مصالحها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني والثقافي، ومن جانب آخر فإن الذكاء الاصطناعي أثر بشكل كبير على نوع وشكل العلاقات الدولية سواء من الجانب الجيوسياسي والاقتصادي والدبلوماسي إضافة إلى تأثير التوازن بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين وروسيا.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، النظام الدولي، القطبية الدولية، الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي.



<http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2-1>



¹ M. Dr., Continuing Education Center, Al-Nahrain University, Iraq shahad.hassan@nahrainuniv.edu.iq

يعد وجود الذكاء الاصطناعي في العصر الحالي عاملاً مهماً في تغيير أو تحويل شكل العلاقات والتعاملات الدولية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية وهذا ما سيتم مناقشته خلال مفاصل البحث.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في:

- 1- ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي أحدثت تغييرات كبيرة على جميع الأصعدة، ومن ضمنها العلاقات الدولية وتوازنات القوى العالمية.
- 2- التطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي غير من أسلوب الاستخدام الفعلي للقوى التقليدية كالأمم والاقتصاد والتعاملات الدبلوماسية.
- 3- دخول الذكاء الاصطناعي في الاستخدامات العسكرية، إذ يعمل الذكاء الاصطناعي في الحرب كعامل تمكين تحليلي ومُعْطَل ومُضَاعَف للقوة؛ مما يؤثر في الأمن الدولي من خلال تحويل ميزان الدفاع الهجومي نحو الهجوم.

إشكالية البحث

أن للذكاء الاصطناعي الدور الكبير في التأثير على النظام الدولي، وستكون الشمالية عن مجموعة تساؤلات هي ما هو مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته؟ ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على أدوات القوة التقليدية (الاقتصاد، الأمن، الدبلوماسية)؟ كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على التوازن بين القوى الكبرى؟ ما التحديات الأخلاقية والقانونية الناتجة عن عسكرة الذكاء الاصطناعي؟ هل يشكل الذكاء الاصطناعي أساساً لتحول النظام الدولي من أحادية إلى تعددية قطبية أو اللاقطبية.

فرضية البحث

ومن الإشكالية تنطلق فرضية مفادها (أن وجود الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي له الأثر الواضح على جميع الأصعدة، سواء كانت السياسية أم الأمنية والعسكرية، ويمكن أن يصل إلى منظومة القيم الاجتماعية الذي بدوره أصبح عامل من عوامل القوة المؤثرة على شكل ومستقبل النظام الدولي).

منهجية البحث

المنهج التحليلي: لتحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على عناصر القوة.
المنهج الاستقرائي: وهو عن طريق استقراء الواقع العام للنظام الدولي.
المنهج الاستشرافي: لاستشراف مستقبل تطور الذكاء الاصطناعي على النظام الدولي

هيكلية البحث

فضلاً عن المقدمة والخاتمة تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث رئيسة وهي:

المبحث الأول: أهمية ومفهوم الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: القوى الكبرى والذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: أهمية ومفهوم الذكاء الاصطناعي

مارس التقدم التكنولوجي عملية التحول في الفكر الإنساني وعملية التعاطي مع الحياة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري بطريقة غير مسبقة، وهذا ما زاد من تفاقم التحديات والمخاوف والفرص الواعدة أن الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) لقد أصبح بشكل متزايد جزءاً من حياتنا اليومية فضلاً عن اختراقه لحياتنا عبر فكرة تبسيط المهام اليومية لمختلف المجالات بوتيرة متصاعدة لا يمكن تحديده معالمها أو مداها.

ومن هنا يمكن القول بأنه التقدم الكبير الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي في ظهور برامج حاسوبية تحاكي القدرات الذهنية وأنماط عملها في ظل قدرتها على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم ترمج عليها الإله مع وجود ثورة تكنولوجية ومعلوماتية هائلة ظهرت خلالها مفاهيم حديثة كالبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وتعلم الآلة وسلاسل الكتل، وظهرت تحديات جديدة تشمل مختلف العلوم ليس فقط الكمية والطبيعية، ولكن امتدت إلى العلوم الاجتماعية بآفرعها المختلفة التي يندرج في إطارها العلوم فرع العلوم السياسية، فأصبحنا أمام متغيرات جديدة تحتاج إلى البحث، وإعادة النظر في أركان العلم ذاته ووحدات التحليل المختلفة بداخل العلم كالدولة والنظام الدولي، وهذا الجدل الذي استرعى اهتمام مراكز الفكر والأبحاث في الجامعات العالمية حول تأثير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي على العلوم السياسية، وهذا سيتم توضيحه من خلال مفاصل البحث

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

نشر آلان تورينغ (Alan Turing) فكرة آلات الحوسبة والذكاء عام 1950 بعدما اشتهر بكسرة آلة تشفير الرسائل للجيش الألماني (Enigma code) أثناء الحرب العالمية الثانية، وعكف على جعل الآلات تفكر مثل الإنسان وأيضاً في عام 1956 صاغ جون مكارثي (John McCarthy) مصطلح الذكاء الاصطناعي أثناء أول مؤتمر للذكاء الاصطناعي على الإطلاق في كلية (Dartmouth) ومن العام نفسه أنشأ آلان نيويل Allen Newell وجي سي شو J.C.Shaw وهيربرت سيمون Herbert Simon برنامج (logic Theorist) وهو أول برنامج ذكاء اصطناعي يعمل على الإطلاق (مجيد، 2025).

ولا يوجد هناك تعريفاً متفقاً عليه يضع حدوداً واضحة للذكاء الاصطناعي، فقد عرفه عالم الحاسوب جون مكارثي على أنه علم وهندسة صنع الآلات الذكية وأيضاً عرفه أندرياس كابلان ومايكل هاينلن بأنه قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح والتعلم من هذه البيانات واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة من خلال التكيف المرئي، ويعرف الذكاء الاصطناعي أيضاً بأنه تطوير أنظمة كمبيوتر قادرة على أداء مهام تتطلب عادة ذكاء بشرياً مثل إدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرار والترجمة بين اللغات (مجيد، 2025).

لذا يمكن تحديد مصطلح الذكاء الاصطناعي عبر مجموعة من الأمور وهي: القدرة على الاستنتاج، القدرة على اكتساب معرفة جديدة وتطبيقها، ناهيك عن القدرة على إدراك على تحليل بيانات ومعالجة الأشياء التي تحيط بنا، فضلاً عن القدرة على اتخاذ القرارات بناءً. سابقة التحديد الإجرائي: بأنه طريقة لصنع الحاسوب، أو روبوت يتم التحكم فيه بواسطة 5. الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء، بالطريقة نفسها التي يفكر بها البشر الأذكاء (سامي، 2023).

وهناك نوعان من الذكاء الاصطناعي هما (العبيدي، 2024):

• **الذكاء الاصطناعي البسيط:** هو المدرب والمركّز على أداء مهام محددة، ويحرك معظم تطبيقات الذكاء الاصطناعي القوية جداً، والتي تحيط بنا اليوم، مثل Siri من Apple ، و Alexa من Amazon ، و IBM Watson ، والمركبات ذاتية القيادة.

• **أما الذكاء الاصطناعي المتقدم:** ويتكون من الذكاء العام الاصطناعي Artificial General Intelligence والذكاء الاصطناعي الفائق Artificial Super Intelligence (ASI) ويعد الذكاء الاصطناعي العام (AGI) الشكل النظري من الذكاء الاصطناعي حيث يتيح للآلة ذكاءً مساوياً للبشر؛ ولديه وعي ذاتي، أول قدرة على حل المشكلات والتعلم والتخطيط للمستقبل. أما الذكاء الاصطناعي الفائق (ASI) سوف يفوق ذكاء وقدرة الدماغ البشري.

فيما يخص الدول وأهمية الدولة، وهي تعتبر الفاعل الرئيسي والأول في النظام السياسي الدولي استناداً إلى نظريات السياسة الدولية، ولا تتورع الدول عن ممارسة الإجراءات الإكراهية التي تؤثر في سلوك اللاعبين الدوليين، وهي لذلك تسعى إلى تعظيم قوتها وتطوير قدراتها باستمرار كي لا تقع تحت تأثير قوة أخرى قد ترغمها على التفريط بمصالحها، ولطالما ارتبطت قدرات الدول بتطور أدوات القوة لديها، والتي يستخدمها رجال السياسة لإنجاز غاياتهم. من هنا، كان لازماً أن نركز على تأثير الذكاء الاصطناعي في أدوات القوة كونها العامل الأهم في تنظيم العلاقة بين الدول. ومن المتوقع أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في البيئة الدولية من خلال عدة مداخل، أهمها (هادي، 2023):

• **ظهور أخطار جديدة في البيئة الدولية:** فمن المعلوم أن هناك جملة من الأسلحة ذاتية التشغيل تعمل بالذكاء الاصطناعي، والتي تتصاعد عمليات تطويرها من قبل عدة دول مثل الطائرات بدون طيار والزوارق والطوربيدات والغواصات ذاتية التشغيل التي تتحكم بها الخوارزميات، ومن غير المستبعد حدوث تحيز في الخوارزمية ومهاجمتها لأهداف غير التي صُممت من أجلها أو إصابة مناطق سكانية أو إطلاق أسلحة دمار شامل، ويمكن أن يحدث الأمر من خلال تخريب تقوم به برامج خبيثة لطريقة تعلم الخوارزميات، فمن خلال خلل برمجي؛ إذ يمكن أن تكون الخوارزمية عادلة رياضياً، لكنها منحازة أخلاقياً، وتضع المدنيين كأهداف عسكرية.

• **ومع ظهور الأسلحة المستقلة تزداد إمكانية اندلاع الحرب بالخطأ،** فمن المحتمل أن تستجيب هذه الأسلحة ذاتياً، وتستهدف قوات مجاورة أو أهدافاً نوعية مثل القادة والرؤساء لا سيما في حالات التوتر بين الدول، كما ينبيء عصر الذكاء الاصطناعي باحتمالية ارتفاع أعداد الضحايا؛ بسبب الأسلحة التي تقاد بالذكاء الاصطناعي ففي النهاية، يكون أمر إطلاق النار مرتبباً بتقدير الموقف وظروف المعركة ونوع التهديد والعوامل النفسية التي تحيط بالجنود، لكن الأسلحة ذاتية التشغيل لا تعمل بهذه الطريقة، بل تعمل بطريقة التحليل والاستجابة، ويمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي أن ترفع من مستوى المخاطر داخل الدول من خلال استخدامها في الهجمات السيبرانية لتخريب البنية التحتية مثل محطات الطاقة النووية وتحويل مسارات القطارات أو التحكم بإغلاق السدود أو التأثير على شبكات الطاقة الكهربائية.

• **تغير قوة الفاعلين الدوليين: على الرغم من كون الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وفي النظام الدولي، إلا أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تحدث فرقاً بمقدار القوة ما بين الدولة وفاعلين جدد مثل الشركات متعددة الجنسيات لا سيما التكنولوجية منها، فتدخل شركة سبيس إكس في الحرب الأوكرانية من القوات البحرية الأوكرانية من مهاجمة عدة أهداف بحرية روسية في أسطول البحر الأسود وإغراق بعض القطع منها بواسطة قوارب كما سيؤثر الذكاء الاصطناعي في تقوية مكانة الفرد في البيئة الدولية، فمن خلال المواهب الفردية والقوة الحاسوبية والبيانات تتمكن الدول من تصميم وإنتاج تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تمكنها من إحداث فرق في القوة، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد الموهوبين يشكلون أعداداً قليلة، إلا أن تأثيرهم يتجاوز الإطار الوطني، لجنسياتهم أو لجنسيات شركاتهم.**

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي كأداة قوة جديدة

إن الانتشار السريع للتقنيات التي تندرج تحت مظلة الذكاء الاصطناعي يُشكّل النظام العالمي الناشئ في العلاقات الدولية، ومن المتوقع أن يُمهّد السباق العالمي على الذكاء الاصطناعي الطريق لصعود وهبوط جديد للقوى العظمى في النظام الدولي، على غرار التأثير الذي أحدثته الثورات الصناعية الثلاث السابقة، إذ تُحدد الأدبيات الخاصة بالعلاقات الدولية ثلاث قوى رئيسية – الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا – باعتبارها المتنافسين الرئيسيين في هذا السباق، وتتميز الثورة الصناعية الرابعة المدعومة بالذكاء الاصطناعي بطبيعتها الفريدة، بسبب الاختلاف الواضح في النهج الذي اعتمدته هذه القوى الثلاث في دمج الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعكس استراتيجيات الذكاء الاصطناعي لهذه الدول قدراتها ونواياها تجاه كيفية توظيف هذه التكنولوجيا لتعزيز مكانتها وهيبتها كقوى مؤثرة في النظام الدولي. (Vijayakumar, 2023)

فلقد استولى الذكاء الاصطناعي، وشبكة الجيل الخامس، والأمن السيبراني، والروبوتات، وأشباه الموصلات والمعالجات الدقيقة، والحوسبة السحابية، والقتال السحابي والشبكات الرقمية على الأنشطة البشرية، وبالتالي الديناميكيات الجيوسياسية الدولية. وجميع العواقب اللاحقة لـ "الاندفاع" التكنولوجي (السياسي والاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي) تشمل الدول والمنظمات الدولية والشركات الخاصة، إذ يتم تحويل ديناميكيات المنافسة والتعاون الدولي. تهدف هذه المقالة إلى تقديم تأثير التقنيات الحديثة على الديناميكيات الجيوسياسية المعاصرة (العلاق، 2025).

لقد منح التفوق المبكر في تقنيات الفضاء مكانة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين خلال حقبة الحرب الباردة ومع ذلك، تغير المشهد بشكل ملحوظ بعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للبالستية عام 2002. حيث رأت القوى الكبرى، بما في ذلك روسيا والصين، أن هذه الخطوة تُعد ذريعة للولايات المتحدة لعسكرة الفضاء الخارجي، ويُقال إن التجربة الصينية المضادة للأقمار الصناعية عام 2007 كانت مدفوعة بحاجتها إلى تأسيس قدرة ردع فضائي في هذا السياق.

بالمقابل يُظهر تحليل الدول الرائدة وقدراتها في الأمن السيبراني المدعوم بالذكاء الاصطناعي مشهداً يتسم بمنافسة شديدة وتطورات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. إذ برزت الولايات المتحدة والصين وروسيا والعديد من الدول الأوروبية كقوى رائدة في هذا المجال، حيث أظهرت تقدماً كبيراً في البحث والتطوير ودمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الدفاعية، فعلى سبيل المثال تُعد الولايات المتحدة قوة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، حيث استثمرت بكثافة في كلا القطاعين، مما أدى إلى إنشاء نظام بيئي قوي يشمل مؤسسات بحثية وشركات ناشئة وشركات سيبرانية كبرى.

عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الدبلوماسية والذكاء الاصطناعي، فمن المفيد التمييز بين الذكاء الاصطناعي كأداة دبلوماسية، والذكاء الاصطناعي كموضوع دبلوماسي، والذكاء الاصطناعي كعامل لديه القدرة على تشكيل البيئة التي تحدث فيها الدبلوماسية، كأداة دبلوماسية، يتم تحليل استخدام الذكاء الاصطناعي في المهام اليومية للمفاوضين والدبلوماسيين عندما يتم تحليل الذكاء الاصطناعي كموضوع للدبلوماسية، فهو مسؤول عن أجندة سياسية محددة تشمل موضوعات اقتصادية وتجارية، فضلاً عن حقوق الإنسان والديمقراطية والأخلاق؛ وبالتالي فإن لديه القدرة على إعادة تشكيل النظام الدولي بالكامل، حيث تساعد معالجة اللغة الطبيعية وتحليل المشاعر الدبلوماسيين على فهم الرأي العام العالمي

والاستجابة له، كما تعمل منصات التفاوض التي تعمل بالذكاء الاصطناعي على تسهيل حل النزاعات وصياغة المعاهدات وتعزيز التواصل والتعاون بين الدول، ولكنه يطرح أيضًا تحديات تتعلق بالشفافية والثقة (العلاق، 2025).

المبحث الثاني: القوى الكبرى والذكاء الاصطناعي

سارعت دول العالم للاستفادة من تقنيات العصر الحديث وما انطوى عليها من تطورات متلاحقة على مستوى تكنولوجيا المعلومات ناهيك عن التنافس الشديد بين الدول العظمى ضمن هذا المجال، والجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي الذي عُرف بتقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، قد أثر بشكل ملحوظ على منظومة العلاقات الدولية، وكان لهذا الأثر اتجاهان أولهما هو الاتجاه السلبي، والثاني تمثل بالاتجاه الإيجابي، حيث إن بداية ظهور الجيل الخامس للذكاء الاصطناعي، أسفر عن أزمة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا، وذلك من خلال الاتهامات الأمريكية للحكومة الروسية بالتجسس على النظام الأمريكي، بالإضافة إلى التدخل عبر شبكات الإنترنت الروسية وفق أنظمة الذكاء الاصطناعي بالتلاعب بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في عام 2016 م وهو ما أثار التوترات بين البلدين في ذلك العام، وفي هذا المجال، فقد لعبت أنظمة الذكاء الاصطناعي دوراً في توتر العلاقات الدولية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتهمت الأخيرة الصين بانتهاك حقوق الملكية الفكرية خلال أجهزة الهاتف المحمول (هواوي) وهو ما نفتته الصين، الأمر الذي أسفر عن اعتقال مدير شركة هواوي في كندا، وتساعد وتيرة التوتر بين البلدين، وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية في معركة التنافس على الجيل الخامس وتطويره بما يتماشى مع تطلعاتها في السيطرة الدولية عبر هذا المجال، وهو ما شجع كثير من دول العالم لدخول معترك المنافسة هذه، وفي هذا السياق، أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن من يمتلك الذكاء الاصطناعي سيحكم العالم بأسره، حتى أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مكونات ومحددات العلاقات الدولية (العمري، 2021).

المطلب الأول: عسكرة الذكاء الاصطناعي

أثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عدد من ساحات الصراع المسلح القائمة مثل: الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية (الكيان الصهيوني) في غزة العديد من النقاشات المتتالية حول ماهية تلك الاستخدامات ومخاطرها على الأمن الدولي والإقليمي واستدامة الصراع، إذ أظهرت تلك التجارب أن الأسلحة المدعومة بالذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون أكثر دقة من الأسلحة الموجهة بالبشر مما قد يُقلل من الأضرار الجانبية مثل: الضحايا المدنيين والأضرار التي تلحق بالمناطق السكنية وأعداد الجنود الذين يقتلون أو يشوهون، بينما تساعد الدول والمجموعات الضعيفة على الدفاع عن نفسها، في حين قد تؤدي في ذات السياق إلى ارتكاب العديد من الأخطاء الكارثية. (المستقبل، 2024).

وتتنوع استخدامات الذكاء الاصطناعي خلال الحروب، إذ تشمل مجموعة واسعة من التطبيقات التي تسهم في تعزيز القدرات العسكرية وتحسين الأداء الاستراتيجي في فترة الحرب وما بعدها، إذ يعمل الذكاء الاصطناعي في الحرب كعامل تمكين تحليلي ومُعْظِل ومُضَاعَف للقوة؛ مما يؤثر في الأمن الدولي من خلال تحويل ميزان الدفاع الهجومي نحو الهجوم، ولعل من أكثر تلك الاستخدامات شيوعاً هي تعزيز القدرات الاستخباراتية والمعلوماتية: يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التشخيص والتحليل الاستراتيجي من خلال تحليل البيانات الضخمة لفهم الأنماط والاتجاهات العسكرية، وتطوير قدرات الاستطلاع والاستشعار عن بعد من خلال جمع المعلومات والبيانات من البر

والبحر والجو، وكذلك تطوير قدرات التشفير والأمان السيبراني؛ مما يحمي البيانات والمعلومات الحساسة من الاختراق (المستقبل، 2024).

أما فيما يخص الحروب التي يدخل الذكاء الاصطناعي فيها والتي يطلق عليها حروب الجيل السادس (الالتماسية) حيث تعتمد الخوارزميات القتالة لتلك الأسلحة ذاتية التشغيل التي تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يتم برمجتها ذاتياً على التعامل والشباك والقتل أثناء المعارك دون تدخل العنصر البشري أو المركبات غير المأهولة شبه المستقلة التي يتحكم فيها عن بعد ما يجعل من الأسلحة الذكية ذاتية أو شبه ذاتية القيادة المعززة بالذكاء الاصطناعي مهددة للأمن العالمي وفق الآتي (يونس، 2022).

أولاً- سيادة حالة من اليقين بالقدرات الكاملة لتلك الأنظمة في ظل عدم معرفة معدلات الخطأ الواردة بها؛ حيث إنها لم تخضع للاختبارات الجادة بعد الأمر الذي يترتب عليه تهديدات خطيرة غير محسوبة العواقب.

ثانياً - الدفع نحو التصعيد بشكل مباشر نتيجة للثقة المطلقة في القدرات العسكرية المعززة بالذكاء الاصطناعي على المواجهة، وردع الأعداء ومن ثم تجنب الوسائل السلمية في حل الأزمات، بل قد يدفع ذلك الدول نحو الضرب الاستباقية لتحقيق الردع.

ثالثاً- إمكانية التوسع في الاعتماد عليها نتيجة انخفاض التكلفة واستخداماتها التجارية وثنائية ذلك الاستخدام من جانب الفاعلين من الدول وغير الدول وهو ما يضيف المزيد من التعقيد في البيئة الأمنية، وتعد هجمات أسراب الطائرات بدون طيار أبرز الأمثلة على ذلك.

رابعاً - التوجه نحو استخدام الأنظمة المعززة بالذكاء الاصطناعي بشكل متواتر الاختبار قدرات الآخرين، وتقييم المستوى التقني الذي تم الوصول إليه لتطوير القدرات، ويرى الباحث كريستيان بروس أن الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات التكنولوجية الناشئة ستغير طريقة خوض الحروب، لكنها لن تغير طبيعتها، حيث ستظل كما هي دائماً عنيفة، وذات دوافع سياسية.

ومن المتوقع أن يأخذ الذكاء الاصطناعي مكانة كبيرة في القدرات العسكرية كما هو موضح في الشكل أدناه



شكل (1) الشكل من ترجمة الباحث بالاعتماد على (James Black, Mattias Eken, Jacob Parakilas, Stuart Dee,, 2024)

يُصوّر الشكل أعلاه فئاتٍ مختلفةً من التأثير الاستراتيجي، مع مراعاة طبيعة الذكاء الاصطناعي وخصائصه المزدوجة الاستخدام (مثلاً، كمجموعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي العامة)، وعدم اليقين بشأن وتيرة واتجاه التغيير المستقبلي في أحدث التقنيات. على أعلى مستوى من التجريد، يمكن أن تكون المخاطر/الفرص:

• عامة (مثل سلامة الذكاء الاصطناعي)؛

• خاصة بالمجال العسكري؛ أو

• خاصة بمجال أو قضية (مثل الردع النووي).

ومن الأهمية بمكان، كما ذكر سابقاً، أن الذكاء الاصطناعي لا يوجد في فراغ. بل يفهم على أفضل وجه على أنه نظام اجتماعي تقني مُتكيف مُعقد، مع عنصر بشري مهم. وبالتالي، يُشدد الإطار أيضاً على ضرورة التفكير في كيفية تأثير العوائق/العوامل الممكنة المختلفة على سرعة وكيفية استيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة في وزارات الدفاع والمنظمات العسكرية. (James Black, Mattias Eken, Jacob Parakilas, Stuart Dee, 2024).

المطلب الثاني: العلاقات الدولية في ظل وجود الذكاء الاصطناعي

يعتبر الأمن الدولي والشؤون الخارجية أحدث موازي للابتكار وتطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث ينظر إلى الذكاء الاصطناعي على أن له تأثير عميق على كيفية إدارة الدول لشؤونها الخارجية حيث إن له دور كبير في التأثير في توازن القوى العالمية ومحددات القوة العالمية ومقوماتها بشكل عام حيث يمنح الذكاء الاصطناعي وتقنياته المتطورة الدولة قوة كبيرة وقدرة فائقة على التأثير في العالم وممارسة النفوذ والهيمنة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها؛ ولهذا ومن هذا المجال يمكن القول إن للذكاء الاصطناعي في التأثير على السياسة الخارجية وصنع القرار واتخاذ القرار (دسوقي، 2020)

ويكون هذا التأثير في سياق العلاقات الدولية من عدة محاور، وهي يمكن تلخيص أبرزها النقاط التالية:

1- الذكاء الاصطناعي وصنع القرار الدولي:

قد بدأ الذكاء الاصطناعي لعب دوراً محورياً في عملية صنع السياسات والقرارات والعلاقات بين الدول مع تغير أسلوب العمل الدبلوماسي وفقاً لمجموعة من المحددات السياسية والتفاعلات المؤسسية داخل النظام السياسي على سبيل المثال التنبؤ المبكر بالمخاطر ومستويات أكثر تعديداً وأعمق من المعرفة وإمكانيات بناء نماذج مختلفة وبدائل للقرارات السياسية حيث يؤدي صعود الذكاء الاصطناعي إلى تعديل آليات وتوازنات تلك القوى الفاعلة حيث تعتمد سباق القوة في عالم العلاقات الدولية على وفرة المعلومات وحسن استخدامها، بالإضافة إلى عنصر السرعة، وكلما زاد تطور الدولة التكنولوجي كلما زادت قوتها العسكرية ونفوذها الدولي، وقد تحدثت الحرب المعلوماتية هي بين الدول خلال قيام القوى الاقتصادية العالمية ضد بلدان بعينها لسرقة أسرار بعض الدول وتوجيه المعلومات التي تم الحصول عليها لضرب اقتصادية تلك الدول والأخطر من ذلك هو إمكانية اختراق المجتمعات من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث يمكن لدولة أجنبية أن تستخدم نظم الذكاء الاصطناعي للتعرف على التوجهات السياسية والاجتماعية لأفراد الدولة المناوئة لها على مواقع التواصل الاجتماعي ومحاولة لربط بين الجماعات المنعزلة لجغرافياً، والتي تتبنى توجهات مشابهة ودفعهم إلى تبني مواقف سياسية معينة قد تضاد بمصالح الدولة وأمنها القومي (دسوقي، 2020).

2- الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية:

تعتبر استخدامات الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية سببا للتساؤلات حول حماية أفعاله مقارنة بتلك التي يحق للدبلوماسي البشري الاستفادة منها، ويرجح أن يكون للذكاء الاصطناعي تدخل في الدبلوماسية حيث يؤثر على نظام العمل خاصة من ناحية قضية اختيار العاملين الدبلوماسيين ومهاراتهم المهنية وكيفية ترقيتهم وأجور النظام بأكمله بالتالي سيكون هنالك تدني تدريجي ومؤكد لمكانة هذه المهنة التي كانت تحظى تقليدياً بمكانة عالية جداً طالما يمكن تحقيق جزء كبير من الدور التقليدي للدبلوماسيين داخل حدود الدول عن طريق الذكاء الاصطناعي، وسيؤثر هذا الأمر في التشريعات الوطنية الجديدة المطبقة على هذه الفئة من موظفي إدارات الدولة نتيجة التكنولوجيا التي جلبها الذكاء الاصطناعي يمكن توقع أن تؤدي قدرات الذكاء الاصطناعي خاصة تلك الخاصة بالذكاء الاصطناعي الفائق إلى تقليل دور البعثات الدبلوماسية التقليدية بشكل أكبر حيث تكلف تشغيل هذه البعثات الدبلوماسية في العديد من البلدان تؤخذ من ميزانيات البلدان التي لا يمكن أن تحقق إيرادات جيدة من الضرائب، ويبدو أن تقليل عدد الدبلوماسيين واستبدالهم بأجهزة الذكاء الاصطناعي التي تكون أكثر موثوقية في التخزين ومعالجة المعلومات إحصائياً يبدو أمراً مؤكداً إلى حد كبير وتبعاً لذلك فإن الأسباب المتعلقة بالميزانية والتكنولوجيا، فإنه ليس من المستغرب على الإطلاق أن تطور فكرة جديدة في الآونة الأخيرة وهي إنشاء سفارات افتراضية حيث سيتولى الذكاء الاصطناعي جزءاً كبيراً من الإجراءات الخاصة بالدبلوماسية التقليدية: سواء من حيث إصدار الوثائق للمواطنين خارج حدود دولتهم؛ مما يثير تساؤلات حول الارتباط بين الدبلوماسية الإلكترونية والإدارة الإلكترونية. (حسن، 2025)

وفي هذا المجال يعد المنافس الرئيسي للولايات المتحدة في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي هو الصين، ففي تموز 2018 أعلنت الصين استخدام مستمر للآلات القائمة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عمل وزارة الخارجية، ويعتبر نظام الذكاء الاصطناعي الصيني "صانع السياسات" نظام دعم لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، والذي يدرس باستمرار استراتيجية وتكتيكات السياسة الدولية، يعتمد النظام على كمية كبيرة من البيانات، بدءاً من الشائعات المنتشرة في محادثات المسؤولين الدبلوماسيين إلى الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية الجاسوسية، في الوقت الذي يحتاج فيه السياسيون إلى اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة ومتوازنة لتحقيق هدف معين في موقف صعب، وأحياناً طارئ، يمكن للنظام الذي أن يقدم للدبلوماسي الصيني خيارات متنوعة لإدارة الموقف، وفي أقصر وقت ممكن يقدم أفضل خيار. "صانع السياسات" ليس الإنجاز الوحيد للصين في هذا المجال إذ يتم الحفاظ على الاهتمام بالابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي على أعلى مستوى، كما يتم تكريمه بانتظام من قبل الرئيس الصيني (شي جينبينغ) خلال خطبه في (الكونغرسات الحزبية) إذ تعتبر الصين الآن قوة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي. (حسن، 2025).

3- تأثير الذكاء الاصطناعي على قوى الإرهاب:

من الواضح جداً من خلال الإمكانيات الواعدة للذكاء الاصطناعي إمكانية استخدامه من قبل الدول في مكافحة الإرهاب وبعض هذه التقنيات أصبحت شائعة مثل الطائرات بدون طيار، لكن الأهم من ذلك هو إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، فهذه الجماعات تسعى إلى زيادة حجم تأثيرها في المجتمعات، وعلى الحكومات بالاعتماد على وسائل أكثر تدميراً وأقل كلفة ومخاطرة، فضلاً عن تأثيرها النفسي على المدنيين ورفعها لتكاليف الحرب، ولا يكمن خطر استخدام الذكاء الاصطناعي في الإرهاب من خلال الهجمات المباشرة بالمسيرات أو الروبوتات المتفجرة حسب، بل يكمن أيضاً في إمكانية استخدام هذه الأنظمة لبناء مشاريع تسليح بسهولة

مثل صناعة الصواريخ أو الطائرات الانتحارية من خلال دمج الطباعة ثلاثية الأبعاد مع الذكاء الاصطناعي، فيمكن إجراء محاكاة الطيران والاختبارات الأيروديناميكية بدون تجارب فعلية يمكن رصدها، أو استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في شن الهجمات السيبرانية التي تدمر البنية التحتية أو النظام المالي والمصرفي أو تخريب محطات الطاقة النووية أو نشر مواد سامة في تجمعات المدنيين، أو استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لإنتاج مواد سامة غير معروفة أو مخدرات من نوع جديد (هادي، 2023).

المبحث الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي

لا يمكن إنكار أهمية ومكانة الذكاء الاصطناعي على النظام الدولي إذ يؤكد قادة عالميون على خطورة وأهمية الذكاء الاصطناعي فالرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) قال في عام 2017 (إن "الذكاء الاصطناعي هو المستقبل ليس فقط بالنسبة لروسيا، ولكن للبشرية جمعاء وأي شخص يصبح القائد في هذا المجال سوف يصبح حاكم العالم") (CNN، 2017) أما الصين فلديها مشروع طموح لتطوير قدراتها العسكرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وقد أعدت لذلك برنامجاً يهدف إلى إنشاء صناعة من الذكاء الاصطناعي بقيمة 150 مليار دولار بحلول عام 2030 فضلاً عن إسهاماتها في التنظيم القانوني الدولي لموضوع الذكاء الاصطناعي، فهي الدولة الأولى دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تطرح ورقة موقف تبين فيها عدم فاعلية القوانين الدولية الحالية في معالجة وجود أسلحة مستقلة بالكامل. أما الولايات المتحدة، فهي تقود برامج متطورة في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية وواجهات الدماغ الحاسوبية التي تمكن الإنسان من قيادة وتشغيل الآلات من خلال إيعازات الدماغ فضلاً عن تحسين قدرات المقاتل ورصد فاعلية حالته النفسية والجسدية (الموسوي، 2019).

ومن أهم الآثار السلبية لانتشار الذكاء الاصطناعي هي انتشار البطالة وتهديد الاستقرار، فمن المتوقع أن تتأثر الدول بشكل عميق، بسبب تأثيرات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل؛ حيث من المتوقع أن يتسبب الذكاء الاصطناعي باستبدال 40-50% من الوظائف الحالية خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة، فعلى سبيل المثال إذا ما استبدلت المصارف بموظفيها خوارزميات المحاسبة والتدقيق وتنظيم الإقراض أو استبدال شركات النقل بموظفيها بالآلات ذاتية القيادة (سيارات وسفن) الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة أعداد عاطلين عن العمل، لا سيما من غير المتوفرين على المهارات المتوافقة مع أتمتة الإنتاج بالذكاء الاصطناعي.

قد يتسبب كل ذلك باضطرابات اقتصادية واجتماعية؛ مما يفرض على الدول أعباء جديدة، سيكون للقدرة على مواجهتها، أثر بالغ في مكانة هذه الدول، وقدراتها في موازين القوة العالمية، وربما يتحول بعضها إلى دول هشة شديدة الاعتماد على الخارج. مثل هذه التحولات في موازين قوة الدول، متوقعة بشكل عام بسبب التحولات العميقة جيوسياسياً وتقنيًا، فضلاً عن البعد الاقتصادي الذي كان كوندراييف، قد وضعه في قالب دورات أو موجات حضارية تمتد بين 40-60 عامًا، تصاحبها تقنيات جديدة تشكل أساساً لاقتصاد جديد، وتولد تغيرات اجتماعية وثقافية وتجارية وإنتاجية هي التي تصوغ شكل القوة العالمية المهيمنة (هادي، 2023).

وعليه سيناقش هذا المبحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي ومستقبل النظام الدولي في ظل تواجد هذه التحديات.

المطلب الأول: التحديات الاجتماعية والاقتصادية

وعلى الرغم من الإنجازات التي يحققها الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات، إلا أنه يواجه بالعديد من التحديات، والتي تؤثر بشكل كبير على فرص العمل وتحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين وهو الأمر الذي دعت إليه الكثير من المؤسسات العالمية مثل اليونسكو والاتحاد العالمي للاتصالات لبحث تلك التحديات ومحاولة تحقيق التوازن في توفير الفرص والمساواة بين الجنسين، وتتنوع تلك المخاطر والتهديدات المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو الدخول في هذا العالم إلى تداعيات تمس حقوق الأفراد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب التي يحاول البحث رصدها بغية التنويه عنها ومحاولة تفاديها عند دخول المجتمعات العربية لهذا العالم، لما لهذه المجتمعات من خصوصية ثقافية واجتماعية يجب مراعاتها (السيد، 2023).

وفي هذا المجال يمكن توضيح التحديات الاجتماعية والاقتصادية من خلال النقاط التالية (السيد، 2023):

أولاً: التداعيات الاجتماعية:

1- استخدام الروبوتات الطبية وتأثيرها على الصحة: على الرغم من الفوائد الجمة التي يتركها استخدام الروبوتات الطبية في القطاع الصحي إلا أن ذلك قد يضر بالطاقم الطبي في كثير من الأحوال فاستبداله بالروبوتات الذكية أمر يضر بالخدمة الصحية والإنسان، فهي لا تستطيع خدمة المريض بشكل إنساني بقدر الإنسان؛ لأن تطوير الجوانب العاطفية في تكوين الروبوتات لم يكتمل بالشكل الذي يشبه البشر وبالتالي فهي مفيدة في الجوانب المادية بشكل أكبر من الجوانب العاطفية.

2- التأثير على التعليم: ساعدت التطورات المتسارعة للتكنولوجيا في انتقال المؤسسات المكتبية من النمط الكلاسيكي التقليدي للنشاط إلى النمط الذكي الذي يعتمد أساساً على نوع من التكنولوجيا يستطيع محاكاة الإنسان في ذكائه من خلال خصائص كالتعلم، وتحديد النمط، ومعالجة اللغة الطبيعية، واقتراح الحلول بناء على التجارب السابقة. أثبتت التجارب العالمية أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بصفة عامة والروبوتات الذكية على وجه التحديد، أصبحت تندرج ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة لبعض المؤسسات المكتبية لذلك يمكن القول إن آثار الذكاء الاصطناعي على التعليم إيجابية أكثر منها سلبية.

3- الفجوة بين الجنسين: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفاقم من حالات عدم المساواة بين الجنسين من خلال أتمتة المهام الروتينية وفقدان الوظائف أو زيادة الفجوة بين النساء والرجال في القدرة على النفاذ إلى الإنترنت واستخدامه.

ناهيك عن التغيرات التي بالإمكان أن تحدث للأعراف والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات، إضافة إلى غياب الإبداع الإنساني الخاص والخيال والاعتماد الكلي على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات سواء العلمية الصرفة أو الإنسانية.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية (لغريسي، 2024):

1- التأثير على فرص العمل: مع هذه النقلة النوعية للذكاء الاصطناعي وتوسُّعه في مختلف المجالات، نشهد تغييراً لطبيعة سوق العمل بشكل ملحوظ. تشير التوقعات بأن يُحدث الذكاء الاصطناعي تغييراً جذرياً في العديد من الوظائف التقليدية، حيث يتوقع أن تحل المكننة محلَّ العمالة البشرية في العديد من المجالات، وهو ما يطرح تحديات جمة تتعلق بتأهيل اليد العاملة البشرية وإعادة تدريبها لتناسب مع متطلبات السوق الجديد.

- 2- تأثير الذكاء الاصطناعي سوق العمل: يوفر الذكاء الاصطناعي وظائف جديدة تتطلب مهارات عالية في مجالات البرمجة، وتحليل البيانات وهندسة الروبوتات والبرمجيات لذلك فإن مستقبل الاقتصاد يعتمد إلى حد لا بأس به على قدرة المجتمعات على التكيف مع هذه التغيرات من خلال الاستثمار والتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي.
- 3- تحدي توزيع الثروات والمساواة: رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن يوفرها الذكاء الاصطناعي للاقتصاد، فإنه يطرح جملة من التحديات من أبرزها دور الذكاء الاصطناعي في توزيع الثروة والمساواة بين مختلف العناصر المكونة للاقتصاد فالشركات العالمية الكبرى التي تمتلك موارد ضخمة يمكنها تبني وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وهو ما يجعلها أكثر هيمنة على السوق، ويزيد بالتالي من فجوة التفاوت الاقتصادي بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة وبين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل عام.

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للنظام الدولية في ظل وجود الذكاء الاصطناعي

عند سؤال الذكاء الاصطناعي عن مستقبل النظام الدولي مع وجود الذكاء الاصطناعي كانت الإجابة كالتالي (مستقبل النظام الدولي مع وجود الذكاء الاصطناعي يُتوقع أن يكون معقدًا ومتغيرًا بشكل جذري، نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي أصبح قوة محرّكة جديدة تؤثر على موازين القوى، وأنماط الصراع، وأنماط التعاون بين الدول. فيما يلي أبرز ملامح هذا المستقبل هي تحول موازين القوى والتطور التكنولوجي هو أحد مقوماتها، وسينجم عنه سباق تسلح تكنولوجي، والذي بدوره سيغير مفاهيم الأمن والسيادة وتغير النظم الاقتصادية وأيضًا تبدل أدوار الفاعلين الدوليين كالمنظمات الدولية (chatGPT, 2025).

ويمكن تحديد ملامح مستقبل النظام الدولي بمجموعة نقاط فيما يلي:

1- نظام الاقطبية الدولي: نظام الاقطبية يقصد بنظام الاقطبية وجود عدد كبير من الفاعلين الذين تتوزع بينهم القوة ويملكون تأثيرًا في النظام الدولي، لا سيما من الفواعل غير الدول، ولا يهيمن على هذا النظام قوة واحدة أو الاثنين، بل عدد كبير من الفاعلين الدوليين الذين يمتلكون التأثير إما في السياسة الخارجية يتجسد في طبيعة الحروب في هذا النظام تتسم بمجموعة من الصفات منها أن الحروب الدولية في نظام القطبية قد تكون امتدادًا لنزاعات داخلية وأنها قد تكون بين دول وفواعل غير رسميين وعليه يعتبر شكل النظام الدولي مستقبلاً هو نظام لا قطبي، وذلك لوجود أيضاً شركات خاصة وشركات غير حكومية تمتلك قدرات هائلة من الذكاء الاصطناعي والتي تكون مستقلة، وغير تابعة إلى دولة أو مؤسسة أخرى وإنما فاعل دولي مستقل هذا الأمر يجعل من النظام الدولي يتمتع بمجموعة من الأقطاب يمتلكون القدرة على التأثير والتغيير في شكل النظام الدولي لذلك من أبرز الملامح المستقبلية للنظام الدولي هو عدم وجود قطبية واحدة وإنما وجود لا قطبيه (مثنى علي المهداوي، يسري مهدي صالح، 2022).

2- ظهور جغرافية الذكاء الاصطناعي: (Gio AI) تعتبر المعايير التقليدية لقياس قوة الدولة على نوعين من العوامل الجيوبوليتيكية، هما: عوامل ثابتة نسبياً (مثل: الموقع، والمساحة، والشكل، والتضاريس، والحدود، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية، والقدرات العسكرية)، والعوامل المتغيرة (مثل: النظام السياسي، والأحزاب السياسية، والرأي العام، وجماعات الضغط والأيدولوجيا) وفي الغالب، فإن فاعلية وجودة عمل العوامل المتغيرة هو الأهم في معادلة القوة، إذ يمكن اعتبار العوامل الثابتة هي الخامات والعوامل المتغيرة هي الأداة التي تحولها إلى قدرة ومن هنا يكتسب الذكاء الاصطناعي أهميته في رفع كفاءة وفاعلية جميع العناصر التي يتداخل معها؛ ومن ثم سيكون هناك معيار جديد أهم من العوامل الثابتة وهو التوفر على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تمكّن الدولة من تعويض النقص الحاصل

لديها في العناصر الجيوبوليتيكية الثابتة، فمثلاً الدول التي تعاني من قلة عدد السكان يمكنها أن تعوض النقص الحاصل في الكتلة البشرية في قواتها المسلحة بالروبوتات العسكرية وأنظمة القيادة والسيطرة الذكية فضلاً عن الأسلحة المستقلة، وهذا يشمل كل الصنوف. والدول التي تعاني من شح الموارد الطبيعية يمكن أن تعتمد على التقنيات التي تسوقها في تعويض هذا النقص فضلاً عن إمكانيات الذكاء الاصطناعي في الكشف والتنقيب والعمل في البيئة الصعبة مثل أعماق البحار أو المناطق المناخية الخطيرة، والأمر ذاته ينطبق على الموارد البشرية التي يمكن تعويض نقصها بالآلات فالمهم في النهاية ليس التوفر على الموارد بقدر التوفر على المعرفة التي تسخر الموارد وبالتالي، فإن دولاً صغيرة الحجم قليلة السكان مجرد امتلاك قدرات تطوير وتسخير الذكاء الاصطناعي أن تكتسب دوراً عالمياً أكبر من حجمها مقارنة بالعوامل التقليدية (الخيري، 2014) (هادي، 2023).

3- الذكاء الاصطناعي العسكري: إن وجود الذكاء الاصطناعي العسكري أمر لا يمكن إنكار وجوده أو أثره على مستقبل النظام الدولي، وفي هذا المجال قدمت مؤسسة (Rand) تقريراً حول هذا الأمر كما موضح بالجدول أدناه.

التأثير	المخاطر والفرص
القطبية: نتائج غير مؤكدة لتأثير الذكاء الاصطناعي على التعددية القطبية، إما بتركيز القوة في يد عدد قليل من الجهات الفاعلة أو بتشتيتها إلى جهات كثيرة.	فرصة للاستفادة من تحولات ميزان القوى، إذا أمكن استغلال الذكاء الاصطناعي العسكري لتحقيق ميزة استراتيجية. فرصة لتنشيط المؤسسات الدولية لإدارة التقنيات الناشئة.
تحولات القوة: إما أن يُسرّع الذكاء الاصطناعي أو يعكس مسار الانتقال من هيمنة الولايات المتحدة إلى قوى صاعدة، مثل الصين والهند.	فرصة لتطبيق الذكاء الاصطناعي على تحديات الحوكمة الدولية، مثل تحسين معاهدات السلام، والحد من التسلح، والمفاوضات، وما إلى ذلك. • فرصة لريادة الأعمال في وضع المعايير، والمساهمة بشكل استباقي في تشكيل ظهور معايير جديدة
المؤسسية: يُشكّل الذكاء الاصطناعي تحدياً للمؤسسات الدولية القائمة (مثل الأمم المتحدة) (على الرغم من أن هذه المؤسسات تلعب دوراً ناشطاً في محاولة تشكيل الذكاء الاصطناعي)؛ مما يثير تساؤلات حول حوكمة الذكاء الاصطناعي والحوكمة التي يُمارسها.	خطر إقصاء القوى المتوسطة في ظل تصاعد المنافسة بين القوى العظمى على الذكاء الاصطناعي، أو إجبارها على الاختيار بين أنظمة غير متوافقة من بين منافسين متعارضين.
القانون: طبيعة الذكاء الاصطناعي، المُركّزة على البرمجيات وذات الاستخدام المزدوج، كأداة GPT، تُشكل تحدياً لنموذج ضوابط الأسلحة القائمة على المعاهدات (ولكن، على العكس من ذلك، يُمكن للذكاء الاصطناعي دعم التحقق من ضوابط الأسلحة)؛ تساؤلات قانونية أوسع حول الذكاء الاصطناعي العسكري والاستقلالية من منظور القانون الدولي الإنساني/قانون النزاعات المسلحة.	خطر تقويض شرعية النظام القائم على القواعد بسبب عدم قدرته على التكيف مع عصر الذكاء الاصطناعي.
المعايير: يُمكن للذكاء الاصطناعي العسكري أن يُؤثر على معايير السلوك العالمية (مثل مستويات الاستقلالية المقبولة لوظائف معينة)، والهويات الثقافية أو الأخلاقيات الكامنة.	خطر تبني جهات فاعلة مختلفة لوجهات نظر قانونية متباينة بشأن الذكاء الاصطناعي العسكري، مما يُقوّض القانون الدولي الإنساني/قانون النزاعات المسلحة.

الجدول من ترجمة الباحث بالاعتماد على المصدر التالي (James Black, Mattias Eken, Jacob Parakilas, Stuart Dee,, 2024)

وعليه، فقد بدأت الدول الطامحة لأخذ مكانة عالمية في علاقاتها الدولية في أن تأخذ أدواراً متقدمة فيما يتعلق بصنع السياسات الخارجية والقرارات المتعلقة بمنظومة العلاقات الدولية مع التركيز على إمكانية اختلاف الدبلوماسية بين دولة وأخرى، وهو ما حُزن أيضاً في قواعد البيانات الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي ما أعطى هذه الأنظمة إمكانية التنبؤ بالمخاطر الدولية، والتنبؤ بالعلاقات الدبلوماسية وإمكانية بناء جسور العلاقات بين الدول في كثير من المجالات والأنشطة منها السياسية، والعسكرية، والأمنية، والدبلوماسية وخلاف ذلك من مجالات شتى من هنا أمكن القول بأن تصاعد حدة التنافس الدولي في الضلوع بامتلاك أنظمة تكنولوجيا تقوم أساساً على المعلومات والبيانات التي هي متوفرة على القوى بين دول العالم، لما تملكه من أنظمة تكنولوجيا تقوم أساساً على المعلومات والبيانات التي هي متوفرة على نطاق واسع، ويبقى التميز بين الدول في كيفية تسيير تلك المعلومات والحقائق في رسم السياسات الخارجية والعلاقات الدولية لديها.

الخاتمة

وختاماً يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي هو يعتبر أحد عوامل القوة المؤثرة على قدرة ومكانة الدولة والفاعلين والدوليين إذ تسهم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تغيير الطابع التقليدي للعلاقات الدولية حيث توفر أدوات وتقنيات متطورة للتعامل مع معطيات البيئة الدولية وإدارة الكم الهائل من التفاعلات المعقدة والتطورات بين الوحدات عبر تسهيل عملية توفير المعلومات والدراسات الدقيقة وطرح الأفضليات والخيارات التي تساعد في عملية صنع السياسات الدولية بعيداً عن سوء التقدير لأن المعطيات التي يوفرها عادة الذكاء الاصطناعي تتسم بالموضوعية والدقة والإحصاء كما أنه من خلال ملاحظة المتغيرات والأحداث والتطورات يمكن أن يتنبأ بالأزمات الدولية قبل حدوثها بناء على معطيات الواقع الدولي بالتالي يوفر رؤية استشرافية من خلالها يمكن للدول صنع استراتيجيات استباقية ووقائية لمنع تفاقم الصراعات والنزاعات الدولية، وتحقيق المصالح بالنسبة للدول الكبرى، وهذا ما يراه الواقعيون في العلاقات الدولية على أنه سباق نحو تطوير الذكاء الاصطناعي بالتالي المضي نحو المأزق الأمني فحسب السيناريوهات الواقعية ستفادى الدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية التنافس الكلي كما أنها لن تركز للتعاون الكلي إنما سيكون التعاون والتنافس جزئياً لضمان التوازن في هذا المجال الذي يوفر أسبقية في الحروب والاستراتيجية للدول التي تتحكم في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إذ إن استخدامه يوفر ميزة مضافة للأسلحة إلا وهي السرعة في الفعل ورد الفعل في نفس الوقت تكمن أهميته في الدبلوماسية في كونه يقوم بأعمال الإدارية للسفارات والقنصليات، وهذا يوفر أعباء وتكاليف البعثات الدبلوماسية

واستناداً للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- ❖ إن الذكاء الاصطناعي، رغم حداثة تواجده على الساحة الدولية إلا أنه يمتلك من الأهمية ما تؤهله لصبح أحد موازين القوى.
- ❖ زيادة شدة التنافس بين القوى الكبرى لتطوير الذكاء الاصطناعي خاصة في المجال العسكري.
- ❖ عسكرة الذكاء الاصطناعي يعد من أخطر الأمور التي تعد مهدد مباشر للأمن الدولي إذا ما تم وضع قوانين للسيطرة على ذلك.
- ❖ لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على الأمور العسكرية والأمنية وإنما الاقتصادية والاجتماعية تأثرت وبشكل كبير من وجود الذكاء الاصطناعي.
- ❖ إن موازين القوى في النظام الدولي تغيرت وبشكل كامل وظهور معايير جديدة على الساحة الدولية التي تعد مكوناً من مكونات النظام الدولي والذكاء الاصطناعي هو أحدها.

قائمة المراجع:

- chatGPT. (2025, 8 2). chat GPT. Retrieved from chat GPT: <https://chatgpt.com/c/688f2820-28e4-8013-ab7f-dc974a7ca6f6>
- CNN. ق. (2017). بوتن يكشف بنظرة من سيحكم العالم. دبي - الإمارات العربية المتحدة: قناة CNN.
- James Black, Mattias Eken, Jacob Parakilas, Stuart Dee,. (2024). Strategic competition in the age of AI. Cambridge, UK: RAND Corporation.
- Vijayakumar, A. (2023, october 30). f1000research. Retrieved from f1000research: <https://f1000research.com/articles/11-1186/v2>
- أحمد شاكر العلق. (14 تموز، 2025). المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي : https://democraticac.de/?p=105635#_edn13.
- إسلام دسوقي. (2020). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخدامها. المجلة القانونية، 1460-1450.
- الخير، ن. م. (2014). مبادئ الجيوبولتيك. بغداد - العراق: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع.
- السيد، ه. ف. (2023). التداخيات الاجتماعية والاقتصادية لاستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على حقوق الإنسان في العالم العربي. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 40-52.
- المستقبل، م. (2024، أيار 20). المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. Retrieved from المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9281/ai-militarization>.
- الموسوي، و. ع. (2019). الذكاء الاصطناعي AI. عمان - الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع.
- حسام رشيد هادي. (2023). تأثير الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية.
- حسن بن محمد حسن العمري. (2021). الذكاء الاصطناعي ودوره في العلاقات الدولية. المجلة العربية للنشر العلمي، 317-304.
- حسن، م. ب. (2025). انعكاس الذكاء الاصطناعي على مستقبل العلاقات الدولية. مجلة السياسة العالمية، 498-510.
- سامي، ع. غ. (2023). توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية، 226-2230.
- لغريسي، م. ع. (2024، 10 16). قناة الجزيرة. Retrieved from الموقع الرسمي لقناة الجزيرة : <https://www.aljazeera.net/blogs/2024/10/16/>
- ليث عصام مجيد. (2025). الذكاء الاصطناعي والعلوم السياسية. العراق- بغداد: الرافدين للنشر والطباعة.
- ليث عصام مجيد العبيدي. (2024). الذكاء الاصطناعي والوجود الإنساني : قراءة فكرية في الأبعاد السياسية. مجلة العلوم السياسية، 215-295.
- مثنى علي المهداوي، يسرى مهدي صالح. (2022). التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة في مستقبل اللاقطبية الدولية. مجلة العلوم السياسية، 2-15.
- يونس مؤيد يونس. (2022). ركائز حروب الجيل السادس وأثرها في استراتيجيات القوى الفاعلة في النظام الدولي Tikrit. Journal For Political Sciences، 44-31.

التطورات السياسية في أوغندا بين المدة 1991 - 2001
(دراسة تاريخية)

Political Developments in Uganda 1991–2001
(Historical Study)

Hawraa Razzaq Hassan ¹



© 2025 The Author(s). This open access article is distributed under a Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license.



Abstract

Since 1991, Uganda has undergone profound political transformations that have significantly impacted the country's social and economic fabric. The rise to power of Yoweri Museveni, following a period of political instability, marked a turning point that led to a restructuring of the political system and the entrenchment of autocratic rule. Initially, political parties were suspended, giving rise to what became known as a "one-party system." Although multiparty politics were reinstated in the early 2010s after years of opposition and public pressure, authoritarianism has continued to dominate the political landscape, posing ongoing challenges to democratic governance.

Keywords: *Uganda, Elections, Constitution, Museveni.*

الملخص:

شهدت أوغندا منذ عام 1991 تحولات سياسية جذرية أثرت بشكل عميق على البنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فقد مثل استيلاء يوري موسيفيني على السلطة، عقب مدة من الاضطرابات السياسية، نقطة تحول فتحت المجال لإعادة تشكيل النظام السياسي وترسيخ نمط من الحكم الأوتوقراطي، ففي بداية حكمه، تم تعليق العمل بالأحزاب السياسية، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ "النظام الأحادي"، وعلى الرغم من عودة التعددية الحزبية في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بعد سنوات من المعارضة والمطالبات الشعبية، إلا أن مظاهر الاستبداد لا زالت حاضرة بقوة وتُقيّد الحياة السياسية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: أوغندا، الدستور، الانتخابات، موسيفيني.



<http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2-2>



¹ Lectur.Dr., Central Library, University of Kufa, Iraq hawraar.altallal@uokufa.edu.iq

المقدمة

عدت أوغندا منذ الاستقلال الذي تحقق عام 1962، مسرحاً لتغيرات سياسية ودستورية معقدة للغاية، حيث بدأت نحو تغيير جذري منذ بداية التسعينيات، وهي مدة اتسمت بتغييرات كبيرة في الصورة السياسية للبلاد، فقد كانت السنوات التي تلت عام 1991 تمثل نقطة انطلاق بارزة في تاريخ البلاد، حيث شهدت تغييرات رئيسية ساهمت في تشكيل المسار الذي تسلكه، فقد احتلت الحكومات المتعاقبة، سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية، موقعاً محورياً ضمن النسيج السياسي الذي يتميز بالتوترات الداخلية المستمرة والصراعات الإقليمية التي تعكس تأثيرات تاريخية وثقافية مختلفة، ومع صعود الرئيس يوري موسيفيني إلى سدة الحكم عبر التمرد المسلح الذي وقع في عام 1986، انطلقت أوغندا في رحلة طويلة تهدف إلى تحقيق استقرار نسبي وإصلاحات اقتصادية ملحة، ومع ذلك، فإن هذا المسار لم يكن خالياً من التحديات الكبيرة، ولعل أبرزها كان يتجلى في محاولات إعادة بناء الهياكل السياسية، إلى جانب التصدي للفساد المستشري الذي عانت منه العديد من الأنظمة السابقة، كما تأثرت التطورات السياسية في أوغندا بعد 1991 بشكل كبير بتبني سياسات الانفتاح والخصوصية، حيث تم إدخال تغييرات هامة ومتنوعة في الدستور عام 1995، مما أسفر عن إشراك فئات متنوعة من المجتمع الأوغندي في العملية السياسية، وهذا يعكس تنوع الخلفيات الثقافية والسياسية، مما أدى إلى إبراز نظام "الحكومة الشعبية" الذي تم اعتماده لتقوية المشاركة الديمقراطية وزيادة الوعي السياسي لدى المواطنين، وهذا النظام واجه انتقادات كبيرة بسبب نقص الفرص التنافسية الحقيقية والفعالة، مما جعل العديد من الأوغنديين يشعرون بالقلق حيال مدى تأثير أصواتهم في العملية السياسية.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، مثل الفقر والنزاعات العرقية التي تعاني منها العديد من المناطق، شكلت ضغوطاً متزايدة على الحكومة، مما جعل التجديد السياسي أمراً ملحاً ولا بد منه لتلبية تطلعات الأوغنديين المشروعة، وعلى الرغم من المكتسبات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية، إلا أنه من المهم أن نلاحظ أن الحالة السياسية في أوغندا كانت تعاني العديد من التوترات والنزاعات، مما يثير تساؤلات حول فعالية السياسات الحكومية، فالاتهامات بتزوير الانتخابات، والسيطرة على حرية التعبير، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، تمثل جزءاً جوهرياً ومعقداً من السياسة القائمة في البلاد، وهذا ما يستوجب دراسة هذه الظواهر الاجتماعية والسياسية بطريقة دقيقة، من أجل فهم التعقيدات التي واجهت أوغندا في سعيها المستمر لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة المواطنين السياسية والاجتماعية، وإن البحث في هذه الأمور يعد ضرورياً لتوجيه المزيد من الجهود نحو تعزيز الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان في السياق الأوغندي.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

حققت أوغندا بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠١، تقدماً متواصلاً في المجالين الاقتصادي والسياسي، رغم العديد من العقبات والنكسات، وكانت هذه التطورات مشروطة بالضرورة بعدد من العوامل والظروف التي كانت آنذاك خارجة عن سيطرة الدولة نفسها، فعلى الصعيد الداخلي، وضعت حكومة حركة المقاومة الوطنية إصلاحات وسياسات سياسية واقتصادية واجتماعية هادفة، صُممت في الوقت نفسه لفتح أبواب البلاد أمام نظام تعددي حزبي قابل للاستمرار، ولخلق إطار عمل ميسور التكلفة، يُمكن مختلف الجهات الفاعلة من أداء واجباتها ومسؤولياتها، وقد حددت هذه العمليات، في جوهرها، مسار التطورات السياسية والاقتصادية في البلاد⁽¹⁾.

كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية والسياسية الحاسمة، التي نشأت ليس فقط داخل حدود البلاد، بل أيضًا من مؤثرات خارجية متنوعة، بالغة الأهمية، وقد لعبت هذه العناصر مجتمعةً دورًا هامًا وأساسيًا في تشكيل السياق المعقد للإصلاحات العديدة التي طُبِّقت على مر الزمن، ففي الواقع، كانت هذه العوامل الخارجية محوريةً في النجاح المستمر والمستدام لعملية التنفيذ الشاملة، وقد اعتمد التنفيذ الفعال لمختلف الإصلاحات التي نُفذت على مر السنين بشكل كبير على هذه المؤثرات، ولا شك أن أي إخفاق في معالجة هذه التحديات المحورية والتصدي لها بشكل كافٍ كان سيُعرق حتى أكثر المحاولات حسنة النية والمدروسة لتوجيه الأمة نحو تحول هادف وتنمية وتقدم طويل الأمد، بما يعود بالنفع على الشعب ككل⁽²⁾.

إن مدى قدرة أوغندا على المناورة بفعالية وتحقيق تقدم ملموس في سياق إقليمي ودولي متقلب وغير آمن بشكل متزايد، حافل بتحديات لا حصر لها، شكّل مقياسًا هامًا ودالًا لقدراتها الداخلية، وقدرتها على الصمود، وعزمها الراسخ على النجاح في ظل ظروف صعبة ومعقدة، وعلى الرغم من القيود والعقبات والصعوبات العديدة التي فرضتها مدة التسعينيات المضطربة، تمكنت أوغندا من المضي قدمًا بثبات وتحقيق تقدم متواصل، وقد أظهرت هذه المدة من التقدم بوضوح تام أن السياسات والآليات وفهم التحديات المتعددة التي تواجهها لم تكن واضحة فحسب، بل استفادت منها البلاد بشكل عام بفعالية لتعزيز استراتيجياتها التنموية⁽³⁾.

دلّ هذا الإصرار على التقدم على مر الزمن على التزام راسخ بتخطي العقبات الكبيرة وتحقيق أهداف طموحة وطويلة الأمد، مُجسّدًا ببراعة الطبيعة الاستباقية للجهود المجتمعية والجماعية والحكومية الأوغندية خلال تلك المدة التحوّلية المحورية، ونتيجةً لهذا الجهد المتضافر، برزت الأمة بروح جديدة من العزيمة والإرادة، وقد سلّط هذا الضوء على الخطوات الكبيرة التي اتُخذت في مختلف القطاعات بهدف ترسيخ وتعزيز المبادرات التنموية التي، رغم صعوباتها العديدة، ساهمت في نهاية المطاف في النمو الشامل للمشهد الاجتماعي والسياسي الأوغندي، وفي الواقع، كان تفاعل هذه العناصر المختلفة هو ما ميّز الطابع الفريد لرحلة الإصلاح الأوغندية خلال مدةٍ حافلة بالتحديات والتغيرات الجذرية⁽⁴⁾.

المبحث الثاني

التحولات السياسية في التسعينيات

شهدت أوغندا⁽⁵⁾ بعد عام 1991 تطورات سياسية كبيرة، أبرزها عملية التحول الديمقراطي، إذ شهدت هذه المدة تحولاً في المشهد السياسي للبلاد، حيث بدأت أوغندا في التحرك نحو شكل أكثر ديمقراطية للحكم، إذ تضمنت عملية التحول الديمقراطي في أوغندا إصلاحات ومبادرات سياسية مختلفة تهدف إلى إنشاء نظام سياسي أكثر شمولاً وتمثيلاً، وشهدت أيضًا إدخال سياسة التعددية الحزبية، مما سمح بمجموعة أكثر تنوعًا من الأصوات ووجهات النظر السياسية داخل البلاد، علاوة على ذلك، أدى التحول الديمقراطي في أوغندا أيضًا إلى إنشاء مؤسسات سياسية جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة، وبالتالي إرساء الأساس لبيئة سياسية أكثر استقرارًا وتشاركية، وقد تميزت هذه المدة بزيادة التركيز على حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المشاركة المدنية، وكلها كانت عناصر أساسية في توطيد الديمقراطية في البلاد، وبشكل عام، عكست التطورات السياسية في أوغندا بعد عام 1991 جهودًا متضافرة لتعزيز مجتمع أكثر ديمقراطية وشمولاً، مما كان له تأثير عميق على مسار التاريخ السياسي للبلاد⁽⁶⁾.

كان التحول إلى الديمقراطية عام 1991 بعد السنوات المضطربة من عدم الاستقرار السياسي والحكم الاستبدادي في أوغندا، بمثابة نقطة تحول هامة في المشهد السياسي في البلاد، حيث اتسمت عملية التحول الديمقراطي في أوغندا بتغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تهدف إلى إنشاء نظام حكم أكثر شمولاً وتشاركية، وتضمنت العناصر الأساسية لهذا التحول إدخال سياسة التعددية الحزبية، وتفكيك نظام الحزب الواحد، وصياغة دستور جديد، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية⁽⁷⁾. وعلى الرغم من التعقيدات والتحديات المرتبطة بهذه العملية، ظل الالتزام بالمبادئ الديمقراطية والحكم الشامل سمة مميزة للمسار السياسي في أوغندا في حقبة ما بعد عام 1991⁽⁸⁾.

شهدت أوغندا في المدة بين عامي 1991 و2001 تطورات سياسية واقتصادية كبيرة، متأثرة بسياسات الرئيس يوري موسيفيني⁽⁹⁾ الذي تولى السلطة في عام 1986 بعد الإطاحة بنظام الرئيس عيدي أمين⁽¹⁰⁾ ونظام ميلتون أوبوتي⁽¹¹⁾، حيث كانت هذه المدة مميزة بمحاولات لإعادة الاستقرار السياسي، تحسين الاقتصاد، وتعزيز الحكم المركزي تحت قيادة حركة المقاومة الوطنية (NRM)، حيث ركز موسيفيني على تعزيز سلطته وحكم البلاد من خلال نظام سياسي يقوم على "الديمقراطية غير الحزبية"، كما تم حظر النشاط الحزبي التقليدي، وتم تقديم نظام سياسي يُعرف باسم "الحركة"، حيث كان يُسمح للمواطنين بالمشاركة الفردية في السياسة دون انتماء حزبي⁽¹²⁾.

أولاً: الانتخابات العامة 1996

ظلت المؤسسات السياسية في أوغندا معطلة حتى أفضت عملية مشاور شعبي غير حزبي إلى اعتماد دستور جديد في تشرين الأول عام 1995، وتنصيب حكومة مدنية برئاسة الرئيس موسيفيني في كانون الثاني 1996، إذ حافظ الدستور الجديد على حظر الأنشطة الحزبية فيما عُرف رسمياً بـ "الديمقراطية اللاحزبية"⁽¹³⁾

1- تبني دستور جديد (1995): حيث تم إجراء انتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية في عام 1994، والتي صاغت دستوراً جديداً دخل حيز التنفيذ عام 1995، حيث نص الدستور على نظام حكم يعتمد على "نظام الحركة" الذي يقيد العمل الحزبي التقليدي لصالح مشاركة سياسية فردية، كما وضع أسساً قانونية ودستورية جديدة للحكم الديمقراطي في البلاد⁽¹⁴⁾.

2- الانتخابات العامة الأولى (1996): أجريت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية متعددة الأطراف منذ 16 عامًا، حيث فاز موسيفيني بأغلبية ساحقة، مما عزز قبضته على الحكم⁽¹⁵⁾.

شهد يوم ١٨ كانون الأول ١٩٩٦ لحظة محورية في تاريخ أوغندا السياسي، إذ أجريت أول انتخابات رئاسية في البلاد، وهي عنصر أساسي في عملية الانتقال إلى الديمقراطية التعددية، إذ مهد الدستور المُصدق عليه عام ١٩٩٥ الطريق لهذه الانتخابات، وكان الرئيس يوري موسيفيني وزعيم حركة المقاومة الوطنية، المرشح الأوفر حظاً بين العديد من المرشحين، إذ اتحدت قوى المعارضة خلف بول سيموغيريري، الرئيس السابق لمؤتمر الشعب الأوغندي والمرشح الرئاسي لعام ١٩٨٠، ولكن موسيفيني فاز فوزاً حاسماً بنسبة تقارب ٧٤٪ من الأصوات؛ إلا أن أحزاب المعارضة شككت في صحة النتائج وزعمت حدوث تزوير في الأصوات⁽¹⁶⁾.

جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ١٩٩٦ في جو من السلمية والنظام، إلا أن ظروف الانتخابات، بما في ذلك القيود المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية، أدت إلى عملية انتخابية معيبة، إذ مدد الدستور رسمياً نظام حكومة الحزب الواحد لحركة الحزب الواحد لمدة خمس سنوات، وقيّد الأنشطة السياسية بشدة، وفي حزيران 1996، أسفر استفتاء وطني حول دور الأحزاب السياسية عن تمديد نظام حكومة حركة الحزب الواحد لأجل غير مسمى، وقد

شاب عملية الاستفتاء بعض العيوب بسبب القيود المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية وعدم المساواة في التمويل، كما استمر البرلمان في العمل باستقلالية وحزم خلال العام، وعلى الرغم من أن مؤيدي حركة الحزب الواحد ظلوا مسيطرين على السلطة التشريعية، إلا أنه تم انتخاب أعضاء البرلمان لمدة خمس سنوات في عام 1996، والسلطة القضائية كانت مستقلة بشكل عام، ولكنها تعاني من نقص الموظفين والضعف؛ ويتمتع الرئيس بسلطات قانونية واسعة⁽¹⁷⁾.

اختر الشعب الأوغندي في استفتاء النظام السياسي عام 2000 الاستمرار في نظام الحركة بدلاً من العودة إلى نظام متعدد الأحزاب، مما عزز السيطرة السياسية لموسيفيني وحزبه⁽¹⁸⁾.

ثانياً: تأثير الانتخابات على السياسات العامة

اعتبرت الانتخابات في أوغندا خلال المدة من 1991 إلى 2001 نقطة تحول رئيسية في تشكيل السياسات العامة، حيث أثرت نتائج الانتخابات بشكل مباشر على القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الانتخابات التي أجريت تحت نظام تعددي محدود، تصاغ بانتظام تحت إشراف الحكومة، مما أضفى طابعاً خاصاً على الآلية التي تتشكل بها السياسات العامة، وفي هذا السياق، أدت نتائج الانتخابات إلى إعادة تقييم شاملة لخطط التنمية الوطنية، حيث وضعت الحكومة مخططاً لتوسيع دور القطاع الخاص والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁹⁾.

طغت على مدة الانتخابات سياسة التوجه نحو تعزيز الديمقراطية، حيث أدت البيئة السياسية إلى تغيرات في كيفية استجابة الحكومة للأولويات الجماهيرية، إذ تمثل ذلك في زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية، وخاصة في القطاعات مثل التعليم والصحة، وقد تمكنت الحكومة من استخدام نتائج الانتخابات كوسيلة لتبني استراتيجيات تنموية تعكس احتياجات المجتمع، مما ساهم في تحسين معدلات النمو وتقليص الفجوات الاجتماعية، ومع ذلك، فقد كان هناك توتر دائم فيما يتعلق بكيفية توزيع الموارد، حيث شهدت بعض المناطق تهميشاً نتيجة لعدم تمثيلها الكافي في العملية الانتخابية⁽²⁰⁾.

لم تكن الانتخابات مجرد أحداث سياسية بل أيضاً محفزات لتغيير الخطاب العام حول حقوق المواطن والمساءلة، حيث ساهمت الضغوط السياسية الناتجة عن الحملات الانتخابية في دفع الحكومة نحو المزيد من الشفافية في السياسات العامة، إذ أجبرت على الاستماع لمطالب جماهيرية أكبر، وقد أدت التحولات المتعلقة بالانتخابات في هذه المدة إلى تجاذبات سياسية بين فئات السكان المختلفة والسلطة، وبالتالي أدت هذه السياسات إلى تقليص الفجوة بين القاعدة الشعبية وصناع القرار، وفي المجمل، تعد الانتخابات خلال هذه المدة مثلاً حيوياً على كيفية إمكانية أن الأحداث الديمقراطية يمكنها تشكيل سياسات عامة تعكس التوجهات والتطلعات المجتمعية، في سياق دولة تتطلع نحو التحديث والتنمية المستدامة⁽²¹⁾.

ثالثاً: التحديات والانتقادات

ركزت المعارضة المحلية والدولية على اتهامات بتقييد الحريات السياسية وقمع المعارضة، بالإضافة إلى اتهامات بتدخلات عسكرية خارجية لتعزيز النفوذ الإقليمي لأوغندا، حيث كانت هذه المدة حاسمة في تشكيل مسار أوغندا الحديث، حيث حققت البلاد بعض النجاح في الاستقرار والتنمية، لكنها واجهت تحديات سياسية واجتماعية كبيرة أثرت على مسارها الديمقراطي، وبعد الإطاحة بنظام الرئيس عيدي أمين العسكري على يد جبهة التحرير الوطني الأوغندية في

عام 1979، قامت الحكومة الانتقالية (اللجنة العسكرية)، بتعيين لجنة انتخابية برئاسة كوسيا م.س. كيكيرا، لتنظيم وإجراء الانتخابات العامة في عام 1980.⁽²²⁾

شاركت أربعة أحزاب سياسية في هذه الانتخابات التي أجريت يومي 10 و11 كانون الأول عام 1980، وهي حزب المحافظين (CP)، والحزب الديمقراطي (DP)، والحركة الوطنية الأوغندية (UPM) ومؤتمر الشعب الأوغندي (UPC)، وتم استخدام أربعة صناديق اقتراع في كل مركز اقتراع، واحد لكل حزب سياسي، ومع إغلاق مراكز الاقتراع، تولى السيد موانغا باولو، رئيس المجلس العسكري الحاكم، مسؤولية مفوضية الانتخابات، وأعلن أنه الوحيد الذي أعلن النتائج النهائية للانتخابات⁽²³⁾.

تم إعلان فوز اتحاد الوطنيين الكونغوليين في الانتخابات في النهاية، ومع ذلك، اعترض الحزب الديمقراطي DP والحركة الوطنية الأوغندية UPM على النتائج، وتلا ذلك حرب عصابات شاركت فيها عدة مجموعات مقاتلة معارضة لحكومة اتحاد الوطنيين الكونغوليين بقيادة ميلتون أوبوتي⁽²⁴⁾.

تمت الإطاحة بالحكومة في انقلاب عسكري في 25 تموز 1985، بينما كانت الاستعدادات للانتخابات العامة جارية، وفي كانون الثاني عام 1986، أطاح جيش المقاومة الوطنية (NRA)، بقيادة يويري موسيفيني، بالحكومة العسكرية وأنشأ حكومة حركة المقاومة الوطنية (NRM)⁽²⁵⁾.

أصدر مجلس المقاومة الوطنية (NRC) في عام 1988، الذي كان بمثابة البرلمان، القانون الأساسي رقم 5 الذي أنشأ اللجنة الدستورية الأوغندية (UCC) لجمع وجهات النظر حول القضايا الدستورية من السكان والمؤسسات، وصياغة دستور جديد لأوغندا، وتألقت اللجنة من 21 عضوًا يرأسها القاضي بنيامين أودوكي، والبروفيسور دان مودولا نائبًا له، والأب. جون ماري واليجو سكرتيرًا، وبعد مشاورات على مستوى البلاد، أصدرت لجنة أودوكي مسودة دستور في عام 1993⁽²⁶⁾.

أجريت انتخابات في شباط عام 1989 على مستوى البلاد لتوسيع مجلس المقاومة الوطنية المكون من 38 عضوًا، والذي كان بمثابة البرلمان في ذلك الوقت، إلى عضوية 270 عضوًا، منهم 38 عضوًا تاريخيًا، و149 ممثلًا للمقاطعة، و19 مدينة، وهؤلاء ممثلو المجلس البلدي، و20 عضوًا مرشحًا، و34 نائبًا عن المنطقة، وكان أسلوب الانتخابات يتم من خلال الاصطفاف خلف المرشح المفضل، في حين تم استخدام الهيئات الانتخابية لشغل المناصب في مجالس الحكم المحلي⁽²⁷⁾.

عينت الحكومة لجنة للجمعية التأسيسية (CCA) عام 1993 لغرض تنظيم انتخابات المندوبين إلى الجمعية التأسيسية (CA)، التي تمثل جميع الدوائر الانتخابية في أوغندا التي ناقشت وأقرت مشروع الدستور، وكان لدى التقييم القطري المشترك السيد ستيفن أكابواي مفوضًا، وفينسنت إف موسوكي-كيبوكا نائبًا للمفوض مسؤولًا عن الشؤون الفنية بينما كانت السيدة جلاديس م.ك. ندورو نائبة المفوض المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية، فقد أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية CA في آذار عام 1994؛ وناقش المندوبون مشروع الدستور وأصدروا أخيرًا دستورًا جديدًا لأوغندا في تشرين الأول عام 1995، ونصت المادة 60 من الدستور الجديد على إنشاء لجنة انتخابية دائمة مكلفة بتنظيم وإجراء الانتخابات والاستفتاءات المنتظمة والإشراف عليها⁽²⁸⁾.

قامت الحكومة بتعيين لجنة انتخابية مؤقتة لتنظيم الانتخابات العامة لعام 1996، وترأس اللجنة الانتخابية المستقلة ستيفن أكابواي، والسيدة فلورا نكوروكيندا نائبة له، أما الأعضاء الآخرون في اللجنة فهم: تشارلز أوور، ومارجريت

سيكاجا، وفيليب إيدرو، وسيدا بومبا، وعزيز ك. كاسوجا، ونظمت هذه اللجنة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية العامة لعام 1996، والتي كانت أول انتخابات عامة في أوغندا منذ 16 عامًا، وفي آيار 1997، أصدر البرلمان قانون اللجنة الانتخابية وبالتالي أنشأ هيئة دائمة ومستقلة لإدارة الانتخابات لتنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإجرائها والإشراف عليها، وكان هذا بمثابة إنجاز كبير لإحياء الحكم الديمقراطي في أوغندا⁽²⁹⁾.

أجرت أوغندا استفتاءً في حزيران عام 2000 بشأن رفع الحظر المفروض على أنشطة الأحزاب السياسية، وجاءت النتائج متباعدة، إذ أيد ما يقرب من 90% من المصوتين استمرار نظام الحزب الواحد القائم بحكم الأمر الواقع، وكانت أحزاب المعارضة قد دعت إلى مقاطعة الاستفتاء، وبلغت نسبة المشاركة الإجمالية للناخبين أكثر بقليل من 50%، وظل الوضع الإقليمي متوترًا، مع بقاء القوات العسكرية أوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ردًا على هجمات المتمردين في الجزء الشرقي من البلاد، واتُّهم جنود أوغنديون بالترحيل، بما في ذلك الاتجار بالماس والأخشاب والذهب، واشتبكت القوات الرواندية والأوغندية في كيسانغاني (عاصمة المقاطعة الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، مما أسفر عن مقتل 600 شخص على الأقل، وأسفر انتحار جماعي لطائفة دينية (حركة استعادة الوصايا العشر) في ريف أوغندا عن مقتل أكثر من 900 شخص⁽³⁰⁾.

المبحث الثالث

الوضع الاقتصادي والعلاقات الدولية

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

1- إصلاحات السوق: بدأت أوغندا بتطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما في ذلك الخصخصة وتحرير التجارة، على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي قوي بلغ 8% في منتصف التسعينيات، إلا أن هذه الإصلاحات أدت إلى تسريح العديد من الموظفين الحكوميين وأثرت سلبًا على قطاعات واسعة من المجتمع⁽³¹⁾.

2- الاستثمار في البنية التحتية: شهدت هذه المدة تحسُّنًا في البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك إدخال خدمات الهواتف المحمولة والإنترنت عام (1995)، وافتتاح محطات إذاعية وتلفزيونية خاصة، مما عزز حرية الإعلام.

3- الأمن الإقليمي: استمرت التحديات الأمنية، خاصة بسبب تمرد جيش الرب للمقاومة⁽³²⁾ في شمال البلاد، حيث تدخلت القوات أوغندية في نزاعات إقليمية مثل الكونغو، مما أدى إلى انتقادات دولية⁽³³⁾.

ظلت أوغندا تعاني من الإرهاب لفترة طويلة، وقد أدت الأعمال الإرهابية التي ظلت ترتكبها القوات الديمقراطية المتحالفة التي تحظى بالدعم والتدريب في السودان وجيش الرب للمقاومة الذي يتخذ من السودان مقراً ومركزاً للتدريب إلى خطف 30839 شخصاً بينهم 11110 أطفال، ولا يشمل ذلك أعداد القتلى أو المشوهين أو مجهولي المصير، وقدمت العديد من وكالات الأمم المتحدة بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة نداءات متكررة إلى من يوفر العون والأمن للإرهابيين لكي يعيدوا الأطفال أوغنديين الأبرياء⁽³⁴⁾.

ثانياً: العلاقات الخارجية

انفصلت عن جماعة شرق إفريقيا مع تنزانيا وكينيا عام ١٩٧٧ وشكلت حرب أوغندا وتنزانيا لإنهاء نظام أمين، منذ التدخل العسكري لجنوب إفريقيا عام ١٩٧٩، لم تكن أوغندا دولة في خط المواجهة، حيث انضمت إلى الكومنولث

وعززت مكانتها الدولية بتوليها رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في المدة من ١٩٨٧-١٩٨٨، وفي ظل حركة المقاومة الوطنية، ركزت العلاقات الدولية على الاستقرار الإقليمي والوساطة، مع التركيز على تسريح وإعادة اللاجئين الكونغوليين (الزائيريين) والروانديين والسودانيين إلى أوطانهم، وأدى قتال الجماعات المسلحة في شمال أوغندا إلى تقليل التدخل الإنساني ودعم المانحين التقليديين، إذ شملت العلاقات مع الدول المجاورة العديد من الاضطرابات الحدودية المرتبطة بمسألة الأراضي غير المحسومة، والتي تضاءلت إلى حد ما بعد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع السودان وكينيا وتنزانيا⁽³⁵⁾.

دفع سعي موسيفيني الاستراتيجي للتحالفات في السودان في أعقاب التحسينات الأولية في العلاقات الدبلوماسية، إلى تورط كامبالا المعقد في الحرب الأهلية المطولة في البلاد، مما أدى إلى تدهور علاقاتها مع الخرطوم بشكل كبير وأدى إلى غارات جوية متكررة من قبل الطائرات العسكرية السودانية تستهدف البلدات في شمال أوغندا، مما أدى بدوره إلى تصعيد الصراع المستمر في شمال أوغندا بعد عام 1992، حيث انخرطت مجموعات مسلحة مختلفة تعمل في الأراضي السودانية في هذا الصراع المستمر، وبالتالي تحويله إلى قضية دولية معقدة؛ ومن الجدير بالذكر، أن موسيفيني استغل بمهارة الاضطرابات السياسية في الخرطوم لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع خصوم أوغندا السابقين، وحصل على دعم رواندا لحملاتهم المتمردة ضد الرئيس السوداني عمر البشير، في الوقت نفسه، سعت أوغندا إلى إعادة تعريف صورتها الدولية، وخلافاً للدعوات السابقة، قبل موسيفيني دون قيد أو شرط دعوة الرئيس البوروندي بيير بويويا للمشاركة في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى، متقبلاً دور بويويا في التوسط بين الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير شعب السودان (SPLA)⁽³⁶⁾.

ظلت المؤسسات السياسية في أوغندا معطلة حتى أفضت عملية مشاور شعبي غير حزبي إلى اعتماد دستور جديد في تشرين الأول 1995 وتنصيب حكومة مدنية برئاسة الرئيس موسيفيني في كانون الثاني 1996، وحافظ الدستور الجديد على حظر الأنشطة الحزبية فيما عُرف رسمياً بـ"الديمقراطية اللاحزبية"⁽³⁷⁾

أُعيد انتخاب موسيفيني بأغلبية ساحقة في عام 2001 في سياق "الديمقراطية اللاحزبية"، وكانت حركة المقاومة الوطنية (NRM) هي التشكيل السياسي الوحيد المسموح له بخوض حملات انتخابية نشطة، وتركز عنف موسم الحملات الانتخابية لعام 2001 بشكل كبير في المناطق التي تضم العديد من مرشحي المعارضة، وأهمهم اللواء موجيشا مونتو وكيزا بيسيبي⁽³⁸⁾، ولم يترشح سوى مرشح معارض واحد، وهو نائب الرئيس السابق جيلبرت بوكينيا، وانسحب قبل الانتخابات. وظلت الصلاحيات الرئاسية واسعة⁽³⁹⁾

ثالثاً: العلاقة بين الجانب الاقتصادي والعلاقات الدولية

شهدت الأوضاع الدولية والداخلية في أوغندا منذ أوائل التسعينيات عدداً كبيراً من التحولات المهمة والجديرة بالملاحظة، مما يعكس مشهداً معقداً ومتعدد الأوجه ومتطوراً كشف عن أبعاد جديدة مع مرور كل عام، إذ إن الأزمات الاقتصادية التي واجهتها أوغندا في السنوات الأخيرة، والتي تجلّى العديد منها بدرجات متفاوتة من الشدة، كانت إدارتها سيئة ولم تتم معالجتها بشكل كافٍ من قبل من هم في السلطة، مما أدى إلى نتائج سلبية تفاقت بسبب عدد لا يحصى من الأنشطة الاقتصادية السرية التي تنمو في بيئة تتسم بعدم الاستقرار النظامي، بالإضافة إلى ذلك، ساهم الفساد المستشري بشكل كبير في المشاكل الملحة المطروحة، مما أدى إلى استمرار انعدام المساءلة بين المسؤولين وانتشار الشعور العام بالإفلات من العقاب الذي يقوض ثقة الجمهور ويعزز السخرية بين السكان⁽⁴⁰⁾.

بدأ حوار استراتيجي في ضوء هذه القضايا الملحة والعاجلة، مع المؤسسات المالية الدولية (IFIs)، لا سيما مع الكيانات البارزة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF)، مع التركيز على إعادة المفاوضات الأساسية والحاسمة لبرنامج التكيف الهيكلي المعزز (ESAP)، إذ يأتي هذا الحوار الاستباقي في أعقاب التعليق لبرنامج التكيف الهيكلي المتعددة (SAPs) التي استغرقت عدة سنوات⁽⁴¹⁾، والذي يعود تاريخه إلى كانون الأول 1992، مما يمثل نقطة تحول هامة ومحورية في الرقابة الاقتصادية والحكم في أوغندا، علاوة على ذلك، فقد أحدث انتهاء الحرب الباردة في أوروبا تأثيرات إضافية وجديرة بالملاحظة على المشهد السياسي والاقتصادي في أوغندا، مما أدى إلى تحولات ملحوظة في العلاقات الاقتصادية الخارجية التي استمرت في التطور والتغيير، إلى جانب تحول ملحوظ في دعم أوغندا الضمني للأيديولوجيات الاقتصادية التي روج لها الغرب ودعا إليها تاريخياً، إذ إن فهم الخلفية والسياق الشاملين في هذا الصدد ليس ضرورياً فحسب، بل إنه بالغ الأهمية لاستيعاب السياق الكامل للتحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها أوغندا، لذا فإن أوغندا دأبت على التأكيد على ضرورة عدم دراسة مشكلة الديون المعقدة بمعزل عن غيرها؛ بل يجب أن ينظر إليها ضمن سياق أوسع يشمل اختلالات التوازن التجاري الشاملة، والانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية، والمخاوف المستمرة المتعلقة بانعدام الأمن، فضلاً عن الدعم التاريخي الذي تم تقديمه للكتلة الغربية خلال مدة الحرب الباردة، والذي شكل بالفعل العديد من السياسات والحقائق الحالية، علاوة على ذلك، كانت هناك تقارير ومناقشات ومناظرات مكثفة وقوية جرت داخل المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، إلى جانب المناقشات الثنائية مع مجموعة متنوعة من البلدان، بما في ذلك الأعضاء المؤثرون في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وإيطاليا وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا والسويد والنرويج وكندا⁽⁴²⁾.

أدى إصدار حقوق الإنسان وبروتوكولات السكر المرتبطة بها إلى توسيع نطاق وتعقيد هذه المناقشات، مما أضاف طبقات حاسمة إلى الحوار، إذ نفذ الهيكل الهيدروغرافي الدولي IHS (القواعد التي تنظم جمع ومشاركة البيانات بين الدول لتكون دقيقة وامنة) مجموعة واسعة من البرامج التي تهدف إلى التعافي الاقتصادي والاستدامة، وأبرزها البرنامج الدولي الثقيل (HIP) الذي يهدف إلى تقديم الدعم الانساني في مناطق القرن الأفريقي والذي يتم تمويله بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ومختلف الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ومع ذلك، كان هناك انخفاض ملحوظ ومثير للقلق في تمويل هذا البرنامج الحيوي، والذي يشكل آثراً محتملة يمكن أن تعرض للخطر ليس فقط أمن واستقرار صادرات أوغندا ولكن أيضاً الانتعاش الهش للاقتصاد الذي يتعافى ببطء والذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على التمويل الدولي والزراعة والدعم الحيوي من المانحين، وعلى الجبهة الداخلية، إذ استمرت الأزمات الاقتصادية المطولة والمستمرة، والتي تفاقم بسبب مجموعة واسعة من قضايا الفساد التي تتخلل العديد من طبقات الحكومة والبيروقراطية، دون استجابات مرضية وفعالة، إذ كانت هناك مطالب واسعة النطاق ومستمرة بالمساءلة والشفافية والحكم الرشيد، والتي لم تستهدف النظام الحالي فحسب، بل امتدت أيضاً لتشمل التدقيق الدقيق في الأدوار التي لعبتها منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل المشهد الاقتصادي المعقد في أوغندا، وعلى الرغم من الممارسات العامة التي لا يمكن تصورها والمشكوك فيها أخلاقياً من وجهة نظر أخلاقية، إلى جانب وجود أدلة جوهرية لا يمكن دحضها على الاختلاس وسوء الاستخدام ونهب الأصول العامة، لم تتم ملاحظة أو اتخاذ أي إجراء من أولئك الذين في مناصب السلطة⁽⁴³⁾.

أدى هذا الغياب المثير للقلق إلى خلق جو من الإحباط وخيبة الأمل بين السكان، مما يؤكد الحاجة الملحة والفورية لإجراء إصلاحات شاملة وإعادة تقييم نقدية للممارسات والسياسات الحالية التي فشلت في تلبية احتياجات الناس بشكل فعال وعادل⁽⁴⁴⁾.

الاستنتاجات

1- شهدت أوغندا منذ عام 1991 تحولات سياسية عميقة كانت لها آثار بعيدة المدى على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة، إذ كان الاستيلاء على السلطة من قبل يوري موسيفيني بعد مدة من عدم الاستقرار السياسي قد فتح الأبواب أمام إعادة هيكلة النظام السياسي وإرساء قواعد الحكم الأوتوقراطي، فقد أعلن عن عدم وجود أحزاب سياسية في البداية، مما أدى إلى ما يعرف بالنظام "الأحادي الحزب"، وبعد سنوات من المعارضة والتحديات، أُعيد إرساء تلك الأحزاب في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ولكن بقيت التحديات كبيرة، حيث استمر الاستبداد في الهيمنة على المشهد السياسي.

2- كانت إعادة إدخال سياسة التعددية الحزبية هي القضية الأكثر إثارة للجدل والنقاش في أوغندا خلال العقد الماضي، ومع ذلك، فقد تم تشويه النقاش، ومن منظور دولي، كثيراً ما يفسر المراقبون التطورات باعتبارها "عملية نموذجية لإرساء الديمقراطية"، وفي الوقت نفسه، رأت التفسيرات المحلية أن إدخال سياسة التعددية الحزبية هو سبب "للصراع العرقي وانعدام الأمن".

3- وعلى خلفية التطورات العالمية في بداية التسعينيات، فمن الممكن تحديد آليات سياسية محددة ساهمت في إعادة تأسيس سياسة التعددية الحزبية وسمحت للطبقة الحاكمة بالبقاء في السلطة، بالإضافة إلى ذلك، أن الطابع المثير للجدل لقواعد الحزب الأوغندي لا ينبع فقط من طبيعتها باعتبارها "مناهضة للحزب"، وإن استمرار السياسة والممارسات اليومية في أوغندا ككل يوضح استمرارية آليات الحكم التي تم تطويرها تاريخياً، والتي تستوعب الأفكار والاتجاهات السياسية الجديدة بينما تظل في نفس الوقت متميزة، في حين أن حكومة "حركة المقاومة الوطنية" في أوغندا كانت موضوعاً لمناقشات مثيرة للجدل إلى حد كبير منذ أن أنشأت سياسة اللاحزبية في عام 1986، أو ما يسمى "نظام الحركة"، فإن تقديم وصيانة هيكل الحكم هذا كان يُنظر إليه عادةً على أنه علامة على الفشل في إقامة حكم ديمقراطي.

4- تناولت التطورات السياسية في أوغندا منذ عام ١٩٩١ تعديلات دستورية لتمكين الانتقال إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب، ويكرس دستور عام ١٩٩٥ الجديد الحقوق الأساسية للأوغنديين، وينص على فصل السلطات بين السلطة التنفيذية والبرلمان والقضاء، ويؤسس مجموعة من هيئات المساءلة المستقلة، كما ينص على أحكام محددة لتشغيل نظام سياسي متعدد الأحزاب، وقد وُفّر هذا لأحزاب المعارضة السياسية هيكلًا يسمح لها بمنافسة الحكومة على المناصب السياسية ومحاسبتها على أفعالها.

5- تقدم فترة الانتخابات في أوغندا من عام 1991 إلى 2001 نموذجاً معقداً للتحويل السياسي الذي شهده البلد بعد سنوات من النزاع والحروب الأهلية، فمن جهة، شكلت هذه الانتخابات، التي اعتبرت أول انتخابات متعددة الأحزاب منذ الثمانينيات، خطوة نحو الديمقراطية وتعزيز التعددية السياسية، فقد أدت عملية الإصلاح السياسي إلى تعبير أوسع عن آراء المواطنين وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية. ومن جهة أخرى، كان هناك العديد من التحديات الجسيمة التي أثرت على مصداقية العمليات الانتخابية، مثل استخدام القوة ضد الخصوم السياسيين ووجود تلاعبات في نتائج الانتخابات، مما أثار تساؤلات حول نزاهة النظام الانتخابي بأكمله.

6- تعتبر انتخابات 1996 و2001 نقاط تحول مهمة في مسار السياسة الأوغندية الحديثة، إذ عكست قدرة الحكومة على تنظيم الانتخابات مع الاستمرار في السيطرة على الفضاء السياسي، ورغم التنافس المحدود بين الأحزاب، إلا أن أعضاء البرلمان المنتخبين من خلال هذه العملية قدموا، في بعض الأحيان، أصواتاً معارضة، مما أدى إلى بعض النقاشات العامة حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك، فإن التوترات التي نشأت من هذه الانتخابات تشير إلى استمرار وجود انقسام عميق بين الفئات المختلفة في المجتمع، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالعدالة والتنمية.

7- نتيجةً لضغوط خارجية كبيرة من أجل التعددية السياسية، هيأت حكومة الحركة بيئةً مناسبةً للتشغيل القانوني للمنافسة السياسية متعددة الأحزاب، ومع ذلك، فمنذ العودة إلى الانتخابات المتنازع عليها في عام 2001، واجهت أحزاب المعارضة عددًا من التحديات في منافستها مع حكومة الحركة، وشملت هذه التحديات استمرار تلاعب الدولة بالعملية الانتخابية، ووسائل الإعلام، والهياكل التشريعية، واستخدام التهيب والقمع، وإغراء المال لمنع انتقال الدعم السياسي من الحكومة إلى أحزاب المعارضة، علاوةً على ذلك، فإن الطبيعة غير المتكافئة للمنافسة بين الحكومة وأحزاب المعارضة المبنية على هذه الاستراتيجيات قد فضّلت الأولى على الثانية، ومع ذلك، غالبًا ما فشلت المعارضة في تبني استجابة متماسكة، وبدلاً من ذلك عانت من الانقسامات الداخلية والعنف الذي بدّأته كل من الوكالات الحكومية، وبالتالي، فإن العلاقة بين الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة لها علاقة معقدة، ولها تداعياتها على العملية الديمقراطية في أوغندا.

المصادر والمراجع:

- (1) Megan A. Stewart, *Governing For Revolution: Social Transformation In Civil War*, Cambridge University Press, 2021, p.111.
- (2) Peter Twesigye , *Understanding Structural, Governance And Regulatory Incentives For Improved Utility Performance: Learning from Umeme Ltd in Uganda*, Vol.95, *Energy Research & Social Science*, Elsevier, 2023, p.12
- (3) Godwin Ahimbisibwe, *Innovation Capabilities And International Competitiveness Of Agro-Processing Firms in Uganda*, *Competitiveness Review An International Business Journal*, *Incorporating Journal of Global Competitiveness*, 2024, p.2.
- (4) Gedion Onyango , *State politics and public policy in Eastern Africa: A Comparative Perspective* , *State Politics And Public Policy In Africa: A State Transformation Perspective*, Springer, 2023, p.5.
- (5) أوغندا: تقع أوغندا في شرق وسط إفريقيا، في القسم الشمالي من بحيرة فيكتوريا، تحدها كينيا من الشرق وتنزانيا من الجنوب والسودان من الشمال وزائير من الغرب ورواندا من الجنوب الغربي، عاصمتها كمبالا التي تقع شمالي بحيرة فيكتوريا، ومن أهم مدنها مسكا ، و مبالا، تبلغ مساحتها 236.880 كيلو متر مربع، ومن أهم منتجاتها الزراعية البن، القطن، الشاي والذرة اما من اهم منتجاتها الصناعية المنسوجات، الإسمت وتكرير السكر، أعلن استقلالها في 9 أكتوبر 1962 بعد استعمار دام سبعين عام، وانضمت بعد الاستقلال الى رابطة الكومنولث البريطانية. ينظر: حسام الدين ابراهيم عثمان، موسوعة دول العالم، (مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع)، 2014، ص 26-27؛ مجلة نهضة افريقيا، مج6، 1963، ص89.
- (6) C.A.Mumma-Martinon, *Electoral Systems, Election Outcomes And Legal Frameworks: Challenges To Transitional Justice Processes In South Sudan, Rwanda And Uganda*, *Elections, Violence And Transitional Justice In Africa*, 2022, pp. 38-56.
- (7) أحمد الزورق الرشيد، السياسة الاحزبية وعملية الديمقراطية في أوغندا منذ عام 1986، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، جامعة بنغازي، مج 28، 2009، ص40.
- (8) Sultan Juma Kakuba, *Multiparty Activism in Uganda: The Experience of National Resistance Movement and National Unity Platform*, Vol.6, No.2, *American Journal of Qualitative Research*, 2022, p.36.
- (9) يوري موسيفيني: تولى الرئيس يوري موسيفيني السلطة في أوغندا عام ١٩٨٦ بعد أن قاد تمردًا استعاد نظريًا البلاد من أجل الديمقراطية، بعد سنوات من الانتهاكات التي ارتكبتها سلفاه عيدي أمين وأ. ميلتون أوبوتي، ولكن بقدر ما أراد موسيفيني التأكيد على أن حركته شعبية ووطنية بالكامل، إلا أنها في الواقع أعادت السلطة في أوغندا إلى حد كبير أو حصريًا إلى الجنوبيين، وخاصة سكان الجنوب الغربي، بعد أن اغتصب الشماليون تلك السلطة لسنوات، وبغض النظر عن مدى

فعالية موسيفيني في تعزيز الأمن الوطني (من خلال التغلب أخيرًا على جيش الرب للمقاومة) وفي دفع أوغندا مرة أخرى على طريق التنمية الاقتصادية، فإن رؤيته الوطنية التي حظيت باحتضان واسع النطاق وتقدير كبير في المنطقة، أصبحت منذ ذلك الحين نظرة أكثر محدودة - نظرة اعتبرها عدد كبير من أوغنديين على الأقل متحيزة. ونادرًا ما كان موسيفيني حكيماً في تكثيف قبضته القاسية على أوغندا، أو في تهميش المعارضين، أو في الحد من المشاركة السياسية بشدة. ينظر:

Robert I. Rotberg, Transformative Political Leadership: Making A Difference In The Developing World, London, University Of Chicago Press, 2012, P.165.

(10) عيدي أمين: عيدي أمين: (1925-16 آب 2003)، من قبيلة كاكوا في كوبوكو، بالقرب من أروا، في الركن الشمالي الغربي من أوغندا، في عام 1946 انضم عيدي أمين إلى بنادق الملك الإفريقية التابعة للجيش البريطاني، إذ خدم في العمل البريطاني ضد ثورة ماو ماو في كينيا (1952-1956)، كما ترقى إلى رتبة ملازم، وأصبح واحدًا من اثنين فقط من أوغنديين الأصليين الذين تم تكليفهم خلال الحكم البريطاني، وصل عيدي أمين إلى السلطة بعد أن أطاح بحكومة ميلتون أوبوتي، وأصبح الرئيس من 1971-1979، حيث اتسم حكمه بوحشية شديدة، توفي في 16 آب 2003. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Christopher Adebayo, Escape From Tyranny: Balancing The Focus Of Both Leaders And Followers, Christian Faith Publishing, U.S.A., 2019, P.56؛ Sabelo Sam Gasela Mhlanga, Leadership Matters: Leaders Born Or Made? Leadership Models, Ccb Publishing, Canada, 2009, P.89؛ Henry Louis Gates And Anthony Appiah, Africana: The Encyclopedia Of The African And African American Experience, Oxford University Press, New York, 2005, P.188.

(11) ميلتون أوبوتي: برز ميلتون أوبوتي كشخصية سياسية أوغندية بارزة خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني، التي ترسخت فيها الانقسامات الاجتماعية والسياسية بعمق. قاد حزب المؤتمر الشعبي الأوغندي (UPC) إلى الفوز في أول انتخابات بعد الاستعمار عام 1962، وشكل حكومة ائتلافية مع حزب كاكوبا يكا (KY)، الذي مثل مصالح مملكة بوغندا، واعتمدت الحكومة بشكل كبير على رعاية أوبوتي والجيش البريطاني من أجل بقائها. في عام 1963، تم اعتماد دستور جديد أسس أوغندا كجمهورية. علق أوبوتي، الذي أصبح رئيسًا، الدستور في عام 1966، وتولى جميع السلطات التنفيذية، وطرده نائبه، بينيديكتو كيوانوكا. في أعقاب هجوم عسكري على دفاعات بوغندا في كمبالا، تم إلغاء الممالك التقليدية، وأجبر أوبوتي ملك بوغندا السابق (الكابا) على الفرار إلى المنفى. في عام 1967 أصدر أوبوتي دستورًا جديدًا ركز فيه سلطات أكبر بكثير في يد الرئاسة. في عام ١٩٦٩، أعلن عن "تحرك يساري"، مُعلنًا عن نيته اتباع برنامج اشتراكي. تمت الاطاحة به عن طريق انقلاب عسكري بقيادة قائد الجيش عيدي أمين عام ١٩٧١. للمزيد من التفاصيل انظر:

Kenneth Ingham , Politics in Modern Africa: The Uneven Tribal Dimension, Routledge, 2025, p.103.

(12) Sultan Juma Kakuba, Op.Cit., p.76.

(13) Crispin Kintu-Nyago , Defining Governance In Uganda In A Changing World Order 1962-1994, Master, Rhodes University , 1996, 1962-94.

(15) عبد الملك عودة، إفريقيا تتحول-كلام في الديمقراطية، مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010، ص100.

(16) المصدر نفسه.

(16) Leonard Robinson, Jr. , Democratic Change and Transition in Africa and the Dilemma of Nigeria, Vol.14, No.1, University of Massachusetts Boston, 1998, p.6.

(17) U.S. Department of State Country Report on Human Rights Practices 2000 – Uganda, 26 february 2001, p.12.

(18) مجموعة مؤلفين، الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربي، 2023، ص24.

(19) أيمن السيد شبانة، التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية، الكونغو الديمقراطية أنموذجاً، مركز البحوث العربية، 2006، ص175

(21) صافيناز محمد أحمد، أوغندا.. عودة التعددية الحزبية، مجلة الديمقراطية، مج 6، العدد 22، 2006، ص116.

(22) أيمن السيد شبانة، المصدر السابق، ص176.

(23) المصدر نفسه.

(23) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص187.

(24) المصدر نفسه، ص188.

(25) عبد السلام إبراهيم بغدادلي، التطورات السياسية المعاصرة في أوغندا، (بغداد: م عهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، 1987)، ص10-12.

(26) المصدر نفسه، ص13.

(27) المصدر نفسه، ص14.

(28) محمد عاشور مهدي وآخرون، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2007)، ص156.

(29) عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص101.

(30) Freedom House, Freedom in the World 2001 - Uganda, 2001, <https://www.refworld.org/reference/annualreport/freehou/2001/en/95343> [accessed 27 May 2025] تقرير .

(31) إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص305.

(32) جيش الرب للمقاومة: هو أحد التنظيمات الأصولية، ذات الخلفية المسيحية ظهر في أوغندا منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين عام 1986، لقتال قوات الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، ويعد من أكثر الحركات المتشددة عنفاً على مستوى القارة، واستطاع الانتشار في كل من أوغندا، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى، ولا زال يمثل تهديداً لأمن واستقرار هذه الدول. للمزيد من التفاصيل ينظر: نرمن محمد توفيق، جيش الرب للمقاومة بأوغندا- الممارسات والاستراتيجيات القتالية، مجلة آفاق إفريقيا، العدد 47، 2018، ص88.

(33) إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، المصدر السابق، ص306.

⁽³⁴⁾Letter dated 14 December 2001 from the Permanent Representative of Uganda to the United Nations Addressed to the President of the Security Council.

⁽³⁵⁾ James Kirby ,African Leadership in Human Rights: The Gambia and The Commonwealth Human Rights Commission, 1977–83, Vol.56,No.1,Journal of Contemporary History, journals.sagepub.com,2021,p.7

⁽³⁶⁾ Sserwadda Erisa , Elections Without Democracy: A Case Study of Uganda, Journal of Research in Humanities and Social Science, 2021,p.4

⁽³⁷⁾ Ibid.,p.6.

⁽³⁸⁾ Eloïse Bertrand and Michael Mutyaba ,Opposition Party Institutionalisation In Authoritarian Settings: The Case of Uganda, Vol.62,No.2,Commonwealth & Comparative Politics, Taylor & Francis. 2024,p.1.

⁽³⁹⁾ Moses Khisa,Uganda's Ruling Coalition And The 2021 Elections: Change, Continuity And Contestation,Vol.17,No.1-2, Journal of Eastern African Studies, Taylor & Francis,2023.p.2

⁽⁴⁰⁾Danvas Mabeya, Revisiting Kenya's Diplomatic Complexity: Policy Strategies and the Recognition Conundrum of Israel During Cold War Transformative Shifts (1978-1990), Panoply Journal,2024,pp.16-17.

⁽⁴¹⁾Ibrahim S. Muhammad and others , Corruption and its Impact On Socio-Economic Development In Selected Countries of Africa. African Journal of Politics and Administrative Studies, Vol.16,No.2,2023,pp.23-46.

⁽⁴²⁾Danvas Mabeya , Op.Cit.,pp.16-17.

⁽⁴³⁾Jeffrey J.Anderson, A Series Of Unfortunate Events: Crisis response and the European Union after 2008,The Palgrave Handbook of EU Crises,2021,p.36.

⁽⁴⁴⁾ Riana Goosen,School of Accou & Steenkamp, G. , How Can Course Design Facilitate The Development Of Teamwork Skills For Diligent Students?,Vol.34,No.3,Accounting Education,2024.P.98.

أثر التنشئة الاجتماعية في تشكيل القيم لدى الأفراد، دراسة تحليلية

Impact of Socialization on the Formation of Individual Values: An Analytical Study

Noor Muneer Basheer Eathab ¹

© 2025 The Author(s). This open access article is distributed under a Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license.

Abstract

This study provides a theoretical and analytical understanding of the factors influencing the formation of the individual's personality and value system. It emphasizes the role of family, education, media, and religious groups in shaping social values, while also considering the cultural and social context. The research aims to explore the concept of socialization, its stages and sources, as well as the types and functions of values, and the role of social institutions in shaping them. Using a descriptive-analytical approach, the study reviews previous literature and compares theoretical perspectives, particularly Parsons' structural-functional theory and social learning theory. The findings highlight that socialization is a decisive factor in forming value-oriented personalities, and that variations in socialization patterns may lead to differences in value hierarchies, creating tensions between traditional and modern values. The study further stresses the need for balance and integration among socialization institutions to maintain social stability.

Key words: Socialization, Values, Individual and Society, Value System.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم نظري تحليلي معمق باتجاه العوامل التي تساهم في تشكيل بناء شخصية الفرد وتشكيل منظومته القيمية، إذ تبدأ منذ الطفولة، وتستمر عبر مراحل الحياة المختلفة من خلال دوره الفاعل مع الأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والجماعات الدينية، كل هذه تؤثر على بناء الفرد وقيمه الاجتماعية وتنشئته الأسرية، بالإضافة إلى مناقشة تأثيرات السياق الثقافي والاجتماعي، ومن أبرز أهداف البحث هي التعرف على مفهوم التنشئة الاجتماعية وخصائصها ومراحلها ومصادرها، والتعرف على القيم وأنواعها الأساسية ووظائفها الاجتماعية ومعرفة دور المؤسسات الاجتماعية في تكوين القيم لدى أفراد المجتمع وأيضاً معرفة أبرز النظريات التي فسرت هذه العلاقة بين (التنشئة الاجتماعية وتكوين القيم)، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني بمقارنة الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات، بالإضافة إلى إبراز أوجه الاختلاف والتوافق بين الاتجاهات النظرية المختلفة كالنظرية البنوية الوظيفية (بارسونز) ونظرية التعلم الاجتماعي التي لها دور فاعل في موضوع البحث، ومن أبرز نتائج التي تم التوصل إليها إلى أن التنشئة الاجتماعية تمثل عاملاً حاسماً في تكوين الشخصية القيمية للفرد في المجتمع، وإن اختلاف أنماط التنشئة قد يؤدي إلى تباين في سلم القيم بين الأفراد داخل المجتمع الواحد لحدوث تصادم بين القيم التقليدية القديمة والقيم الحديثة، بالإضافة إلى أهمية التوازن والتكامل بين مؤسسات التنشئة لتحقيق استقرار البنية الاجتماعية في المجتمع. الكلمات المفتاحية: التنشئة الاجتماعية، القيم، الفرد والمجتمع، البناء القيمي.



<http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2-3>



¹ Asst. Lec., Department of Student Housing Affairs, Al-Nahrain University, Iraq
noor.m.b@nahrainuniv.edu.iq

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تُعد عملية التنشئة الاجتماعية عملية أساسية في بناء شخصية الفرد داخل المجتمع، بالإضافة إلى تحديد سلوكه واتجاهاته، إذ إنها تسهم في غرس القيم والمعايير الاجتماعية منذ المراحل الأولى في الحياة، غير أن المجتمعات تشهد تحولات متسارعة بفعل العولمة والتكنولوجيا الحديثة وتعدد مصادر التنشئة فالفرد اليوم معرض إلى عوامل خارجية تسهم في تكوين البناء القيمي لديه منها (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الرفاق) وهذا ما أدى إلى بروز تباينات واختلافات في المنظومة القيمية للأفراد، بل وظهور صراع بين القيم التقليدية والحديثة؛ مما أحدث خلل في البناء القيمي، بالإضافة إلى تأثير الهاتف على الأطفال والمراهقين بشكل كبير، حتى إنها تسهم في التنشئة الاجتماعية اليوم في وقتنا الحاضر بشكل مؤثر جداً، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والبنية القيمية ومدى إسهام النظريات السوسيولوجية في تفسير هذه العلاقة وتوضيح حدودها.

ثانياً: أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الموضوع في المجتمع كونه يسلط الضوء على العلاقة الجوهرية بين التنشئة الاجتماعية والقيم التي تتشكل لدى الأفراد، وتعتبر علاقة أساسية لفهم طبيعة التفاعل الاجتماعي داخل بيئة الفرد، بالإضافة إلى أنها تسهم في إثراء الأدبيات النظرية في مجال علم الاجتماع عامةً والخدمة الاجتماعية خاصةً، خصوصاً في ميدان التنشئة الاجتماعية وأثرها على القيم، كذلك توضح أدوار المؤسسات الاجتماعية (كالأسرة، المدرسة، الأصدقاء، وسائل الإعلام، والدين) جميعها لها دور في تكوين وبناء القيم وهو ما يعزز إمكانية الاستفادة منه في السياسات الاجتماعية والتربوية وأيضا يساعد في الكشف عن التحديات التي تواجه التنشئة الاجتماعية في وقتنا الحاضر بما في ذلك تأثير العولمة والتكنولوجيا الحديثة التي أصبحت لها دور قوي ومؤثر على الأفراد في المجتمع وخصوصاً المراهقين.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم التنشئة الاجتماعية وخصائصها ومراحلها ومصادرها.
2. التعرف على القيم وأنواعها الأساسية ووظائفها الاجتماعية.
3. التعرف على دور المؤسسات الاجتماعية في تكوين القيم لدى أفراد المجتمع.
4. التعرف على أبرز النظريات التي فسرت هذه العلاقة بين (التنشئة الاجتماعية والقيم).

رابعاً: تساؤلات البحث:

1. كيف تسهم مؤسسات التنشئة في ترسيخ القيم الاجتماعية؟
2. ما هي أبرز التحديات التي تؤثر على فاعلية التنشئة الاجتماعية في الوقت الحاضر؟

الفصل الثاني: المفاهيم والمصطلحات

التنشئة الاجتماعية: (Socialization) هي عملية متكاملة تشمل التعلم والتعليم والتربية والنضج والنمو والارتقاء، تقوم على التفاعل الاجتماعي الإيجابي، وتهدف أيضاً إلى إكساب الفرد منذ طفولته حتى مرحلة الشيخوخة، منظومة من السلوكيات والقيم والاتجاهات التي تؤهله لأداء أدواره الاجتماعية المختلفة. وتساعد هذه العملية على التكيف مع الجماعة والاندماج فيها، بما يمنحه الطابع الاجتماعي والثقافي، ويسر له سبل المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية؛

وبذلك فهي تمثل انتقال الفرد من كائن تحكمه الغرائز الحيوانية إلى إنسان يتصرف وفق معايير اجتماعية داخل إطار المجتمع. (زبيدي، 2011)

القيم: (Values) هي عبارة عن مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو إمكانات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي أي أنها تشكل العلاقات الإنسانية بين بني البشر، " وتتوزع القيمة في المجتمع بين ما هي قيم عامة تسود كل أفراد المجتمع، وقيم خاصة بالفرد نفسه أي أنها تتداخل مع مفهوم الحاجات والمعتقدات والسمة والسلوك والدوافع والاهتمام والاتجاه والفرد مخير فيها. (جيرنو، 2016).

المجتمع: (Society) هو عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في بيئة جغرافية محددة تربطهم علاقات منظمة ومشتركة ومستمرة أي أنه نظام يضع للأفراد معايير سلوكية يتوجب عليهم الالتزام بها والمحافظة عليها، وأن المجتمع نسق مكون من العرف المنوع والثقافات والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتكون المجتمع من علاقات تقوم على السلطة والدعم المتبادل، ومن تجمعات وأقسام متعددة، إضافةً إلى صور متنوعة من ضبط السلوك الإنساني وتنظيم الحريات. وهو نسق معقد يتسم بالديناميكية والتغير المستمر، إذ تُعد العلاقات الاجتماعية جوهره، وأبرز سماته أنه لا يستقر على حال ثابتة. (عيسى، 2000).

التطبيع الاجتماعي: (Social Conditioning) هي عملية تعلم اجتماعي (Social Learning) يكتسب الفرد من خلالها أدواره الاجتماعية عبر التفاعل مع الآخرين، فيتمثل المعايير الاجتماعية المرتبطة بهذه الأدوار. ومن خلال هذا النوع من التعلم يتعلم الفرد أن يسلك وفق أنماط سلوكية مقبولة من الجماعة ومرغوبة من المجتمع، بحيث تتطابق أفعاله مع توقعات الجماعة التي ينتمي إليها. (العبدالله، 2012).

الضبط الاجتماعي: (Social Control) يمثل الضبط الاجتماعي مجموعة القوى التي يوظفها المجتمع للتأثير في أفرادها، من خلال الأعراف والتقاليد والقيم، بهدف الحفاظ على مقوماته والمحافظة على منظومته القيمية وخصائصها كما يستخدم هذه القوى لمواجهة عوامل الانحراف ومظاهر العصيان والتمرد، وينطوي هذا المفهوم على تحديد العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى الكيفية التي يتقبل بها الأفراد والجماعات الأساليب والآليات المطبقة في عملية الضبط، والتي قد تكون إما قسرية أو إقناعية. (الفالح، 2020).

الفصل الثالث: المبحث الأول

أولاً: خصائص التنشئة الاجتماعية:

1. عملية تعلم، يتعلم الفرد الأدوار والمعايير الاجتماعية وأنماط السلوك.
2. تعمل على تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.
3. تتسم بالدينامية، وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وتختلف داخل المجتمع الواحد من طبقة اجتماعية لأخرى أي أنها لا تستمر على وتيرة واحدة.
4. عملية تطور ونمو، تحويل الطفل من التمرکز حول الذات إلى فرد قادر على ضبط سلوكه وانفعالاته وإشباع حاجاته وكيفية التحكم بها.
5. تقوم على التفاعل المتبادل بين مكونات البناء الاجتماعي وهي المكانة والأدوار والشبكات الاجتماعية والمؤسسات والمجتمع ككل. (أبوعليان، 2016).

ثانياً: مراحل التنشئة الاجتماعية:

- يمر الفرد بخمس مراحل منذ ولادته لغاية نضوجه وتكامل أدواره الوظيفية التي يمر بها في المجتمع وهي:
1. المرحلة الأولى: وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الفمية، والتي تبدأ من يوم ولادة الطفل، وتستمر إلى نهاية السنة من عمره، وفي هذه المرحلة يكون الطفل كامل الاعتماد على أمه دائم الاتصال بها، فهي مصدر رعايته لكونه يحصل منها على متطلباته الضرورية من حاجات نفسية وبيولوجية من رضاعة وعطف وحنان، ويشعر بأنه جزء لا يتجزأ من أمه وهو بحاجة ماسة لها، ولا يمكن أن يستغني عنها.
 2. المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة منذ إكمال الطفل السنة الأولى من عمره حتى السنة الثالثة، وفي هذه المرحلة تتسع علاقات الطفل الاجتماعية التي تربطه بالآخرين كأبيه وإخوانه وأخواته، كما يتعلم عادات غير محببة له كعملية الفطام واستعمال المرحاض في الوقت المناسب والاعتماد على تناول الغذاء، وليس على الحليب فقط، وفي هذه المرحلة يحصل على الثواب والعقاب من الأم أو غيرها من أفراد الأسرة.
 3. المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة من السنة الرابعة من عمر الطفل، وتنتهي عند مرحلة البلوغ، وتقسم هذه المرحلة على فترتين أساسيتين هما: الفترة الأولى تبدأ من السنة الرابعة من عمر الطفل، وتنتهي بالسنة الخامسة أو السادسة من العمر، أما الفترة الثانية، فهي الفترة التي تأتي بعد التغلب على عقدة أوديب، وتسمى بفترة السبات الجنسي، وفي هذه المرحلة يتحلى الابن بأخلاق والده وسلوكه وقيمه، وتحلى البنت بأخلاق أمها وسلوكها.
 4. المرحلة الرابعة: وتبدأ من سن الثامن عشر وحتى عمر الثلاثون، والتي يتم فيها اكتمال النضج الجسمي والعقلي، ويبدأ الفرد بتولي أدواره الاجتماعية مثل التعليم الجامعي، العمل، وتكوين الأسرة.
 5. المرحلة الخامسة: وتسمى بمرحلة النضج والتي يصل فيها الفرد إلى تكامل أدواره الوظيفية في المجتمع (الأسرة، العمل، المشاركة الاجتماعية)، ويصبح عنصرًا فاعلاً في الحفاظ على البنية الاجتماعية ونقل القيم للأجيال الجديدة. (العزي، 2011).

ثالثاً: أشكال التنشئة الاجتماعية: - وتنقسم التنشئة الاجتماعية إلى شكلين:

1. التنشئة الاجتماعية المقصودة (الرسمية):

تُسمى التنشئة الاجتماعية المقصودة بهذا الاسم لكونها تستهدف تحقيق غايات محددة يتم السعي إليها من خلال هذه العملية، إذ يمكن ضبط العوامل المؤثرة فيها وتوجيهها وفق أهداف معينة، وتتم هذه التنشئة عبر التعليم والتدريس والتوجيه المباشر، حيث تُعد الأسرة والمدرسة المصدرين الأساسيين والأكثر تأثيراً في هذا النمط من التنشئة، فالأسرة تعمل منذ المراحل المبكرة من حياة الطفل على غرس القيم الاجتماعية وتعليمه العادات والتقاليد الحميدة، إضافة إلى تزويده بأساسيات اللغة وبعض المهارات اللازمة، وهو ما يترك أثراً عميقاً في تكوين شخصيته، وتأتي المدرسة لتكمل دور الأسرة، إذ تنفرد بامتلاك أهداف واضحة وأساليب ومناهج محددة تتصل بتربية الأفراد وتنشئتهم وفق ما يتطلبه المجتمع.

2. التنشئة الاجتماعية غير المقصودة (غير الرسمية):

تُسمى التنشئة الاجتماعية غير المقصودة بهذا الاسم لغياب الأهداف المحددة المرسومة لها مسبقاً، إذ لا يُنظر في نهايتها تحقيق غاية مقصودة بعينها، كما أن العوامل المؤثرة فيها يصعب ضبطها أو التحكم بها، ويستمد الطفل تنشئته في هذا السياق من مجتمعه وبيئته المحيطة عبر مؤسسات اجتماعية متعددة كالمساجد، ووسائل الإعلام المرئية

والمسموعة، والمسرح، والسينما، وغيرها، وذلك بصورة غير مباشرة. فالطفل يتعلم كثيرًا من الأمور من أقرانه من دون قصد التعلم، كما يلاحظ سلوكيات الكبار - ولا سيما والديه وإخوته - ويحاول تقليدهم، وبذلك يكتسب معارف وسلوكيات بشكل مستمر وغير رسمي أو مباشر، وعندما يبلغ الفرد سن الرشد، يستمر في التعلم من مجتمعه بما يتلاءم مع مرحلته العمرية، ويتحدد مضمون هذا التعلم تبعًا لطبيعة الأفراد أو الجماعات التي يتعامل معها ومن هنا يتضح أن التنشئة الاجتماعية عملية دائمة ومستمرة تمتد عبر مختلف مراحل الحياة، وعلى بلورتها وإيصالها إلى مجموعة من المؤسسات والجماعات الاجتماعية، وبقدر ما تكون هذه الجماعات والمؤسسات متوافقة مع بعضها بالتالي تكون عملية تنشئة الطفل أكثر يسرًا وسرعة. (همشري، 2013).

رابعاً: عوامل التنشئة الاجتماعية:

1. الأسرة:

تحمل الأسرة مسؤولية محورية في تشكيل النماذج السلوكية التي يظهرها الفرد في مراحل عمره اللاحقة، إذ تُعد شخصية الإنسان ورؤيته للعالم وما يكتسبه من عادات وتقاليد ومعايير سلوكية نتاجاً مباشراً لما يتلقاه في بيئته الأسرية منذ لحظة ميلاده فالأسرة تمثل المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل، وهي العنصر الأساسي في صياغة سلوكه الاجتماعي والإشراف على نموه النفسي والاجتماعي وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه وكقاعدة عامة، فإن الأسرة المستقرة التي توفر حاجات الطفل الأساسية، وتتميز بالتجاوب العاطفي بين أفرادها، تكون عاملاً حاسماً في تحقيق سعادته وتوازنه النفسي والاجتماعي، أما الأسرة المضطربة، فتُعد بيئة خصبة لظهور الانحرافات الاجتماعية والاضطرابات النفسية فالتفكك الأسري بمظاهره المختلفة - مثل انهيار وحدة الأسرة، ضعف الولاء لها، غياب الإجماع بين أفرادها، تفكك العلاقات الزوجية، ضعف الرقابة الوالدية، تراجع مكانة أحد الوالدين، أو فساد المناخ الأخلاقي داخلها - يؤدي إلى مشكلات سلوكية وانحرافات لدى الأطفال. وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين ينحدرون من أسر مفككة أو متصدعة عانت من واحد أو أكثر من هذه الأوضاع. (التويجري، 2000).

2. المدرسة:

المدرسة تُعدّ البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة، إذ يقضي فيها الطفل جزءاً كبيراً من حياته يتلقى خلالها التربية والمعرفة بأنواعها. فهي مؤسسة أساسية تسهم في بناء شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته وسلوكه وعلاقاته داخل المجتمع الواسع، وتُعدّ المؤسسة الرسمية التي تنهض بمهمة التربية ونقل الثقافة المتجددة، وعندما يلتحق الطفل بالمدرسة يكون قد اجتاز مرحلة أولية من التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، حيث يدخلها وهو مزود بجملة من القيم والمعايير والاتجاهات الاجتماعية، غير أنّ المدرسة توسّع آفاقه الاجتماعية من خلال احتكاكه بجماعات جديدة من الأقران، فيتعلم معايير إضافية بطريقة منظمة، ويكتسب أدوات اجتماعية جديدة من خلال تدريبه على معرفة حقوقه وواجباته، وضبط انفعالاته، وتحقيق التوازن بين حاجاته وحاجات الآخرين كما تربية على التعاون والانضباط في السلوك، وتعزّفه بمدرسيه بوصفهم قدوات ونماذج سلوكية مثالية، فيزداد بذلك خبرةً ومعرفةً.

3. جماعة الرفاق:

تُعدّ جماعة الرفاق أو الأقران من العوامل المهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تسهم في ترسيخ المعايير الاجتماعية وتحديد الأدوار المتعددة التي يقوم بها الفرد. كما تساعد الطفل على إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية، وتدريبه على تحمل المسؤولية، والاستقلالية، والاعتماد على الذات، إضافةً إلى تشجيعه على ممارسة الأنشطة الرياضية

وغيرها. ويختلف تأثير جماعة الرفاق على الفرد باختلاف درجة انتمائه إليها ومدى قبوله لقيمها ومعاييرها واتجاهاتها. وتأخذ هذه الجماعات أشكالاً متعددة مثل: جماعة اللعب، أو "الشلة"، أو جماعة النادي، أو الجيرة، أو زملاء الدراسة وغيرها. ولا شك أن استثمار أوقات فراغ الصغير في أنشطة نافعة يعود بفائدة كبيرة على نموه الشخصي، وعلى المجتمع ككل، كما أن توجيهه لاختيار الجماعة المناسبة من الرفاق يحميه من الانجراف نحو السلوكيات المنحرفة أو ارتكاب الأخطاء المرتبطة بالجريمة والرذيلة.

4. الثقافة:

تُعرّف الثقافة بأنها مجموعة ما يكتسبه الفرد، ويتعلمه من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات واتجاهات، إضافةً إلى الأنشطة الحركية والمعارف والأفكار والابتكارات التكنولوجية، وتمارس الثقافة أثرها العميق في شخصية الفرد والجماعة من خلال المواقف الثقافية المختلفة، وعبر التفاعل الاجتماعي المستمر منذ المراحل الأولى للحياة؛ ابتداءً من الرضاعة والطفولة، مروراً بالتدريب على الاستقلال وضبط الانفعالات، ووصولاً إلى أساليب التعامل مع الكبار والأشقاء، فضلاً عن القضايا المرتبطة بالتربية الجنسية وطرائق معالجتها. (الموسوي، 2018).

5. وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام المختلفة - من إذاعة وتلفزيون وسينما وصحف ومجلات وكتب وإعلانات وغيرها دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية، لما تنقله من معلومات وحقائق وأخبار وأفكار وآراء، فهي تُعدّ وسيلة لنقل أنماط متعددة من الثقافة، إذ تتيح محتويات متنوعة تغطي مختلف المجالات بما يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة. كما تُسهم في إشباع الحاجات النفسية لدى الأفراد، مثل الحاجة إلى المعرفة، والتسلية، والترفيه، وتزويدهم بالأخبار والثقافة العامة، فضلاً عن تعزيز القيم والمعتقدات أو تعديلها، ويزداد تأثير وسائل الإعلام بفعل تكرار الرسائل الإعلامية، الأمر الذي يعزز عملية الاستيعاب، إضافةً إلى ما تمتاز به المواد الإعلامية من جاذبية. وتُعدّ السينما من أكثر الوسائل تأثيراً في النشء؛ نظراً لوضوح مضمونها وظروف عرضها، كما يبرز دور التلفزيون والفيديو والأقمار الصناعية والصحف والإذاعة وسائر المطبوعات وبوجه عام، يمكن النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها سلاحاً ذا حدين؛ فهي قد تكون أداة فاعلة في نشر الثقافة والمعرفة وتهذيب السلوك ودعم القيم الإيجابية، وفي المقابل قد تتحول - إذا أسيء استخدامها، أو غاب الإشراف الواعي على محتواها - إلى عامل معيق للتنشئة الاجتماعية السليمة، ومؤدٍ إلى الانحراف والانحلال. (عكاشة، شفيق، 1998).

6. الدين:

يُعدّ الدين من العوامل الجوهرية المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تتباين الأديان في مبادئها وتعاليمها، وما تفرزه من قيم وعادات وسلوكيات مميزة لأتباعها لذلك يسعى كل دين إلى تربية أفراده وفق منظومته الخاصة من المعتقدات والأفكار والقيم التي يؤمن بها، بما يسهم في تشكيل شخصياتهم وتوجيه سلوكهم في إطار المجتمع. (أقحوان، 2016).

مما ذكر أعلاه يتبين أن عوامل التنشئة التي هي المؤسسات الاجتماعية الركيزة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تسهم بشكل مباشر في غرس القيم وتشكيل سلوكيات الأفراد بما ينسجم مع معايير المجتمع، فالأسرة تُعدّ المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد مبادئ الضبط الاجتماعي والقيم الأخلاقية والدينية، وتضع الأسس الأولى لشخصيته، ثم تأتي بعدها المدرسة لتكمل هذا الدور عبر المناهج التعليمية والأنشطة التربوية التي تعزز قيم التعاون، الانضباط، والمواطنة، أما المؤسسة الدينية، فهي تضطلع بدور محوري في ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية، وتوجيه

الأفراد نحو السلوكيات الإيجابية. في المقابل، تبرز وسائل الإعلام كقوة مؤثرة في عصرنا الراهن، حيث تنقل القيم والمعايير بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يجعلها أداة فاعلة في تشكيل وعي الأفراد وتوجهاتهم، كما تساهم جماعة الرفاق والمؤسسات الثقافية في تعزيز قيم المشاركة والانتماء والتفاعل الاجتماعي. ومن خلال هذا التكامل بين مختلف المؤسسات الاجتماعية، تتشكل لدى الأفراد منظومة قيمية متماسكة تساهم في استقرار المجتمع وتطوره.

المبحث الثاني: القيم الاجتماعية وأنواعها الأساسية ووظائفها الاجتماعية:

يعد مفهوم القيم الاجتماعية: بأنها الموجهات الإدراكية العليا للسلوك، أي المبادئ الثابتة نسبياً التي تضبط سلوك أفراد المجتمع وما من مجتمع من المجتمعات إلا ويقوم على مجموعة من القيم تسعى إلى امتثالها في سلوك أفرادها واتباع القيم الكثيرة، منها العدل والمساواة والمحبة والتعاون، والحرية... إلخ. (أبو عليان).

وفي تعريف آخر للقيم الاجتماعية التي تتمثل في الخيرية (حب عمل الخير فالفرد الذي يسلك وفق هذا النمط من القيم إنما يقدره زملاؤه كهدف؛ ولذلك فإنه يكون عطوفاً ومشاركاً لهم في أحزانهم وأفراحهم ومحباً، بل وحريصاً على تكوين علاقات طيبة بينه وبين زملائه فالدافع الاجتماعي في عمل الخير هو الصورة المثالية للعلاقات الإنسانية. (سيد، 2009). إذاً نلاحظ مما سبق أن القيم الاجتماعية هي الإطار الذي ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتحدد ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه داخل المجتمع.

أنواع القيم الاجتماعية:

1. القيم الفكرية: هي تلك التي تنشأ عن الاتجاهات العقلية والفلسفية لأفراد المجتمع، ويتركز جوهرها في البحث المنهجي عن الحقائق وأسبابها من خلال التفكير والفهم والاستنتاج. ويُنظر إلى هذه القيم باعتبارها مرتبطة بالسعي وراء الحقيقة بعيداً عن الاهتمام بالمكاسب المادية أو الجوانب الجمالية، إذ يُعد الانشغال بها عائقاً أمام صفاء الفكر وموضوعيته. ومن ثم فإن القيم الفكرية تقوم على الموضوعية، والابتعاد عن التحيز والإضافات غير الضرورية. ومن أبرز هذه القيم: حرية التعبير عن الرأي، احترام إبداعات الآخرين، ترسيخ الأخلاق الفاضلة، الانفتاح الثقافي، تبني آراء معتدلة، ونبذ السلوك العدواني. (زغايش، 2022).

2. القيم الجمالية: تشير القيم الجمالية، في معناها العام، إلى ميول الفرد واهتمامه بما هو جميل من حيث الشكل أو التناسق أو التكوين، بما يجعله ينظر إلى العالم من حوله نظرة تقدير لجوانب الترتيب والانسجام فيه. والأشخاص الذين يتسمون بهذه القيم غالباً ما يكونون ذوي حس فني وابتكاري، وقد يفتقر بعضهم إلى القدرة على الإبداع الفني المباشر، إلا أنهم يمتلكون القدرة على التذوق والاستمتاع بنتائج الإبداع. ومن أبرز مظاهر القيم الجمالية: متابعة أخبار المعارض الفنية، الاهتمام بسير الفنانين والرسامين، اقتناء الأعمال الفنية المميزة، والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

3. القيم الاقتصادية: هي تلك التي تنعكس في اتجاهات اجتماعية عملية تركز على تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية وما يرتبط بها من عائد مادي فالشخص ذو التوجه الاقتصادي لا يولي اهتماماً بالجانب الجمالي إلا إذا ارتبط بالمنفعة والفائدة المادية. فعلى سبيل المثال، قد يقتني لوحة فنية باهظة الثمن، لا بدافع تقدير الفن أو الجمال، وإنما بغرض إعادة بيعها لاحقاً بسعر أعلى. ومن أبرز القيم الاقتصادية: احترام حقوق الملكية وعدم التعدي عليها، ترشيد الاستهلاك، والاستغلال الأمثل للموارد والثروات.

4. القيم الدينية: تُعدّ القيم الدينية في مقدمة القيم الإيجابية لما تتضمنه من مبادئ وأحكام أخلاقية عميقة الأثر في الوقاية من الكثير من القيم السلبية. فالمنظومة الخلقية والسلوكية التي تحث عليها الأديان تقوم على أسس المودة

والتراحم، والتعاون والتكافل، ورعاية الفقراء والمحتاجين، وجعل الصدق والأمانة والوفاء بالعهد قاعدة أساسية للتعامل بين الأفراد. ومن أبرز القيم الدينية: العدل، التسامح، التضامن، الوفاء بالعهد، احترام الآخرين، كف الأذى، الصدق، الكرم، فعل الخير، والدفاع عن المقدسات الدينية.

5. القيم السياسية: تعني القيم السياسية بمظاهر القوة والنفوذ داخل المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، ويتميز الشخص السياسي عادةً بسعيه الدائم لتحقيق ذاته واستقلاليتها، كما أن توفقه إلى القوة يجعله أقل ميلاً لتقديم التضحيات في سبيل الآخرين. ومن أبرز القيم السياسية: الانتماء إلى تيار أو مذهب سياسي معين، احترام الزعماء والقادة السياسيين، حب الوطن والدفاع عنه، متابعة الأحداث والتطورات السياسية عالمياً، وقبول الرأي الآخر بما في ذلك أصحاب المذاهب السياسية المعارضة.

ومن خلال استعراض مختلف أنماط القيم الاجتماعية، يتضح أن القيم ذات الطابع المعرفي، وعلى رأسها القيم الدينية، تُعدّ الأكثر انتشاراً في المجتمع الجزائري). (لعرج، 2007).

وظائف القيم الاجتماعية:

1. توجيه السلوك: توفر القيم الاجتماعية إطاراً لتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع. تحدد القيم ما هو صحيح ومقبول وما هو غير مقبول من خلال إرشاد الأفراد حول الأفعال والمعاملات المناسبة.
2. تشكيل الثقافة: تساهم القيم الاجتماعية في تشكيل الثقافة الاجتماعية للمجتمع. تعكس القيم المشتركة العادات والتقاليد والمعتقدات والمبادئ التي يحترمها ويتبناها أفراد المجتمع. (الخريجي، 2003).
3. تعزيز التعاون والتكافل: تحث القيم الاجتماعية على التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع. تعزز القيم مفهوم المسؤولية المشتركة والتضامن الاجتماعي، وتحث على مساعدة الآخرين وتقديم الدعم المتبادل.
4. تعزيز العدالة والمساواة: تدعم القيم الاجتماعية مبادئ العدالة والمساواة في المجتمع. تعزز القيم المبادئ الأخلاقية، وتحث على التعاطف واحترام حقوق الآخرين، بغض النظر عن الفروقات الاجتماعية والثقافية.
5. تشجيع التنمية الشخصية: تساهم القيم الاجتماعية في تطوير الذات وتشجيع التنمية الشخصية للأفراد. تحث القيم على الالتزام بالأخلاق والأخلاقيات العليا، وتعزز النمو الشخصي، وتحفز على الاستمرار في التعلم وتحقيق الطموحات الشخصية. (زغايش، 2022).
6. توفير الاستقرار الاجتماعي: تلعب القيم الاجتماعية دوراً هاماً في توفير الاستقرار الاجتماعي من خلال توجيه السلوك وتعزيز التعاون والعدالة، تعمل القيم على خلق بيئة اجتماعية مستقرة وآمنة يمكن للأفراد والمجتمع الاعتماد عليها.

مصادر القيم:

1. العصر الجاهلي: برزت منظومة من القيم التي ما زال الكثير منها حاضراً في حياة الناس إلى اليوم. فقد تميزت تلك المرحلة بقيم إيجابية مثل النخوة، والشجاعة، وإغاثة المحتاج، إلى جانب قيم سلبية انعكست سلباً على الأفراد والمجتمع، كالعصبية القبلية والسعي وراء الثأر.
2. الدين الإسلامي: في ظل الدين الإسلامي تُستمد القيم من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، والاجتهاد، ويُعد هذا المصدر الركيزة الأساسية لمنظومة القيم في مجتمعاتنا. غير أنّ التمسك بهذه القيم شهد تراجعاً

تدرّيجًا عبر الزمن. وتبقى جميع القيم المستمدة من هذا المصدر مرتبطة بالخير والصلاح، وتشكل أساس سعادة الإنسان في دنياه وآخرته متى ما تم الالتزام بها التزامًا حقيقيًا.

3. التراث الإنساني العالمي: مع تطور وسائل الاتصال والانفتاح بين مختلف أنحاء العالم، أصبحت القيم تنتقل بسهولة من مجتمع إلى آخر. وقد تأثرت مجتمعاتنا بعدد من القيم الوافدة من خارج الإطار الإسلامي، حيث حمل بعضها جوانب إيجابية نافعة، خاصة في مجالات التنظيم والتخطيط، في حين انعكس بعضها الآخر بصورة سلبية مثل ضعف الروابط الأسرية وتراجع العلاقات الاجتماعية.

4. موارد الدراسة المنهجية: على المستوى التربوي برزت مجموعة من القيم ذات الطابع المنهجي، والتي يُمكن أن تكون ذات أثر إيجابي إذا ما طُبقت بطريقة صحيحة تراعي واقعنا وظروفنا. ومن أبرز هذه القيم: الاستدلال، الدقة، طرح التساؤلات، وتنمية مهارات العصف الذهني والإبداع. (الحصموتي، 2019)

ومع طبيعة التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع، يحدث تأثير نسبي على ترتيب القيم لدى الأفراد؛ إذ تنعكس النتائج سلبيًا عندما تكون تلك التغيرات ذات طبيعة سلبية، مما يترك أثرًا مباشرًا في بنية المجتمع وشكله، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تفعيل الأنساق القيمية للمجتمع، وإعادة تأهيل الأسرة لتمكينها من إعداد أفرادها بما ينسجم مع المعايير الاجتماعية السليمة، فضلًا عن إعادة توجيه بعض القيم والعادات والاتجاهات التي ترسخت لدى العوائل العراقية عبر الزمن.

العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والقيم

إن التنشئة الاجتماعية الآلية الأساسية التي تنتقل من خلالها القيم من جيل إلى آخر، إذ تعمل على غرس المعايير والمعتقدات التي تحدد السلوك الاجتماعي للفرد وتوجهه داخل المجتمع فالقيم لا تُولد مع الإنسان، بل يكتسبها تدريجيًا عبر تفاعله مع مؤسسات التنشئة المختلفة كالأسرة، المدرسة، المؤسسة الدينية، وسائل الإعلام، وجماعة الرفاق ومن خلال هذه المؤسسات يتعلم الفرد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وما ينبغي الالتزام به من سلوكيات وأدوار وبالتالي، فإن التنشئة الاجتماعية تمثل الإطار الذي يُعيد إنتاج المنظومة القيمية، ويحافظ على استمراريتها، كما تُسهم في إدخال التغيرات التي تفرضها التحولات الاجتماعية والثقافية؛ ومن هنا، فإن العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والقيم علاقة تكاملية، حيث تقوم الأولى بتشكيل وإعادة صياغة القيم بما ينسجم مع حاجات المجتمع ومتطلباته، بينما تشكل القيم بدورها مرجعية أساسية توجه عملية التنشئة نفسها.

الفصل الرابع

المبحث الأول: النظريات:

1. النظرية البنائية الوظيفية:

سعت النظرية البنائية الوظيفية إلى تفسير مظاهر التوازن والاستقرار داخل المجتمع، متجاهلة إلى حد كبير ما قد يتعارض مع أطروحتها من عمليات تؤدي إلى التوتر أو التفكك أو الصراع. ومن أبرز ما أغفلته مسألة القوة وتفاوتاتها وما ينجم عنها من استغلال وصراع وتغيير، وهي القضايا التي تركّزت عليها نظرية الصراع. وانطلاقًا من هذا المنظور، نظرت البنائية الوظيفية إلى المجتمع بوصفه بناءً مستقرًا نسبيًا يتألف من مجموعة عناصر متكاملة، يؤدي كل عنصر منها وظيفة إيجابية تسهم في خدمة البنية الكلية. كما افترضت أن جميع هذه العناصر تعمل ضمن إطار من التوافقات المشتركة

والإجماع القيمي. ويمكن تتبّع حضور مفهوم القوة وانعكاساته في النظرية الوظيفية من خلال أبرز منظّريها مثل تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون، وصولاً إلى الاتجاهات اللاحقة في "الوظيفية الجديدة" عند جفري ألكسندر. (الهوراني، 2008) وتوصّف البنائية الوظيفية أحياناً بأنها اتجاه يسعى إلى التوازن، إذ تنظر إليه بوصفه واقعاً وغايةً في آن واحد، يضمن للمجتمع أداء وظائفه واستمراره. ويتحقق هذا التوازن عبر التناغم بين مكونات البنية الاجتماعية والتكامل بين وظائفها الأساسية، في ظل إطار قيمي مشترك يفرضه المجتمع على أفراد وجماعاته. ومن يخرج عن هذه المنظومة من القيم والعادات يُعدّ منحرفاً، ويخضع لآليات الضبط الاجتماعي الرسمية التي تعيد دمج أو تعاقبه، باعتباره عنصراً مهدداً لأمن المجتمع واستقراره.

وإذا ما أردنا تتبّع فكرة التوازن في الفكر البنائي الوظيفي، نجد أن "باريتو" - أحد أبرز منظري هذا الاتجاه - قد نظر إلى المجتمع كنسق متوازن، يحافظ على صورته المستقرة دون تغييرات جوهرية. ويتميّز هذا التوازن بكونه ديناميكياً؛ إذ كلما تعرض النسق لضغوط خارجية، تدخلت قواه الداخلية لإعادة تحقيق التوازن. ويشير "باريتو" إلى أن هذه القوى الداخلية تتمثل في "العواطف" التي تثور على كل ما يعوق استقرار المجتمع الداخلي. وبذلك، اعتبر أن العوامل السيكولوجية - لا العوامل السوسولوجية - هي التي تحفظ التوازن وتعيد إنتاجه.

وخلاصة تحليل "باريتو" أن التوازن يُعدّ القاعدة الأساسية، بينما التغير استثناء يفسّر بعوامل ذاتية ونفسية أكثر منها اجتماعية أو موضوعية. (عبدالمعطي، 2007).

يُعرّف البناء الاجتماعي بأنه شبكة من العلاقات الاجتماعية المستقرة والدائمة بين الأفراد الذين يشغلون مكانات اجتماعية محددة. ويترتب على ذلك وجود مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة، يؤدي كل منها وظيفة محددة تسهم في بقاء البناء الاجتماعي واستمراره ككل. وينطلق هذا التصور من افتراض أساسي مفاده أن استمرار البناء الاجتماعي مرهون بمدى ترابط هذه النظم المختلفة وقدرتها على أداء وظائفها بفاعلية. (الزيباري، 2017).

يوضح بارسونز أن القوة تعتمد على ثلاثة شروط تتعلق بفاعليتها:

1. نطاق وامتداد علاقات التبادل داخل النسق: أي أن مدى تأثير القوة على مستوى الممارسة يرتبط بنطاق العلاقات التي تتخللها، وتكون العلاقة بين القوة والعلاقات علاقة طردية، فكلما توسع نطاق العلاقات، زادت فاعلية القوة.

2. تشكيل توجه عمومي داخل النسق: يتيح هذا الشرط للقوة تجاوز مجموعات خاصة من العلاقات، حيث ترتبط فاعلية القوة بمستوى الاتفاقات المشتركة والشرعية السائدة.

3. درجة فاعلية الوسائل أو قوتها وعنفها: ويرتبط هذا بالقدرة على الضبط والسيطرة ضمن النسق الاجتماعي.

وينتج تأثير القوة عن ثلاث مجموعات من العوامل:

- كيفية تقييم الفرد في ضوء المعايير القيمية المشتركة.
- درجة السماح للفرد بالانحراف عن هذه المعايير.
- السيطرة على الممتلكات والتسهيلات، والتي تشكل مصدراً للامتيازات، وتمكن من تحقيق النتائج المرغوبة ومنع النتائج غير المرغوبة. كما أن حيازة الممتلكات والتسهيلات غالباً ما تكون نتيجة لعوامل طارئة ضمن إطار المعايير القيمية للنسق.

وبشير بارسونز إلى أن القوة قد تدفع مالكيها أحياناً إلى استخدام وسائل أكثر عنفاً، ولكن هذا يحدث على المدى القصير وبشكل طارئ فقط. فالفاعلين يستطيعون تعزيز قوتهم باللجوء إلى وسائل عنيفة فقط إذا فشل الطرف الآخر خلال فترة زمنية طويلة في اتخاذ إجراءات مضادة، وبذلك يحاول الفرد زيادة قوته في مواجهة خصمه. (الحواراني، 2008).

انطلق دوركايم (Durkheim) في نظريته من مفهوم العقل الجمعي، واعتبره أساس التكامل والتطور الاجتماعي، حيث يفتح آفاقاً ومعايير جديدة للتفاعل الاجتماعي. وأكد دوركايم أن العقل الجمعي يمارس سيطرة فعلية على ضمير أفراد الجماعة، مستمداً سلطته من القداسة التي يتمتع بها، ما يجعله القوة المحركة للفعاليات الاجتماعية وضابطاً للسلوك الفردي والجماعي ضمن الجماعة كما أوضح دوركايم أن تقسيم العمل وصلة القرابة يتميزان بنمطين من التضامن:

1. التضامن الآلي أو البسيط: يربط الأفراد والجماعات ببعضها عبر أنماط واضحة، ما يؤدي إلى تماثل وتشابه كبير بين الأفراد.

2. التضامن العضوي: يتميز بالتعقيد والصرامة، وضعف الضمير الجماعي، وظهور العلاقات التعاقدية وسيادة القانون الرسمي. (صعوب، 2021).

وتعد النظرية البنائية الوظيفية المجتمع بأنه بناء متكامل، ويتألف من مجموعة من الأجزاء والمؤسسات ولكل جزء وظيفة محددة تسهم في المحافظة على استقرار الكل الاجتماعي، وتؤكد على أن المؤسسات (الأسرة، المدرسة، الدين، والرفاق وغيرها) تؤدي وظائف أساسية تتمثل في نقل القيم والمعايير الاجتماعية بما يعني أنها تمثل آلية أساسية في تشكيل القيم لدى الأفراد، فهي الأداة التي تضمن استمرار المنظومة القيمية للمجتمع وانتقالها عبر الأجيال؛ وبالتالي فإن الأثر الذي تتركه التنشئة على القيم ليس أثراً عابراً أو فردياً، بل هو جزء من عملية أشمل تهدف إلى المحافظة على توازن المجتمع وتماسكه.

2. نظرية التعلم الاجتماعي:

تُبين نظرية التعلم الاجتماعي أن أدوار النوع الاجتماعي تُكتسب من خلال عمليات التعزيز الإيجابي أو السلبي التي يتلقاها الأطفال نتيجة مشاركتهم في السلوكيات الملائمة أو غير الملائمة لنوعهم. ويؤكد هذا المنظور أن التعلم يتحقق عبر الملاحظة والتقليد، حيث يرى منظرو التعلم الاجتماعي أن التعزيز، سواء جاء بشكل مباشر من خلال المكافآت أو العقوبات، أو بصورة غير مباشرة عبر الملاحظة - يُعدّ وسيلة أساسية لاكتساب الأطفال أنماط السلوك المرتبطة بالنوع الاجتماعي. كما أن المعاملة المختلفة التي يتلقاها الذكور والإناث من الوالدين، ومن غيرهما من مؤسسات وعوامل التنشئة الاجتماعية، تؤدي إلى تباينات في سلوكهم. ومن المهم الإشارة إلى أن استجابات الوالدين لأبنائهم لا يشترط أن تكون مقصودة أو واعية حتى تُحدث أثراً فعلياً، إذ يمكن أن تؤدي أفعالهم إلى تعزيز سلوكيات معينة لدى الأطفال بغض النظر عن النية أو الوعي بها. (عبدالخالق، القيام، 2016)

وتركز النظرية على الدور الحاسم الذي تلعبه العوامل الاجتماعية في عملية التعلم وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يتعلمون من خلال الملاحظة والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، ومن يمكن القول إن التعلم، من منظور هذه النظريات، هو عملية يكتسب من خلالها الفرد سلوكيات جديدة نتيجة موقف أو إطار اجتماعي أو ثقافي محدد. وتتميز نظريات التعلم الاجتماعي المعرفي نفسها عن النظريات السلوكية والنظريات النفسية المعرفية الأخرى بتركيزها على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمعرفية للتعلم، وبالتأكيد على الدور البارز للتفاعل الاجتماعي والثقافي في آليات التعلم.

وفي هذا السياق، يقترح ألبير باندورا (1977) مقارنة للتعليم تهدف إلى تحقيق الأهداف التربوية، حيث يرى أنه بالرغم من أهمية التعزيز وتأثيره في تقوية السلوك، فإن الاعتماد على التعزيز وحده لا يكفي لتفسير ظهور بعض أنماط السلوك فجأة عند الطفل، في ظروف لا يمكن افتراض تشكلها تدريجيًا عبر التعزيز. ومن هذا المنطلق، يقترح باندورا مفهوم التعلم بواسطة النموذج، والذي يشير إلى أن الأطفال يمكنهم اكتساب سلوكيات جديدة من خلال مراقبة وتقليد نماذج سلوكية، دون الحاجة إلى التعزيز المباشر لكل سلوك.

وتقدم النظريات الاجتماعية المعرفية عدة مقاربات للتعلم بواسطة النموذج، وتعد مقارنة باندورا من أهمها، لما لها من دور فعال في تحقيق الأهداف التعليمية وتفسير آليات التعلم الاجتماعي والثقافي. (فلنتينا، 2014).

ومع ذلك، مع تزايد شعبية نظرية التعلم الاجتماعي، تم انتقادها من قبل العديد من الخبراء والباحثين، ومن أهم النقاط السلبية التي تم ذكرها حول نظرية التعلم الاجتماعي:

(عدم مراعاة العوامل البيولوجية، عدم وجود أدلة كافية، إنكار العوامل الوراثية، التركيز المفرط على العوامل الاجتماعية، ركز على السلوك المرئي، عدم الاعتراف بالتراث الثقافي).

وقد تم انتقاد باندورا لاهتمامه بالسلوكيات الظاهرة، وعلى الرغم من رؤيته لأهمية العوامل الخفية، وتشدده ضد التحليل النفسي، فإنه لم يهتم بالمشاكل الإنسانية مثل الصراع، وضد سكون في تركيزه على العوامل الخارجية، لكن الجانب القوي من حديث باندورا أنه اهتم بالمتغيرات الداخلية، والاحتمالية التبادلية بين الفرد والبيئة والسلوك. (التركي، 2025)

نلاحظ مما سبق ذكره ووفق هذه النظرية، فإن أثر التنشئة الاجتماعية في تشكيل القيم لدى الأفراد يتحقق من خلال عملية التفاعل اليومي مع المحيط فالقيم ليست مجرد موروث اجتماعي ينتقل بشكل جامد، بل يتم تعلمها باستمرار من خلال المواقف الحياتية والتجارب الفردية؛ وبذلك فإن القيم قابلة للتعديل والتغيير بحسب النماذج والمواقف والقنوات التي يتعرض لها الفرد داخل المجتمع.

نرى مما سبق ذكره أن النظرية البنائية الوظيفية ترى المجتمع نسق مترابط من مؤسسات (الأسرة، المدرسة، الدين، الإعلام...)، ووظيفة هذه المؤسسات هي نقل القيم والمعايير للأفراد، وأن التنشئة الاجتماعية هنا تُعدّ آلية للحفاظ على التوازن الاجتماعي وضمان استمرارية النسق القيمي، والقيم تُفهم كأدوات توجيه "تساعد الفرد على الاندماج، بينما التنشئة تعمل على غرس هذه القيم منذ الطفولة.

أما بالنسبة لنظرية التعلم الاجتماعي، فإنها تؤكد على أن التنشئة ليست مجرد تلقين للقيم، بل عملية تعلم قائم على الملاحظة والتقليد والنمذجة. وأن الطفل يتبنى القيم من خلال تقليد السلوكيات التي يقوم بها الوالدان، المعلمون، أو النماذج المرجعية، والتعزيز (المكافأة أو العقاب) يلعب دورًا في تثبيت القيم أو رفضها إذا العلاقة هنا علاقة تفاعلية القيم تُكتسب عبر آليات التعلم والملاحظة، والتنشئة هي السياق الذي يحدث فيه هذا التعلم.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات قضية التنشئة الاجتماعية ودورها وتأثيرها في تكوين القيم حيث سعى الباحثون إلى تحليل الأبعاد الأسرية والتعليمية والإعلامية والدينية لهذه العملية وهو ما سيتم عرضه فيما يأتي:

1. دراسة (أمنية أحمد سعد، 2022م) تناولت الدراسة مبحثين أساسيين هما المبحث الأول كمدخل عام للقيم عرفت فيه على أهم المصطلحات التي لها علاقة بالقيم، خصائصها، مكوناتها. أما المبحث الثاني بعنوان اكتساب القيم

الاجتماعية الذي تطرقت فيه إلى أهمية القيم في الحياة الاجتماعية، العوامل التي تدفع الفرد إلى اكتساب القيم، ووسائط تشكيلها، ومصادرها، ومن ثم نظريات اكتساب القيم، وجاءت لتسليط الضوء على مختلف الدلالات والعلامات اللفظية وغير اللفظية لإبراز القيم الاجتماعية المتولدة. أما أهم نتائج البحث، فقد تنوعت الأساليب المستخدمة في عرض مختلف القيم التي تحويه الرسوم المتحركة للأطفال، من خلال التوظيف المكرر للعلامات الإيمائية كالعناق، اللمس إلى جانب الرسائل اللفظية المرفقة لها لتوصيل مختلف المعاني التي تحملها تلك العلامات والاعتماد على العديد من الأيقونات والرموز ذات القيم الاجتماعية الواضحة، وبرزت العديد من القيم الاجتماعية التي ولدتها مجموعة من العلامات والدلالات في الرسوم المتحركة التي تتلخص في التسامح، الصداقة، بر الوالدين، الرفق بالحيوان، الشجاعة، التعاون، التضحية، المساعدة، الوفاء بالوعد، الاعتراف بالخطأ (سعد، 2022).

اهتم الباحث بالدراسة العملية للقيم من خلال وسائط الإعلام الحديثة (الرسوم المتحركة) والتركيز على الرموز والدلالات المرئية واللفظية لتوضيح اكتساب القيم، بالإضافة إلى شمولية في عرض أنواع القيم التي يمكن أن يتلقاها الأطفال، نلاحظ أن الدراسة تركز فقط على هذه الأمور دون النظر إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، التحليل النظري محدود بالوسائط المختارة، ولا يشمل دراسة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والقيم بشكل شمولي، لا توجد مقارنة بين النظريات المختلفة في تكوين القيم وتأثيرها على الفرد بشكل متكامل.

2. دراسة (إيزيس المنصوري، 2024م) هدفت الدراسة على التعرف على دور المدرسة بصورة عامة ومدى مساهمتها في تنشئة الأبناء، وتكوين شخصياتهم، والكشف عن مواطن الضعف في عمل ودور المؤسسة التعليمية في محافظة عدن، لفت انتباه مؤسسات التعليم والقائمين عليها لإعطاء أهمية خاصة لتنشئة الأجيال، تقديم المقترحات والتوصيات العلمية الهامة وترسيخ القيم عن طريق تعزيز دور المدرسة باعتبارها المؤسسة الرسمية الأولى المساهمة في بناء وتكوين جيل سليم قادر على بناء المجتمع وتطويره وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو ضعف دور المدرسة لما لها من دور في غرس القيم الاجتماعية أقل مما هو متوقع، حيث تأثرت هذه العملية بشكل كبير بعوامل خارجية مثل الأصدقاء والأسرة والمجتمع، وأبدى الطلاب رغبة كبيرة في المشاركة في الأنشطة المدرسية، مما يشير إلى أهميتها في تنمية القيم ولوحظ تفاوت في مستوى ممارسة القيم المختلفة بين الطلاب، حيث كانت بعض القيم مثل الطاعة واحترام المعلمين مرتفعة، بينما كانت قيم أخرى مثل الصدق والالتزام بالنظام أقل، وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بالقيم الأخلاقية والتحصيل الدراسي، بالإضافة إلى أهمية دور الأسرة والمجتمع في تشكيل سلوك الطلاب وقيمهم (المنصوري، 2024). ركزت الدراسة على مؤسسة أساسية من مؤسسات التنشئة وهي (المدرسة)، بالإضافة إلى عرض نتائج ملموسة مثل العلاقة بين القيم والتحصيل الدراسي عن طريق العمل الميداني، وسلطت الضوء على الفروق بين أنواع القيم ومستوياتها عند الطلاب، وقدمت توصيات عملية يمكن أن تفيد المؤسسات التعليمية مستقبلاً، إلا أنها اقتصرَت الدراسة على المدرسة فقط كمؤسسة، دون تحليل معمق لتفاعلها مع مؤسسات أخرى (الأسرة، الإعلام، الجماعات)، والنتائج ركزت على واقع محدد جغرافياً (محافظة عدن) مما قد يحد من التعميم أيضاً، ولم ترتبط الدراسة بشكل كافٍ بين النتائج والنظريات التربوية والاجتماعية المفسرة للقيم، الجانب التطبيقي عند الباحث أقوى من الجانب النظري التحليلي، بعكس دراسة بحثنا الذي يركز على البنية النظرية العامة بشكل موسع ومعمقاً عن أثر التنشئة الاجتماعية والقيم، بالإضافة إلى دراستنا شملت المراحل العمرية كافة ليس فقط الطلبة.

وبالمقارنة مع هاتين الدراستين، يتميز بحثنا الحالي بتناول دور المؤسسات الاجتماعية مجتمعة (الأسرة، المدرسة، الإعلام، الأقران، الدين) في تكوين منظومة القيم لدى الأفراد، وبمنظور نظري تحليلي لا يقتصر على بيئة محددة أو مؤسسة

بعينها، كما يركز البحث على المراحل العمرية كافة منذ الولادة حتى النضج، وهو ما يجعله أكثر شمولية وتكاملاً في معالجة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والبناء القيمي في المجتمع.

المبحث الثالث: منهج الدراسة:

1. منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج النظري التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية من منظور مفاهيمي وفكري بعيداً عن التطبيق الميداني، وذلك من خلال تحليل الأدبيات ذات الصلة واستخلاص الدلالات النظرية.

2. أدوات البحث: تم الاعتماد على الكتب والمصادر النظرية والدراسات السابقة وكذلك الاطاريح والرسائل الجامعية بوصفها مصادر أكاديمية تدعم موضوع البحث، كذلك التحليل النظري والنقدي كأداة أساسية لتفسير المفاهيم وربطها ضمن الإطار العام لعلم الاجتماع.

3. مجالات البحث:

أ. المجال المكاني للبحث: لا يقتصر بحثنا على رقعة جغرافية معينة إنما يعالج الظاهرة في إطارها العام مع الإشارة إلى واقع العراق خصوصاً.

ب. بالمجال الزمني للبحث: أيضاً لا يرتبط البحث بفترة زمنية محددة إنما يستند إلى الأدبيات والدراسات الحديثة ذات الصلة.

ت. المجال البشري للبحث: غير محدد كون البحث نظري تحليلي.

4. مجتمع البحث: نظراً لكون البحث ذا طابع نظري تحليلي، فإن المجتمع لا يتمثل في أفراد أو عينة ميدانية، بل يتمثل بالأدبيات العلمية والمصادر النظرية التي تناولت أثر التنشئة الاجتماعي في تشكيل القيم لدى الأفراد في المجتمع بما في ذلك الكتب والدراسات الأكاديمية والمقالات العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع بحثنا.

الفصل الخامس: نتائج البحث والتوصيات

أولاً: نتائج البحث:

1. أثبتت الدراسة أن التنشئة الاجتماعية تمثل العامل الحاسم في تكوين شخصية الفرد القيمية، إذ تحدد اتجاهاته وسلوكه داخل المجتمع.

2. أظهرت النتائج أن اختلاف أنماط التنشئة (سواء أسرية، مدرسية، أو إعلامية) يؤدي إلى تباين واضح في سلم القيم بين الأفراد داخل المجتمع الواحد.

3. أشارت الدراسة إلى أن وجود صراع بين القيم التقليدية والحديثة قد يخلق حالة من التوتر أو التصادم في المجتمع.

4. أوضحت النتائج أن التكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الدين، الإعلام، الرفاق) شرط أساسي لضمان استقرار البنية الاجتماعية فلهم التأثير القوي على الفرد.

5. أثبتت الدراسة أن النظريات السوسيولوجية (مثل البنائية الوظيفية ونظرية التعلم الاجتماعي)، تساهم في توضيح آليات العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والقيم، حيث تركز الأولى على الاستقرار والتوازن، بينما تكشف الثانية عن دور التفاعل الاجتماعي في اكتساب السلوك والقيم.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

التوصيات:

1. ضرورة تعزيز دور الأسرة في غرس القيم الإيجابية منذ المراحل المبكرة للطفولة عبر توفير بيئة آمنة ومتوازنة.
2. الاهتمام بالمناهج التعليمية وتطويرها بحيث لا تقتصر على الجانب المعرفي، بل تشمل التربية القيمة والأخلاقية.
3. دعوة وسائل الإعلام إلى تبني رسائل هادفة تركز على نشر القيم الاجتماعية الإيجابية، والحد من المحتويات التي تروج للسلوكيات السلبية.
4. العمل على تفعيل دور المؤسسات الدينية والثقافية في تعزيز القيم المشتركة التي تسهم في وحدة المجتمع وتماسكه.
5. تشجيع الدراسات الأكاديمية النظرية والميدانية التي تعالج التغير القيمي الناتج عن العولمة والتكنولوجيا الحديثة.

المقترحات:

1. إجراء دراسات مقارنة بين مجتمعات مختلفة لبيان الفروق في أثر التنشئة الاجتماعية على منظومة القيم.
2. تطوير برامج إرشادية وتوعوية تستهدف الآباء والأمهات حول أساليب التنشئة السليمة.
3. اقتراح إدخال مقررات دراسية متخصصة في "التنشئة الاجتماعية والقيم" ضمن مناهج الدراسة الابتدائية والإعدادية.
4. العمل على إعداد سياسات اجتماعية وتربوية تضمن التوازن بين القيم التقليدية والحديثة، بما يحافظ على هوية المجتمع، ويستجيب لمتطلبات العصر.
5. تشجيع الباحثين على تطبيق النظريات السوسيولوجية الحديثة (مثل نظرية الفعل الاجتماعي أو التفاعل الرمزي)، لفهم أعمق لأبعاد التنشئة والقيم.

ثالثاً: الهوامش والمصادر:

- أبو عليان، بسام محمد (2016) الانحراف الاجتماعي والجريمة (ط 3). جامعة الأقصى، فلسطين.
- الخريجي، عبدالله (2003) القيم الاجتماعية ودورها في بناء المجتمع. دار الزهرة للنشر والتوزيع، الرياض.
- الحوارني، محمد عبد الكريم (2008) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الحصموتي، قاسم محمد كريم. (2019) القيم في كتب التاريخ المدرسية (ط 1). دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن.
- العزي، صلاح أحمد (2011) دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي. الإمارات العربية المتحدة.
- العربي، توفيق رتاب، & زغايش، العربي. (2021-2022) القيم الاجتماعية وأثرها على تشكيل الثقافة المهنية. جامعة ابن خلدون، تيارت.
- العربي، توفيق رتاب، & زغايش، العربي (2022) القيم الاجتماعية، وأثرها على تشكيل الثقافة المهنية. جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- الفالح، سليمان بن قاسم (2020) الضبط الاجتماعي ومفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له. العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية.
- العبدالله، محمد بن محمود (2012) علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية. كنوز للنشر والتوزيع، مصر.
- التويجري، محمد عبدالمحسن. (2000) الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي. مكتبة العبيكان، الرياض.
- الزيباري، طاهر حسو (2017) النظرية السوسيولوجية المعاصرة. دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن.
- الموسوي، صادق عباس. (2018) التنشئة الاجتماعية والالتزام الديني. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، لبنان.
- المنصوري، ايزيس (2024) دور التنشئة المدرسية في تنمية القيم الاجتماعية: دراسة سوسيولوجية طلاب الثانوية علمي- أدبي. عدن.
- همشري، عمر أحمد (2013). التنشئة الاجتماعية للطفل (ط 2). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- زبيدي، رعد حافظ سالم. (2011) التنشئة الاجتماعية والسياسية في مجتمعات الخليج العربي: دراسة أنموذجية الكويت والبحرين. دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن.
- جيرنو، أحمد جالو (2016) دور التلفزيون في نشر التعاليم الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة في السنغال 2006-2009. الأردن.
- صعوب، شفاء صلاح، (2021) الصراع القيمي المؤدي إلى الجرائم الموجهة ضد النساء على أساس النوع الاجتماعي.
- عكاشة، محمود، & شفيق، محمد (1998). السلوك الاجتماعي: قراءات في علم النفس الاجتماعي وتطبيقاته. بل برنت للطباعة والتصوير.

- عبدالبدیع، محمد (2009) أثر القنوات الفضائية على القيم الفضائية. العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبدالباسط، عبدالمعطي (2007) اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- فلنتينا، عبدالله بدر (2014) الإدارة التربوية في ظل النظريات المعاصرة. دار أمجد للنشر والتوزيع.
- التركي، أمل بنت محمد حمد. (2025). مهارات التعلم الذاتي والتعليم عن بعد (ط 1). العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية.
- سعد، أمنية أحمد. (2022). القيم الاجتماعية وعلاقتها بتنشئة الأطفال. مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، العدد 55.
- لعرج، سمير. (2007). دور التلفزيون في تكوين القيم الجمالية لدى الشباب الجامعي الجزائري (أطروحة). جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.
- قحطان، محمد قاسم علي. (2016). إضاءات في أصول التربية. دار غيداء للنشر والتوزيع.

ضوابط الحريات الاقتصادية في القرآن الكريم

Controls of Economic Freedom in the AL Quran Al Karma

Abbas Mohammed Rashid ¹



© 2025 The Author(s). This open access article is distributed under a Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license.

Abstract

The AL Quran Al karma includes numerous controls that limit absolute freedom in economic dealings. These controls are compatible with human needs and are in harmony with one's psychological, mental and spiritual makeup. This means that a person cannot exercise the freedom that is required except within a regulatory framework that achieves general and specific objectives and achieves a balance between them.

The most important of these controls is the legitimacy of earning and spending, i.e. within the limits of Islamic legislation, and outside this control it is forbidden and evil, as well as the control of honesty and clarity and not cheating or deceiving, and the control of preventing exploitation as in usury transactions, and the control of the obligation of cooperation and assistance such as zakat and charity. All of these controls are like a law that preserves rights and duties. It is the most important factor in achieving development and progress, i.e. achieving the two basic factors, which are formation and then empowerment. Without them, the goal of progress and development will not be achieved. It is also the guarantee of economic freedom that allows members of society to obtain their economic rights and needs with ease and convenience. The research in this field aims to reach a solution to some problems, including what is economic freedom in Islamic law, what is the concept of the regulator of economic freedom in Islam, what are the most important controls for economic freedom, and what are its types and objectives. The method required for this research is the descriptive, analytical, inductive method, relying on the most important relevant sources to reach many results.

Keywords: *Al Quran Al Karma, Economic Freedom, Islamic Legislation, Limits, Problems.*



<http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2-4>



¹ Dr., College of Education for Women, University of Baghdad, Iraq abassmoh340@gmail.com

الملخص:

تضمن القرآن الكريم العديد من الضوابط التي تحد من الحرية المطلقة في التعامل الاقتصادي، وهي تلائم مع الحاجات الإنسانية وتتوافق مع تركيبته النفسية والعقلية والروحية، بمعنى أن الإنسان لا يتمكن من ممارسة الحرية المكلفة إلا في الإطار الضابط المحقق للمقاصد العامة والخاصة، ويحقق التوازن بينهما.

وأهم هذه الضوابط هي شرعية الكسب والإنفاق أي ضمن حدود التشريعات الإسلامية وخارج هذا الضابط تكون من المحرمات والخبائث، وكذلك ضابط الصدق والوضوح وعدم الغش أو التحايل، وضابط منع الاستغلال كما في معاملة الربا، وضابط إلزامية التعاون والمساعدة كالزكاة والصدقة كل هذه الضوابط هي كالقانون الذي يحافظ على الحقوق والواجبات وهي العامل الأهم في تحقيق التطور والتقدم أي تحقيق العاملين الأساسيين وهما التكوين ثم التمكين، ومن دونهما لا يتحقق الهدف في التقدم والتطور وكذلك وهي الضمانة للحرية الاقتصادية الذي يتيح لأفراد المجتمع الحصول على حقوقهم الاقتصادية وحاجاتهم بيسر وسهولة.

يهدف البحث في هذا المجال للتوصل إلى حل بعض الإشكاليات منها ما الحرية الاقتصادية في التشريع الإسلامي وما مفهوم الضابط للحرية الاقتصادية في الإسلام وما أهم الضوابط للحرية الاقتصادية وما أنواعها ومقاصدها. أما المنهج الذي يتطلبه هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي بالاعتماد على أهم المصادر ذات الصلة للوصول إلى العديد من النتائج.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، الحرية الاقتصادية، التشريعات الإسلامية، الضوابط، الإشكاليات.

المقدمة

إن الإصلاح هو دعوة الأنبياء وهو منهج قرآني في مختلف المناحي، ويشمل الإصلاح التشريعي والفكري والأخلاقي والاقتصادي وغيرها.

وجاء عنوان البحث (ضوابط الحريات الاقتصادية في القرآن الكريم) لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة، وتكونت خطة البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة، وذكرت فيها عنوان البحث وخطته

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحريات الاقتصادية

المبحث الثاني: صور الحريات الاقتصادية في القرآن

المطلب الثالث: مراعاة التكافل الاجتماعي

الخاتمة: وذكرنا فيها أهم نتائج البحث

ثم المصادر والمراجع.

وختاماً لعنا بذلنا جهداً متواضعاً في هذا البحث، فما كان فيه من صواب، فمن الله وحده، فله الحمد في الأولى والآخرة، وما وجد فيه من خطأ أو زلل أو سهو، فمن أنفسنا والشيطان، ونستغفر الله لذلك.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحريات الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً

أولاً: التعريف لغة:

قصد: القَصْدُ استقامة الطريقة، وقَصَدَ يَقْصِدُ قَصْداً فهو قاصد، والقَصْدُ في المعيشة ألا تسرف ولا تقتّر².

وقصده وقصدت له، وقصدت إليه، وإليك قصدي ومقصدي، وبابك مقصدي وأخذت قصد الوادي وقصيد الوادي. قال القطامي:

أرى قصيدهم طرقي وقد سلكوا ... بين المجير فالزّوحاء فالوادي

وتنجزت منه أغراض ومقاصدي. ورماء فأقصده وتقصّده: قتله مكانه³.

(قَصَدَ) الْقَافُ وَالصَّادُ وَالذَّالُ أَصُولٌ ثَلَاثَةٌ، يَدُلُّ أَحَدُهَا عَلَى إِثْنَيْنِ شَيْءٍ وَأَمِّهِ، وَالْآخَرُ عَلَى اكْتِنَازٍ فِي الشَّيْءِ.

فَالْأَصْلُ: قَصَدْتُهُ قَصْداً وَمَقْصِداً. وَمِنْ الْبَابِ: أَقْصَدَهُ السَّهْمُ، إِذَا أَصَابَهُ فَقُتِلَ مَكَانَهُ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ

عَنْهُ. قَالَ الْأَعَشَى:

² - العين ، الفراهيدي: 54/5

³ - اساس البلاغة ، الزمخشري: 80/2

فَأَقْصَدَهَا [سَهْمِي] وَقَدْ كَانَ قَبْلَهَا ... لِأَمْثَالِهَا مِنْ نِسْوَةِ الْحَيِّ قَانِصَا

وَمِنْهُ: أَقْصَدْتُهُ حَيَّةً، إِذَا قَتَلْتَهُ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: قَصَدْتُ الشَّيْءَ كَسَرْتُهُ. وَالْقَصْدَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا تَكَسَّرَ، وَالْجَمْعُ قَصْدٌ. [وَمِنْهُ قَصْدُ الرَّمَاةِ. وَرُمُحٌ قَصْدٌ، وَقَدْ انْقَصَدَ. قَالَ:

تَرَى قَصْدَ الْمُرَّانِ تُلْقَى كَانَهَا ... تَدْرُغُ خِرْصَانٍ بِأَيْدِي الشَّوَاتِبِ

وَالْأَصْلُ الثَّلَاثُ: النَّاقَةُ الْقَصِيدُ: الْمُكْتَنَزَةُ الْمُمْتَلِئَةُ لَحْمًا⁴.

ثانياً: الحرية الاقتصادية اصطلاحاً :

مصطلح الحرية الاقتصادية متولد عن: حرية التجارة والعمل، والحرية الاقتصادية تعني الانطلاق من القيود التي من شأنها أن تفوق الاقتصاد أو تحد من حرية التجارة والعمل وهذه الحرية تتمثل في أمور عديدة لها صلة وثيقة برفع القيود عن التجارة والعمل، وهذه الأمور هي:

- حرية جميع الأنشطة الاقتصادية أيًا كانت صورتها أو أشكالها.
- حرية تداول الثروات بين الناس وتحويلها من ثروة إلى أخرى دون قيود...

وتعتبر الحرية الاقتصادية مذهباً اقتصادياً يقوم على دعامتين:

- 1- افتراض أن الفرد يزداد إنتاجه عندما تُتاح له فرصة تحقيق مصالحه الخاصة دون أي قيود أو تدخل في شؤونه.
- 2- الإيمان بأن هناك قوانين طبيعية تكفل سعادة الأفراد وحرّياتهم، وبأن من شأن تدخل الحكومة تعطيل هذه القوانين أو تعويقها على أقل تقدير.

والنظام الاقتصادي الإسلامي يحترم هذه الحرية الاقتصادية ويعتبرها من الحقوق الأساسية للإنسان، وإن كان يضعها في إطار جلب المصالح ودرء المفاسد⁵

يسمح الإسلام للإنسان بحرية في النشاط الاقتصادي مقيّدة بحدود من القيم الأخلاقية. إن حرية التملك التي أقرها الإسلام للأفراد لا تهئ لهم البذل والعطاء للانعقاد من ذل القيود الأرضية فحسب، بل تهئ لهم الإنفاق في المباحات وتوفير المال وتثمينه في ظل الشريعة الغراء، ولهذه الحرية منافع جمة، فالتربية الاقتصادية الإسلامية تعطي الفرد الحق بالشراء والاستهلاك والإنفاق والاستثمار والادخار وكل ذلك ضمن الضوابط الشرعية الإيمانية، فيضع أعماله جميعها في ميزان الاعتدال والقصد. والفرد المسلم لا يرضى لنفسه أن يتنعم بالمال ولا يتذكر إخوانها من حوله فيبادر إلى المساهمة في بناء المجتمع من خلال هذا المال، فيشعر في قرارة نفسه أنه قدم شيئاً للمسلمين.

ومن هنا كانت إباحة الملكية الخاصة هي المظهر الأول للحرية، والدليل الأول على وجودها، والضمان الأول لبقائها. وإن نظام الإسلام حين أقر حق الملكية الخاصة، إنما أراد بذلك أن يُشبع ذلك الدافع الفطري الأصيل في الإنسان، وهو حبّ التملك، فالطفل منذ نعومة أظفاره يحب أن يملك، ويفرح بما يملك، ويبكي ويصرخ إذا اعتدى عاٍ على ملكه، فطرة الله لا تلقين الإنسان⁶.

⁴ - مقاييس اللغة ، لابن فارس: 95/0

⁵ - التربية الاقتصادية الإسلامية ، محمود عبد الحليم : 66

⁶ - دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلام، يوسف القرضاوي: 330

المبحث الثاني : صور الحريات الاقتصادية في القرآن

المطلب الأول: حرية التملك

إن من أبرز الحقوق التي يتمتع بها الإنسان ويحرص على أن تبقى مصونة حق الملكية هذا الحق الذي منحه الشارع للإنسان وخوله حق التصرف فيما يملكه

قال تعالى: (وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا)⁷
يعني الأوصياء، يقول: أعطوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب يقول: لا تستبدلوا الحرام من أموال الناس بالحلال من أموالكم، يقول: لا تذروا أموالكم الحلال، وتأكلوا أموالهم الحرام. وأخرج عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان عن مجاهد قال: لا تعجل بالرزق الحرام قبل أن يأتيك الحلال الذي قدر لك ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، مع أموالكم، تخلطونها، فتأكلونها جميعاً إنه كان حوباً إثماً⁸.

أوجب سبحانه وتعالى الرحمة العامة في الآية السابقة وأخصها ما كان في الأسرة الواحدة، وقد ابتداء في هذا بأحق الناس بالرحمة العاطفة، والمودة الواصلة، وهم الذين نزلوا إلى هذا الوجود من غير حام غير الله تعالى يحميهم، ولا قلب يحنو عليهم حنو الوالد الشفيق، وأولئك هم اليتامى، واليتم معناه: (الانفراد) واليتيم هو الصغير الذي مات أبوه، وقد حث الله تعالى على إكرام اليتامى في آيات كثيرة، وأحاديث نبوية⁹.

المطلب الثاني: حرية البيع والشراء

قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)

إنكار لتسويتهم بينهما. إذ الحل مع الحرمة ضدان. فإني يتماثلان؟ ودلالة على أن القياس يهدمه النص. لأنه جعل الدليل على بطلان قياسهم إحلل الله وتحريمه¹⁰.

وقوله: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى جَوَابٌ لَهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ إِعْرَاضٌ عَنْ مُجَادَلَتِهِمْ إِذْ لَا جَدْوَى فِيهَا لَأَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ كُفْرًا وَنِفَاقًا فَلَيْسُوا بِمَنْ تَشْمَلُهُمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ. وَهُوَ إِفْتِنَاعٌ لِلْمُسْلِمِينَ بِأَنْ مَا قَالَهُ الْكُفَرَاءُ هُوَ شُبْهَةٌ مُحْضَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ الْعَلِيمَ قَدْ حَرَّمَ هَذَا وَأَبَاحَ ذَلِكَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِحِكْمَةٍ وَفُرُوقٍ مُغْتَبِرَةٍ لَوْ تَدَبَّرَهَا أَهْلُ التَّدَبُّرِ لَأَدْرَكُوا الْفَرْقَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالرِّبَا، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْجَوَابِ كَشْفٌ لِلشُّبْهَةِ فَهُوَ مِمَّا وَكَّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَعْرِفَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، مَعَ أَنَّ ذِكْرَ تَحْرِيمِ الرِّبَا عَقِبَ التَّحْرِيزِ عَلَى الصَّدَقَاتِ يُؤْمَى إِلَى كَشْفِ الشُّبْهَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَبْنَى شُبْهَةِ الْقَائِلِينَ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا أَنَّ التَّجَارَةَ فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى ثَمَنِ الْمَبِيعَاتِ لِقَصْدِ انْتِفَاعِ التَّاجِرِ فِي مُقَابَلَةِ جَلْبِ السِّلَعِ وَإِزْوَادِهَا لِلطَّالِبِينَ فِي الْبَيْعِ النَّاسِ، ثُمَّ لِأَجْلِ انْتِظَارِ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ الْمُؤَجَّلِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَسْلَفَتْ عَشْرَةٌ ذَرَاهِمَ مَثَلًا عَلَى أَنَّهُ يُزْجَعُهَا لَهُ أَحَدُ عَشَرَ دِرْهَمًا، فَهُوَ قَدْ أَعْطَاهُ هَذَا الدَّرْهَمَ الرَّائِدَ لِأَجْلِ إِعْدَادِ مَالِهِ لِمَنْ يَسْتَسْلِفُهُ لِأَنَّ الْمُفْرَضَ تَصَدَّى لِإِفْرَاضِهِ وَأَعَدَّ مَالَهُ لِأَجْلِهِ، ثُمَّ لِأَجْلِ انْتِظَارِ ذَلِكَ بَعْدَ مَحَلِّ أَجْلِهِ¹¹.

7 - سورة النساء: 2

8 - تفسير الشوكاني: 486/1

9 - زهرة التفاسير، أبو زهرة: 1578/3

10 - تفسير القاسمي: 226/2

11 - التحرير والتنوير، ابن عاشور: 84/3

المطلب الثالث: حرية العمل والكسب

قال تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)¹²
 فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا أَيَّ فَسَافِرُوا حَيْثُ شِئْتُمْ مِنْ أَقْطَارِهَا وَتَرَدُّدُوا فِي أَقَالِيمِهَا وَأَرْجَائِهَا فِي أَنْوَاعِ الْمَكَاسِبِ وَالنَّجَارَاتِ،
 وَاعْلَمُوا أَنَّ سَعْيَكُمْ لَا يُجْدِي عَلَيْكُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ اللَّهُ لَكُمْ.
 ولهذا قال تعالى: وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ فَالْسَّعْيُ فِي السَّبَبِ لَا يُتَانِي التَّوَكُّلَ.¹³
 والأمر في قوله فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا للإباحة، والمناكب جمع منكب وهو ملتقى الكتف مع العضد والمراد به هنا:
 جوانبها أو طرقها وفجاجها أو أطرافها..
 وهو مثل لفرط التدليل، وشدة التسخير..

أي: هو- سبحانه- الذي جعل لكم- بفضلِهِ ورحمته- الأرض المتسعة الأرجاء.
 مذلة مسخرة لكم، لتتمكنوا من الانتفاع بها عن طريق المشي عليها، أو البناء فوقها. أو غرس النبات فيها..
 ومادام الأمر كذلك فامشوا في جوانبها وأطرافها وفجاجها.. ملتَمِسِينَ رِزْقَ رَبِّكُمْ فِيهَا، وداوموا على ذلك¹⁴.

المطلب الرابع: حرية الانفاق

قوله تعالى: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ}¹⁵
 قوله تعالى: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ} الْأَصَحُّ أَنَّهُ الرِّكَازَةُ، وَقِيلَ: هُوَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ، وَكُلُّ مَا نَدَبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ
 فِي الْخَيْرَاتِ.

وقوله: {مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي} أَي: هَلَا أَخَّرْتَنِي.
 قَوْلُهُ: {إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ} أَي: إِلَى مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَمْ يُوَدِّ رِكَازَتَهُ يَسْأَلُ اللَّهُ الرَّجْعَةَ إِذَا
 حَضَرَهُ الْمَوْتُ. فَقَالُوا لَهُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَقِي اللَّهَ، فَإِنَّمَا الرَّجْعَةُ لِلْكَافِرِ، فَقَالَ: أَتَلَوُا هَذِهِ آيَةَ: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ} آيَةَ.
 وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ هَذَا فِي الْحَجِّ بَدَلِ الرِّكَازَةِ.¹⁶

المبحث الثالث ضوابط الحريات الاقتصادية في القرآن

المطلب الأول: منع الظلم وأكل الأموال في الباطل

{وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ} أَي لَا يَأْكُلُ بَعْضُكُمْ مَالَ بَعْضٍ بِالْبَاطِلِ كَالْقِمَارِ، وَالْغَصْبِ، وَجَحْدِ الْحَقِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَتُدُلُّوا
 عَظْفَ عَلَى: لَا تَأْكُلُوا، أَوْ نَصَبَ بِإِضْمَارٍ أَنَّهُ هُوَ مَنْ: أَدْلَى الرَّجُلُ بِحُجَّتِهِ إِذَا قَامَ بِهَا، وَالْمَعْنَى: نَهَى عَنْ أَنْ يَحْتِجَ بِحُجَّةٍ
 بَاطِلَةٍ، لِيَصِلَ بِهَا إِلَى أَكْلِ مَالِ النَّاسِ، وَقِيلَ:

12 - سورة الملك: 15

13 - تفسير ابن كثير: 200/8

14 - التفسير الوسيط، طنطاوي: 19/15

15 - المنافقون: 10

16 - تفسير السمعاني: 446/5

نهى عن رشوة الحكام بأموال للوصول إلى أكل أموال الناس، فالباء على الأول سببية، وعلى الثاني للإلصاق بالإثم الباء سببية أو للمصاحبة، والإثم على القول الأول في تدلوا: إقامة الحجة الباطلة كشهادة الزور، والأيمان الكاذبة، وعلى القول الثاني: الرشوة¹⁷.

(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) هذا يعم جميع الأمة وجميع الأموال لا يخرج عن ذلك إلا ما ورد دليل الشرع بأنه يجوز أخذه فإنه مأخوذ بالحق لا بالباطل، ومأكل بالحل لا بالإثم، وإن كان صاحبه كارهاً كقضاء الدين إذا امتنع منه من هو عليه، وتسليم ما أوجبه الله من الزكاة ونحوها ونفقة من أوجب الشرع نفقته، والحاصل أن ما لم يبيح الشرع أخذه من مالكة فهو مأكل بالباطل وإن طابت به نفس مالكة كمهر البغي وحلوان الكاهن، وثمن الخمر والملاهي، وأجرة المغني، والقمار، والرشوة في الحكم وشهادة الزور والخيانة في الوديعة والأمانة، والأكل بطريق التعدي والنهب والغصب، والباطل في اللغة الذاهب الزائل، والمعنى بالسبب الباطل أو مبطلين أو متلبسين بالباطل¹⁸.

المطلب الثاني: تحريم الربا

قال تعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}¹⁹

وحرم الربا لما فيه من الظلم وسوء العاقبة، والربا نوعان: ربا نسيئة كبيع الربا بما يشاركه في العلة نسيئة، ومنه جعل ما في الذمة رأس مال، سلم، وriba فضل، وهو بيع ما يجري فيه الربا بجنسه متفاضلا وكلاهما محرم بالكتاب والسنة، والإجماع على ربا النسيئة، وشذ من أباح ربا الفضل وخالف النصوص المستفيضة، بل الربا من كبائر الذنوب وموبقاتها {فمن جاءه موعظة من ربه} أي: وعظ وتذكير وترهيب عن تعايطي الربا على يد من قيضه الله لموعظته رحمة من الله بالموعوظ، وإقامة للحجة عليه {فانتهى} عن فعله وانزجر عن تعايطه {فله ما سلف} أي: ما تقدم من المعاملات التي فعلها قبل أن تبلغه الموعظة جزاء لقبوله للنصيحة، دل مفهوم الآية أن من لم ينته جوزي بالأول والآخر {وأمره إلى الله} في مجازاته وفيما يستقبل من أموره {ومن عاد} إلى تعايطي الربا ولم تنفعه الموعظة، بل أصر على ذلك {فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون} اختلف العلماء رحمهم الله في نصوص الوعيد التي ظاهرها تخليد أهل الكبائر من الذنوب التي دون الشرك بالله، والأحسن فيها أن يقال هذه الأمور التي رتب الله عليها الخلود في النار موجبات ومقتضيات لذلك، ولكن الموجب إن لم يوجد ما يمنعه ترتب عليه مقتضاه، وقد علم بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن التوحيد والإيمان مانع من الخلود في النار، فلولا ما مع الإنسان من التوحيد لصار عمله صالحا للخلود فيها بقطع النظر عن كفره.

ثم قال تعالى: {يُمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا} أي: يذهب ويذهب بركته ذاتا ووصفا، فيكون سببا لوقوع الآفات فيه ونزع البركة عنه، وإن أنفق منه لم يؤجر عليه بل يكون زادا له إلى النار {ويربي الصدقات} أي: ينميها وينزل البركة في المال الذي أخرجت منه وينمي أجر صاحبها وهذا لأن الجزاء من جنس العمل، فإن المرابي قد ظلم الناس وأخذ أموالهم على وجه غير شرعي، فجوزي بذهاب ماله، والمحسن إليهم بأنواع الإحسان ربه أكرم منه، فيحسن عليه كما أحسن على عباده {والله لا يحب

17 - تفسير ابن جزي: 112/1

18 - فتح البيان، صديق خان: 380/1

19 - البقرة: 275

كل كفار} لنعم الله، لا يؤدي ما أوجب عليه من الصدقات، ولا يسلم منه ومن شره عباد الله {أثيم} أي: قد فعل ما هو سبب لإثمه وعقوبته.

لما ذكر أكلة الربا وكان من المعلوم أنهم لو كانوا مؤمنين إيماناً ينفعهم لم يصدر منهم ما صدر ذكر حالة المؤمنين وأجرهم، وخاطبهم بالإيمان، ونهاهم عن أكل الربا إن كانوا مؤمنين، وهؤلاء هم الذين يقبلون موعظة ربهم وينقادون لأمره، وأمرهم أن يتقوه، ومن جملة تقواه أن يذروا ما بقي من الربا أي: المعاملات الحاضرة الموجودة، وأما ما سلف، فمن اتعظ عفا الله عنه ما سلف، وأما من لم ينزجر بموعظة الله ولم يقبل نصيحته فإنه مشاق لربه محارب له، وهو عاجز ضعيف ليس له يدان في محاربة العزيز الحكيم الذي يمهل للظالم ولا يهمله حتى إذا أخذه، أخذه أخذ عزيز مقتدر {وإن تبتم} عن الربا {فلكم رءوس أموالكم} أي: أنزلوا عليها {لا تظلمون} من عاملتموه بأخذ الزيادة التي هي الربا {ولا تظلمون} بنقص رءوس أموالكم²⁰.

المطلب الثالث : مراعاة التكافل الاجتماعي

قال تعالى : {والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم والذين يُصدقون بيوم الدين}²¹

اختلفوا في الحق المعلوم فقال ابن عباس والحسن وابن سيرين إنه الزكاة المفروضة قال ابن عباس من أدى زكاة ماله فلا جناح عليه أن لا يتصدق قالوا والدليل على أن المراد به الزكاة المفروضة وجهان الأول أن الحق المعلوم المقدر هو الزكاة أما الصدقة فهي غير مقدرة الثاني وهو أنه تعالى ذكر هذا على سبيل الاستثناء ممن ذمه فدل على أن الذي لا يعطى هذا الحق يكون مذموماً ولا حق على هذه الصفة إلا الزكاة وقال آخرون هذا الحق سوى الزكاة وهو يكون على طريق الندب والاستحباب وهذا قول مجاهد وعطاء والنخعي وقوله للسائل يعني الذي يسأل والمَحْرُوم الذي يتعفف عن السؤال فيحسب غنياً فيحرم

وثالثها قوله:

وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ

أَي يُؤْمِنُونَ بِالْبَيْعِ وَالْحَشْرِ

ورابعها قوله تعالى:

وَالَّذِينَ هُمْ مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ

والإشفاق يكون من أمرين إما الخوف من ترك الواجبات أو الخوف من الإقدام على المحظورات وهذا كقوله وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ (المؤمنون 60) وكقوله سبحانه الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ (الحج 35) ومن يدوم به الخوف والإشفاق فيما كلف يكون حذراً من التقصير حريصاً على القيام بما كلف به من علم وعمل.

ثم إنه تعالى أكد ذلك الخوف فقال:

إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَا تُمُونِ

²⁰ - تفسير السعدي: 116

²¹ - المعارف : 24

والمراد أن الإنسان لا يمكنه القطع بأنه أدى الواجبات كما ينبغي واحترز عن المحظورات بالكلية بل يجوز أن يكون قد وقع منه تقصير في شيء من ذلك فلا جرم يكون خائفاً أبدياً²².

المطلب الرابع : تحقيق العدل والاحسان

قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)²³

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ أي فيما نزله تبياناً لكل شيء بِالْعَدْلِ وهو القسط والتسوية في الحقوق فيما بينكم. وترك الظلم وإيصال كل ذي حق حقه وَالْإِحْسَانِ أي التفضيل بأن يقابل الخير بأكثر منه، والشر بأن يعفو عنه وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى أي إعطاء القرابة ما يحتاجون إليه وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ أي عما فحش من الذنوب وأفرط قبحها كالزنى وَالْمُنْكَرِ أي كل ما أنكره الشرع وَالْبَغْيِ أي العدوان على الناس يَعِظُكُمْ أي بما يأمركم وينهاكم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ أي تتعظون بمواعظ الله، فتعملون بما فيه رضا الله تعالى²⁴.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن القرآن الكريم لم يتناول القضايا الاقتصادية بوصفها مجرد معاملات مادية، بل أرسى لها إطاراً قيمياً وأخلاقياً يضمن التوازن بين الفرد والمجتمع، ويحقق التنمية العادلة. فالحرية الاقتصادية في القرآن ليست غاية في ذاتها، وإنما وسيلة لإعمار الأرض وتحقيق التكافل وصيانة الكرامة الإنسانية.

أهم النتائج:

1. إقرار الحرية الاقتصادية في القرآن من خلال مشروعية التملك، والعمل، والتبادل التجاري، ضمن ضوابط الشريعة.
2. تقييد الحرية الاقتصادية بالقيم الأخلاقية كالعدل والإنصاف، وتحريم الظلم والربا وأكل أموال الناس بالباطل.
3. الموازنة بين الفرد والمجتمع، إذ يمنح الفرد حق السعي والربح، مع إلزامه بمسؤوليات اجتماعية كأداء الزكاة والإنفاق.
4. التأكيد على العدالة الاقتصادية كركيزة للحرية، من خلال تحريم الاحتكار والغش، والأمر بالوفاء بالكيل والميزان.
5. وسطية النظام الاقتصادي القرآني، حيث جمع بين الحرية والانضباط، بخلاف النظم الوضعية التي إما أطلقت الحرية بلا قيود (الرأسمالية) أو قيدتها تماماً (الاشتراكية).

²² - تفسير الرازي: 115/30

²³ - النحل: 90

²⁴ - تفسير القاسمي: 402/6

التوصيات:

1. ضرورة إحياء القيم القرآنية في الاقتصاد المعاصر، وخاصة في ظل التحديات المتمثلة في الفقر والاحتكار والتفاوت الطبقي.
2. العمل على تطوير نظم اقتصادية إسلامية معاصرة تستلهم من النص القرآني مبادئ الحرية المسؤولة، وتقديم بديلاً واقعياً للنظم الاقتصادية المهيمنة.
3. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية البعد الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية، وعدم الاقتصار على البعد المادي أو الربحي.
4. تشجيع الدراسات التطبيقية التي تربط بين المقاصد الشرعية ومفاهيم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وبذلك يمكن القول إن القرآن الكريم قدّم تصوّراً متكاملًا للحرية الاقتصادية، قوامه التوازن بين الحق والمسؤولية، وبين الحرية والضابط، ليبقى نظاماً إنسانياً عادلاً صالحاً لكل زمان ومكان

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اساس البلاغة ، الزمخشري

تفسير ابن جزي

تفسير القاسمي

التحرير والتنوير ، ابن عاشور

التربية الاقتصادية الاسلامية ، محمود عبد الحليم

التفسير الوسيط، طنطاوي

العين ، الفراهيدي

تفسير ابن كثير

تفسير الرازي

تفسير السعدي

تفسير السمعي

تفسير الشوكاني

تفسير القاسمي

دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلام، يوسف القرضاوي

زهرة التفاسير ، ابو زهرة

مقاييس اللغة ، لابن فارس

فتح البيان ، صديق خان

قياس وتحليل العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام في العراق للمدة (2004 – 2023)

Measuring and Analyzing the Relationship Between the Fragility of Public Finances and Public Debt in Iraq for the Period (2004-2023)

Thikra Abdulkareem Hadi ¹Ghufran Hatem Alwan ²

© 2025 The Author(s). This open access article is distributed under a Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license.

**Abstract**

The imbalance in the structure of public finances in Iraq creates a fragile financial environment that contributes to the exacerbation of public debt, due to excessive reliance on unstable resources and increased unproductive public spending. This research aims to identify the nature, type, and significance of the relationship between public finance fragility and public debt, using an econometric model for the period (2004–2023). The research is based on the hypothesis that there is a statistically significant direct relationship between public finance fragility and public debt. The weak diversification of public revenues, coupled with the expansion of public spending, pushes the government to finance the financing gap through domestic and external debt. This is important in identifying one of the most prominent structural challenges facing the Iraqi economy, particularly the weak public revenue base and total dependence on rentier resources (oil), which leads to a widening fiscal deficit and increased reliance on public debt. To achieve the research objectives, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was adopted to measure the relationship in the short and long runs, after subjecting the time series to unit root (ADF) and p-p tests to verify their stability. The results confirm that the fragility of public finances in Iraq is fueled by a double-edged sword: external fluctuations (oil prices) generate revenue shocks, while internal imbalances (current spending) put pressure on public spending. In both cases, the end result is greater reliance on public debt.

The study recommends expanding the non-oil revenue base by reforming the tax system, combating tax evasion, and activating direct and indirect taxes and fees to limit the inverse relationship between oil revenues and public debt.

Keywords: *Public Finance Fragility, Budget Deficit, Oil Revenues, and Public Spending.*



<http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2-5>



¹ Researcher., College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq
zekra.abd2202@coadec.uobaghdad.edu.iq



² Prof. Dr., College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq
dr.gufran@coadec.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يشكل اختلال هيكل المالية العامة في العراق بيئة مالية هشة تسهم في تفاقم الدين العام، نتيجة الاعتماد المفرط على موارد غير مستقرة وزيادة الإنفاق العام غير المنتج، يهدف البحث إلى الوقوف على طبيعة ونوع ومعنوية العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام، وذلك من خلال استخدام الأنموذج القياسي للمدة (2004-2023)، إذ ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هشاشة المالية العامة والدين العام؛ إذ إن ضعف تنوع الإيرادات العامة بالتزامن مع توسع الإنفاق العام ما يدفع الحكومة نحو تمويل الفجوة التمويلية عبر الدين الداخلي والخارجي، تكمن أهمية في تشخيص أحد أبرز التحديات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خاصة في ضعف قاعدة الإيرادات العامة، والاعتماد الكلي على الموارد الريعية (النفط)، مما يؤدي إلى اتساع العجز المالي وزيادة اللجوء إلى الدين العام، ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة في الأمدين القصير والطويل، بعد إخضاع السلاسل الزمنية لاختبارات الجذر الوحدة (ADF) و (p.p) للتحقق من استقراريتها.

تؤكد النتائج أن هشاشة المالية العامة في العراق تتغذى من خلال حلقة مزدوجة: فالتقلبات الخارجية (أسعار النفط) تولد صدمات على الإيرادات، بينما الاختلالات الداخلية (الإنفاق الجاري) تضغط على جانب الإنفاق العام، وفي كلا الحالتين تكون النتيجة النهائية مزيداً من الاعتماد على الدين العام.

يوصي البحث بضرورة توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي، مكافحة التهرب الضريبي، وتفعيل الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة بما يحد من العلاقة العكسية بين الإيرادات النفطية والدين العام.

الكلمات المفتاحية: هشاشة المالية العامة، عجز الموازنة، الإيرادات النفطية، الإنفاق الجاري.

المقدمة

تعد المالية العامة الركيزة الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ ترتبط بقدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية وتوجيهها نحو تمويل الإنفاق العام بما يحقق النمو، غير أن الاقتصاد العراقي يواجه منذ عام 2003 تحديات بنيوية عميقة في هيكل ماليته العامة، أبرزها هشاشة الإيرادات العامة الناجمة عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لها، وما يقابله من ضعف في الإيرادات غير النفطية وعدم كفايتها لتغطية متطلبات الإنفاق العام، ويضاف إلى ذلك التوسع المستمر في الإنفاق الجاري ذات الطابع الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري، مما أدى إلى تعميق الاختلال في الموازنة العامة وخلق بيئة مالية هشة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث Research problem:

يشكل اختلال هيكل المالية العامة في العراق بيئة مالية هشة التي تسهم في تزايد الدين العام نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية فضلاً عن زيادة الإنفاق العام غير المنتج.

ثانياً. أهمية البحث Importance of research:

تكمُن أهمية في تشخيص أحد أبرز التحديات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي خاصة في ضعف قاعدة الإيرادات العامة، والاعتماد الكلي على الموارد الريعية (النفط)، مما يؤدي إلى اتساع العجز المالي وزيادة اللجوء إلى الدين العام.

ثالثاً. فرضية البحث Research hypothesis:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هشاشة المالية العامة والدين العام إذ إن ضعف تنوع الإيرادات العامة بالتزامن مع توسع الإنفاق العام ما يدفع الحكومة نحو تمويل الفجوة التمويلية عبر الدين الداخلي والخارجي.

رابعاً. هدف البحث Research objective:

يهدف البحث إلى الوقوف على طبيعة ونوع ومعنوية العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام وذلك من خلال استخدام النموذج القياسي.

خامساً. حدود البحث Research limitations:

أ. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

ب. الحدود الزمانية: (2004 – 2023).

سادساً. منهج البحث Research methodology:

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستخدام أسلوب الوصفي التحليلي، وأسلوب الكمي القياسي في قياس وتحليل العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام في العراق.

المبحث الثاني: مفهوم وأسباب هشاشة المالية العامة

أولاً. مفهوم هشاشة المالية العامة:

هشاشة المالية العامة هي الاختلالات في بنية موازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت معتمدة على مورد ريعي أحادي الجانب، مما يعكس فشل الدولة في إدارة وتنويع مصادر الدخل، كما أن انخفاض العمق المالي يؤدي إلى ضعف قدرة الإيرادات العامة على تلبية الاحتياجات العامة كالبنى التحتية، الصحة، والتعليم (Garcia & Ramajo, 2003: 716). فضلاً عن إن ضعف النظام الضريبي يحد من قدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية ويؤدي إلى نقص الخدمات العامة (كريم، 2019: 8)، وغالباً ما تعاني الدول من صعوبات في الإصلاح الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الضرائب للناتج المحلي وزيادة العجز المالي إلى جانب ضعف توظيف الإيرادات نحو الإنفاق الاستثماري (Dincecco & Prado, 2009: 2)، وتنشأ هشاشة المالية العامة من تجاوز الإنفاق الجاري للإيرادات مع ضعف في الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى الاعتماد على الدين العام لتغطية الالتزامات، وهو ما يرفع أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة (إبراهيم، 2017: 40).

ثانياً. أسباب هشاشة المالية العامة:

تعدّ المالية العامة المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة معينة وإقامة المشاريع، إذ يعتمد نجاح المشاريع الاقتصادية الإنتاجية على اتباع طرق علمية في المالية العامة التي تكون بمثابة وظيفة مالية مهمتها تحقيق أقصى ربحية ممكنة، أي الاستخدام الأمثل للموارد المالية وإدارتها بغية تحقيق أهداف الاقتصاد التي تخضع لمعايير علمية دقيقة، إذ تختلف الهشاشة المالية من دولة لأخرى، كما يمكن أن يعرض استدامة المالية العامة على المدى البعيد للخطر، لذا يمكن تعميم بعض الأسباب على جميع الدول التي تنعكس هويتها إلى ضعف في هيكل الموازنة للدولة وعدم انضباط الإنفاق العام التي قد يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية أو المالية، كما إن الأزمات المالية العالمية (European Development report, 2009: 4)، في سياق ما تقدم فإن أسباب هشاشة المالية العامة تكمن في ما ورد من بنود وأهداف لمعاهدة ماستريخت عام 1991-1992 وهي:

أ. **هشاشة الإيرادات العامة:** تعكس هشاشة الإيرادات العامة اعتماد الدول، خاصة النامية منها على مصدر أحادي للإيرادات العامة (النفط) مما يؤدي إلى نقص الموارد المالية وعجز الموازنات في حال تراجع أسعار النفط عالمياً ويرتبط ذلك بضعف النظم الضريبية (الشاذلي، 2014: 22)، ويمكن قياس هذه الهشاشة بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يشير انخفاضها إلى ضعف القدرة المالية بسبب عوامل منها (ضعف التحصيل الضريبي، سوء التشريعات وانتشار التهرب الضريبي) (Yilmaz et al, 2006: 2)، إذ يبلغ متوسط هذه النسبة نحو 15% في الدول النامية مقابل (30-40%) في الدول المتقدمة (الشمراي، 2010: 12).

ب. **هشاشة الإنفاق العام:** تشير إلى ضرورة فرض قيود واضحة على حجم الإنفاق العام سواء على مستوى الإنفاق الكلي بشكل عام أو الإنفاق الجاري بشكل خاص وذلك من خلال تحديد سقف زمني للإنفاق العام إما تكون بالقيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وغالباً ما تُحدد هذه الفترة الزمنية ما بين (3-5) سنوات (العاني، 2018: ص70)، إذ يعدّ المستوى الأمثل للإنفاق العام وفق هذا المنظور هو ألا يتجاوز (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتستند هذه النسبة إلى قدرة الحكومة على ضبط الإيرادات العامة بكفاءة وفاعلية بغض النظر عن مقدار الإيرادات العامة، إذ يكون نمو الإنفاق الجاري مضبوطاً إذ لا يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يُعد شرطاً أساسياً لتعزيز

الاستدامة المالية والحد من الهشاشة خاصة في ظل تقلبات الإيرادات العامة أو الصدمات الاقتصادية المفاجئة، في حال زيادة الإيرادات العامة يفضل استثمار الفوائض المالية في قطاعات إنتاجية أو صناديق سيادية لتعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على النفط، إذ هناك عوامل ظاهرية وحقيقية ترفع من الإنفاق العام مما يسبب عجزاً في الموازنة وضعف ضبط الإنفاق العام (تقار، 2014: 15)، وزيادة النفقات العسكرية تؤدي إلى ضعف إنتاجية الإنفاق العام وتراجع النمو الاقتصادي وأن سوء وضعف في إدارة وتبويب وضبط الإنفاق العام من خلال ارتفاع نسبة الإنفاق الجاري (الرواتب والأجور وتعويضات العاملين) إلى (GDP) إذ تكون نسبة ثابتة من إجمالي الإنفاق العام (Lagunoff, 1998: 3).

ج. عجز الموازنة العامة: يحدث عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة خلال مدة زمنية محددة، إذ يؤثر العجز على قدرة الدولة في الاستجابة للصدمات المالية خاصة في الدول الريفية (Panizz, 2008: 2)، ويعد مؤشر العجز إلى الناتج المحلي أداة لقياس هشاشة المالية العامة (أن لا يتجاوز عن 3%)، فأن عجز الموازنة مع ضعف الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى انخفاض الادخار وسوء توزيع الموارد وارتفاع أسعار الفائدة واللجوء إلى الدين العام وهذا ما يفاقم الهشاشة.

د. سوء إدارة الدين العام: تُقاس هشاشة المالية بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي تزايد الدين إلى ضغط على الموازنة العامة بسبب ضعف القدرة على سداد الدين وخدمة هذا الدين خصوصاً إذا كان الدين العام مقوم بالعملة الأجنبية (كروجمان، 2015: 71)، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة وتراجع النمو إذا لم تُوظف هذه الأموال في مشاريع تنموية (نوري، 1999: 145)، وأن يكون الهدف من الاستدانة هو الاستدامة والنمو ألا تتجاوز نسبة الدين العام (60%) من الناتج المحلي الإجمالي (قناوي، 2006: 175).

هـ. عدم وجود صندوق سيادي: تُعد صناديق الثروة السيادية أدوات مهمة لاستثمار الفوائض النفطية وضمان العدالة بين الأجيال، وتوفر للدول استقراراً مالياً ومرونة في مواجهة الأزمات دون اللجوء إلى الديون أو سياسة التقشف المالي، خاصة في الدول المعتمدة على مصدر ريعي (ريمه، 2016: 64).

المبحث الثالث: مفهوم وأسباب الدين العام

أولاً. مفهوم الدين العام:

يمكن تعريف الدين العام بصورة تشمل كافة الاعتبارات القانونية والاقتصادية: بأنه مبلغ نقدي تقتضيه الحكومة أو شخص عام من الأفراد أو المؤسسات المالية العامة والخاصة منها أو مؤسسات دولية أو من دول أخرى بموجبه يتم الاتفاق في أساس مشروعيتها إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن التعهد برده ودفع الفائدة وفق شروط الاتفاق (العضيلة وآخرون، 2015: 516). ويظهر الدين العام على أنه المبالغ التي يقتضها الاقتصاد الوطني لمدة تتجاوز السنة والتي تلتزم الحكومة الوطنية أو الجهات الرسمية بسدادها إلى المقرضين سواء من خلال دفع المبالغ المستحقة مباشرة أو عن طريق ترتيبات مالية أخرى (صادق وآخرون، 1999: 251).

ثانياً. أسباب اللجوء إلى الدين العام:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى الدين العام في اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية كالآتي:

أ. سوء إدارة الدين العام: يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل يفوق زيادة الإيرادات العامة هذا ما يسبب عجزاً مستمراً في الموازنة ويؤدي إلى تراكم الدين العام مسبباً (اسماعيل وهذال، 2019: 9).

ب. **الافتراض التضخمي:** تلجأ الحكومة إلى الافتراض من البنك المركزي لسد عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي الجديد ويقابلها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى تضخم نقدي بسبب زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى تآكل قيمة العملة المحلية وتقليل القوة الشرائية للعملة (شعبان، 2017: 278).

ج. **فشل الإيرادات المنتظمة:** الاعتماد على الدين العام المحلي بدلاً من الإيرادات المنتظمة مثل الضرائب لتغطية عجز الموازنة يؤدي إلى استمرار العجز المالي وزيادة الدين (أبو مصطفى، 2009: 47).

د. **الإنفاق العسكري:** زيادة الإنفاق العسكري الممول عبر الدين العام لاستيراد الأسلحة يسبب هذا الإنفاق إلى زيادة التكاليف العامة، وأن هذا النوع من الإنفاق لا يولد فائضاً مالياً يمكن استخدامه لخدمة أعباء الدين (سالم، 2012: 297).

هـ. **هروب الأموال إلى الخارج:** الفساد الإداري يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج الحكومة، مما يضعف قدرة الاقتصاد على النمو والاستثمار (داغر وسلمان، 2019: 134).

و. **انخفاض المدخرات المحلية:** عدم توافر المدخرات المحلية الكافية لتمويل الإنفاق العام يخلق فجوة مالية تستدعي اللجوء إلى الدين العام لسد التزاماتها المالية (جراح، 2022: 4).

ز. **العجز المستمر في الموازنة العامة:** زيادة الإنفاق العام وتراجع الإيرادات العامة تضطر الحكومة اللجوء إلى الاستدانة لتغطية هذا العجز (زكي، 1987: 120).

ح. **تمويل مشروعات تنمية كبرى:** تحتاج الدول إلى الدين لتمويل مشاريع استراتيجية كالبنى التحتية وتنمية الطاقات الإنتاجية أو حاجتها إلى العملات الأجنبية لاستيراد ما تحتاجه من الآلات ومعدات ومستلزمات الإنتاج لمشروعات التنمية لعدم كفاية المدخرات المحلية (السامرائي، 1996: 246).

المبحث الرابع: تحليل واقع العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام في العراق للمدة (2004-2023)

تُعد هشاشة المالية العامة أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية وتقلب أسعارها، مقابل تضخم الإنفاق الجاري وضعف الإيرادات غير النفطية. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي، ومن خلال الجدول (1) بين سعر النفط منخفض نسبياً في عام 2004 فقد بلغ (34.4 دولار) للبرميل الواحد، بينما بلغت الإيرادات النفطية بلغت 32,625 مليار وهي تشكل تقريباً كل الإيرادات العامة (مع ضعف الإيرادات غير النفطية 364 مليار دينار)، وسجلت صافي الموازنة فائضاً طفيفاً بلغ مقدارها (867 مليار دينار)، الدين العام مرتفع جداً (149772 مليار دينار) مقارنة بحجم الاقتصاد، ما يعكس تراكم المديونية السابقة. يلاحظ هناك انخفاض في أسعار النفط إذ بلغ (59.4 دولار) للبرميل الواحد في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وبالتالي انخفضت الإيرادات النفطية إلى (50190 مليار دينار)، وبلغت الإيرادات العامة (55,242 مليار دينار) بالكاد غطت الإنفاق العام الذي بلغ مقداره (55590 مليار دينار) فسجل عجزاً في صافي الموازنة بمقدار (348- مليار دينار)، وبالتالي لجأت الحكومة إلى الدين العام بلغ مقداره (83315 مليار دينار) في عام 2009، مما يلاحظ هشاشة المالية العامة أمام تقلب أسعار النفط، إذ تحول الفائض إلى عجز مع تراجع الإيرادات النفطية، وبين هناك ارتفاع في أسعار النفط في عام 2014 بلغ (91.6 دولار) للبرميل الواحد، مما أدى إلى ارتفاع في الإيرادات النفطية وصلت إلى (98512 مليار دينار)، وأظهرت صافي الموازنة فائضاً مالياً قدره (20636 مليار دينار)، كان الإنفاق

الاستثماري مرتفعاً بلغ (25029 مليار) مقارنة بالأعوام السابقة، بلغ مقدار الدين العام (77,483 مليار دينار) لعام 2014، في عام 2016 يلاحظ سعر النفط انخفض بشدة إلى (36.1 دولار) للبرميل الأحد فانخفضت الإيرادات النفطية إلى (44653 مليار دينار).

والإيرادات العامة بلغت مقدارها (54,409 مليار دينار) أقل بكثير من الإنفاق العام فقد بلغ (67106).

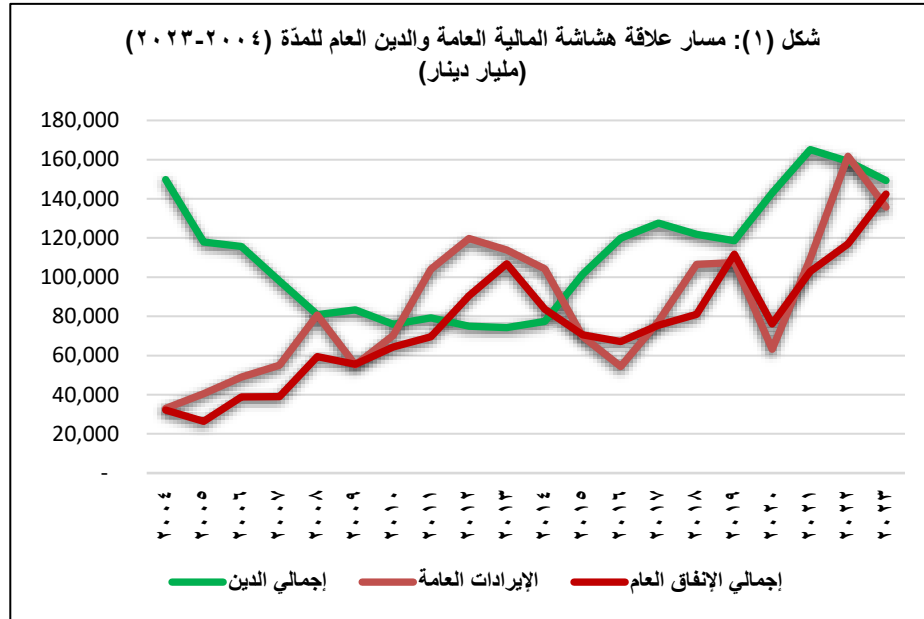
جدول (1): تطور مسار هشاشة المالية العامة والدين العام في العراق للمدة (2004-2023) (بمليار دينار)

السنوات	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	إجمالي الإنفاق العام	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات العامة	صافي الموازنة العامة	إجمالي الدين	سعر النفط
2004	29,066	3,056	32,122	32,625	364	32,989	867	149,772	34.4
2005	22,472	3,929	26,401	39,454	983	40,437	14,036	117,900	45.7
2006	32,218	6,605	38,823	46,908	2,148	49,056	10,233	115,670	54.2
2007	32,720	6,334	39,054	51,949	3,015	54,964	15,910	98,064	66.4
2008	52,301	7,138	59,439	76,297	4,344	80,641	21,202	80,808	87.9
2009	45,941	9,649	55,590	50,190	5,052	55,242	(348)	83,315	59.4
2010	54,581	9,831	64,412	63,594	6,584	70,178	5,766	75,871	75.7
2011	60,926	8,722	69,648	98,242	5,748	103,990	34,342	79,217	105.1
2012	75,789	14,636	90,425	111,326	8,492	119,818	29,393	74,976	106
2013	78,747	28,158	106,905	105,696	8,144	113,840	6,935	74,250	102.3
2014	58,625	25,029	83,654	98,512	5,778	104,290	20,636	77,483	91.6
2015	51,833	18,665	70,498	65,087	4,659	69,746	(752)	101,430	44.7
2016	51,173	15,933	67,106	44,653	9,756	54,409	(12,697)	119,883	36.1
2017	59,026	16,517	75,543	65,497	11,927	77,424	1,881	127,623	49.3
2018	67,053	13,908	80,961	96,063	10,506	106,569	25,608	121,901	66.6
2019	87,301	24,422	111,723	99,491	8,077	107,568	(4,155)	118,544	61.06
2020	72,874	3,208	76,082	55,955	7,245	63,200	(12,882)	142,936	38.42
2021	89,527	13,320	102,847	96,920	12,462	109,382	6,535	165,113	68.39
2022	104,941	12,018	116,959	154,265	7,432	161,697	44,738	159,096	95.62
2023	118,243	24,193	142,436	125,882	9,799	135,681	(6,755)	149,317	79.08

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

وزارة المالية، قسم توحيد البيانات، تقارير سنوية متفرقة.

مليار دينار)، بينما صافي الموازنة سجّل عجزًا كبيرًا بمقدار (12697- مليار دينار)، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى (119883 مليار دينار) لسد عجز الموازنة بسبب الأزمة المزدوجة (المالية والأمنية)، في عام 2020 يبين هناك انهيار في أسعار النفط وصل إلى (38.42 دولار) بسبب جائحة كورونا، وتراجعت الإيرادات النفطية بشدة بلغت (55955 مليار دينار)، وبالتالي بلغت مقدار الإيرادات العامة (63200 مليار دينار) التي لم تكف لتغطية الأنفاق العام الذي بلغ (76082 مليار دينار)، مما أدى إلى عجز كبير بلغ مقداره (12882- مليار دينار)، وبالتالي لجوء الحكومة إلى الدين العام الذي قفز إلى (142936 مليار دينار) لسد الفجوة المالية بسبب الأزمة الصحية العالمية وانخفاض الطلب على النفط وكما مبين في الشكل (1).



المبحث الخامس: قياس وتحليل العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام

أولاً: نموذج العلاقة بين هشاشة المالية العامة والدين العام:

$$D = f(CE, RO, BS, POIL) \dots\dots (1)$$

ويمكن صياغة العلاقة الرياضية الآتية:

$$D = B_0 + B_1EC - B_2Ro + B_3BS - B_4POIL + ut \dots\dots (2)$$

حيث أن:

D: الدين العام

EC: الإنفاق الجاري

RO: الإيرادات النفطية

BS: صافي الموازنة العامة

B₄, B₃, B₂, B₁: معلمة المتغيرات المستقلة

ut: حد الخطأ العشوائي

الجدول (2) يوضح متغيرات النموذج القياسي

رمز المتغير	اسم المتغير باللغة العربية	اسم المتغير بالإنكليزية	نوع المتغير
D	الدين العام	Current account	تابع
EC	الإنفاق الجاري	Current Expenses	مستقل
OR	الإيرادات النفطية	Revenues OIL	مستقل
BS	صافي الموازنة العامة	Budget deficit or surplus	مستقل
POIL	سعر النفط	PRICE OIL	مستقل
المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى توصيف النموذج			

ثانياً. تحليل نتائج اختبار السكون:

من أجل معرفة درجة سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، تم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون كما يأتي:

1. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

نلاحظ من الجدول (3) أن السلاسل الزمنية لكل من سعر النفط (POIL) والإنفاق الجاري (EC) والإيرادات النفطية (RO) كانت غير ساكنة عند المستوى فقد بلغت قيمة Prob أعلى من (5%) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط أو حد ثابت اتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني رفض فرضية العدم المنصوص بعدم سكون المتغيرات في مستوياته ورفض الفرضية البديلة، أما متغير الدين العام (D) وصافي الموازنة العامة (BS) فأنهما ساكنان في المستوى مما يشير إلى قبول فرضية العدم لسكون المتغير عند المستوى ورفض الفرضية البديلة، أما عند حساب الفرق الأول فقد كان السكون في الفرق الأول للمتغيرات التي تم احتسابها من خلال الجدول المذكور، إذ كانت قيمة Prob أقل من (5%) عند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%)، مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة (أي إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1)).

الجدول (3) يوضح نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)

المستوى Level					الفرق الأول Ist		
*Prob 5%	درجة التكامل	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
D	01 (	0.7089	0.0530	0.5716	0.1901	0.2273	0.0021***
BS	1 (0)	0.0036** *	0.00067***	0.0047***	0.0001***	0.0007***	0.0000***

* لقد تم استخدام المعلمة الاحتمالية prob التي يعّد استخدامها أسلوب متقدم بدلاً من مقارنة قيمة t المحتسبة مع قيم t الحرجة، وعندما تكون قيمة prob أكبر من (5%) فالمعلمة غير معنوية (أي أن t المحتسبة أقل من t الحرجة)، أما إذا كانت أقل من (5%) فالمعلمة معنوية.

EC	I (1)	0.9352	0.7332	0.9689	0.0031***	0.0148**	0.0009***
POIL	I (1)	0.1668	0.4338	0.5909	0.0097***	0.0413**	0.0005***
RO	I (1)	0.1442	0.0847	0.8629	0.0006***	0.0043***	0.0000***

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (2)

** معنوية عند مستوى 5% و 10% *** معنوية عند مستوى 1% و 5% و 10%

2. اختبار فيليبس بيرون (P. P):

يوضح الجدول (4) أن السلاسل الزمنية المتضمنة كلاً من سعر النفط (POIL) والإنفاق الجاري (EC) والإيرادات النفطية (RO) كانت غير ساكنة عند المستوى بلغت قيمة Prob أعلى من (5%) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام، مما يعني نرفض فرضية العدم مشيراً لعدم سكون المتغيرات عند مستوياتها وقبول الفرضية البديلة لسكون المتغيرات في الفرق الأول، أما متغير الدين العام (D) وصافي الموازنة العامة (BS) فأنهما ساكنان في المستوى مما يشير إلى قبول فرضية العدم لسكون المتغير عند المستوى ورفض الفرضية البديلة، أما عند حساب الفرق الأول إذ نلاحظ ان جميع المتغيرات كانت ساكنة في الفرق الأول، سجلت قيمة Prob أقل من (5%) عند مستوى معنوية (1% و 5% و 10%) سواء كان ذلك بوجود حد ثابت فقط أوحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات واحتوائها على جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة (أي إنها متكاملة من الرتبة الأولى (1) I).

الجدول (4) يوضح نتائج اختبار فيليبس بيرون (P . P)

المستوى Level					الفرق الأول Ist		
*Prob5 %	درجة التكامل	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
D	I (0)	0.5811	0.0349	0.4019	0.0261**	0.02035**	0.0020***
BS	I (0)	0.0039***	0.0002***	0.0047***	0.0010***	0.0001***	0.0000***
EC	I (1)	0.9352	0.6923	0.9689	0.0031***	0.0148**	0.0008***
POIL	I (1)	0.1714	0.4562	0.6482	0.0090***	0.0425***	0.0003***
RO	I (1)	0.4274	0.3826	0.8689	0.0001***	0.0018***	0.0003***

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (3)

** معنوية عند مستوى 5% و 10% *** معنوية عند مستوى 1% و 5% و 10%

* لقد تم استخدام المعلمة الاحتمالية prob التي يعد استخدامها أسلوب متقدم بدلاً من مقارنة قيمة t المحتسبة مع قيم t الحرجة، عندما تكون قيمة prob أكبر من (5%) فالمعلمة غير معنوية (أي أن t المحتسبة أقل من t الحرجة)، أما إذا كانت أقل من (5%) فالمعلمة معنوية

ثالثًا. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL :

تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (هشاشة المالية العامة) كمتغير مستقل و(الدين العام) كمتغير تابع، تبين إنها كانت ساكنة عند الفرق الأول إذ تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL، يوضح الجدول (5) يوضح نتائج الاختبار لهذا الأنموذج، إذ أن القدرة التفسيرية للأنموذج بلغت ($R^2=0.98$) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج يفسر ما نسبته (98%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع معبرة عن قوة تأثير المتغير المستقل الداخل في الأنموذج المقدر والباقي (2%) يعود سببها إلى متغيرات أخرى خارج الأنموذج، إذ بلغت قيمة (Adjusted R-squared=0.95)، إما قيمة F-statistic البالغة (35.86838) فهي معنوية عند مستوى (5%) استناداً إلى قيمة Prob (F-statistic) بلغت (0.000143)، وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني أن الأنموذج المقدر معنوي من الناحية الإحصائية، وكما تتضح البيانات أن أنموذج ARDL قام تلقائياً بتحديد فترات التخلف الزمني للمتغيرات الداخلة في الأنموذج المقدر وهي (1, 1, 1, 2, 2) وفقاً لمعيار أكايك.

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار نموذج (ARDL) لأثر هشاشة المالية العامة في الدين العام

Variable	Coefficient	Std. Error	T – Statistic	Prob
D (-1)	0.326779	0.230853	1.415526	0.2067
BS	1.331798	0.521208	2.555214	0.0432
EC	0.152940	0.523743	0.292013	0.7801
POIL	-749.9795	226.0463	-3.317814	0.0160
RO	-0.437854	0.369118	-1.186216	0.2804
C	102833.8	38780.26	2.651706	0.0379
R-squared	0.985021	Adjusted R-squared		0.939496
F-statistic	35.86838			
Prob (F-statistic)	0.000143	Durbin-Watson stat		2.497002
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)				

رابعًا: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test

يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الإنفاق الجاري والإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة وسعر النفط) كمتغير مستقل و(الدين العام) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، وفقاً لجدول (6) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك للأنموذج تبين أن قيمة (F-Statistic) المحتسبة البالغة (4.204167) هي أعلى من قيم الحدود الدنيا والعليا عند مستوى معنوية (5%)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم والتي مشيراً على (عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج) وقبول الفرضية البديلة التي تشير على (وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج)، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

الجدول (6) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر مؤشرات هشاشة المالية العامة في الدين العام باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	4.204167	4
Significance	I(0) Bound	I (1) Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37
المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)		

خامساً: اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة وطويلة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيّد

تم اختبار الحدود Bound Test والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فأن الخطوة التالية هي تقدير معلمات الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) والأجل الطويل وفق أنموذج (ARDL) بعد إجراء التقدير وكما موضح نتائج التحليل في الجدول (7) أن معلمة تصحيح الخطأ (معلمة سرعة التكيف) جاءت سالبة بمقدار (0.67%) ومعنوية بناءً على القيمة الاحتمالية Prob في الجدول المذكور مدلة بذلك على أن الانحرافات والاختلالات في الأجل القصير تصحح بنسبة (67%) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل، مما يدل على أن سرعة التكيف تكون نسبياً من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، أي أن (67%) من الانحرافات يتم تصحيحه في تلك المدّة وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية عدم لوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الأنموذج المقدر.

الجدول (7) يوضح نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(BS)	1.331798	0.217127	6.133743	0.0009
D(EC)	0.152940	0.291484	0.524694	0.6186
D(POIL)	-749.9795	139.8453	-5.362921	0.0017
D(RO)	-0.437854	0.209606	-2.088934	1740.0
CointEq(-1)*	-0.673221	0.098997	-6.800430	0.0005
معادلة تصحيح الخطأ				
EC = D - (4.8170*BS + 3.0419*EC -2720.3814*POIL -1.0209*RO +152749.0293)				
الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
BS	4.817011	1.489907	3.233094	0.0178

EC	3.041925	0.999679	3.042904	0.0227
POIL	-2720381	388.7578	-6.997626	0.0004
RO	-1.020936	0.891725	-1.144901	0.0259
C	152749.0	15809.68	9.661739	0.0001
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)				

كما يمكن أن نستدل من نتائج التقدير ما يأتي:

1. وجود اثر موجب وذات دلالة إحصائية بين صافي الموازنة العامة والدين العام في الأجل القصير، مما يعني أن يرتبط بعلاقة طردية مع الدين العام، أي أن زيادة عجز المالي في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (1.33).

2. وجود اثر موجب وذات دلالة إحصائية غير معنوية بين الإنفاق الجاري والدين العام في الأجل القصير، مما يعني أن يرتبط بعلاقة طردية مع الدين العام، أي أن زيادة الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (0.15).

3. وجود أثر سالب ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والدين العام في الأجل القصير إذ يشير إلى العلاقة العكسية مع الدين العام، أي أن زيادة في سعر النفط بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الدين العام بمقدار (749.97-).

4. وجود أثر سالب ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات النفطية والدين العام في الأجل القصير إذ يشير إلى العلاقة العكسية مع الدين العام، أي أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الدين العام بمقدار (1.03-).

5. وجود أثر موجب ذات دلالة إحصائية معنوية بين صافي الموازنة العامة والدين العام في الأجل الطويل، مما يعني أن صافي الموازنة العامة ترتبط بعلاقة طردية مع الدين العام، أي عندما يكون هناك عجز مالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (4.81)، ويعزى هذا الارتباط الطردي إلى الآلية الأساسية لتمويل العجز عندما تواجه الحكومة عجزاً مالياً في موازنتها دلالة على ذلك الإنفاق العام يتجاوز الإيراد العام فإنها تحتاج إلى تمويل هذا العجز من خلال اللجوء إلى الدين العام سواء داخلي أو خارجي، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الدين العام وتزايد كلفة خدمته هذه العلاقة تعزز بشكل خاص في الدول التي تعاني من ضعف الإيرادات العامة وانخفاض كفاءة الإنفاق العام وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

6. وجود أثر موجب ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإنفاق الجاري والدين العام في الأجل الطويل، مما يعني أن الإنفاق الجاري يرتبط بعلاقة طردية مع الدين العام، بمعنى زيادة الإنفاق الجاري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الدين العام بمقدار (3.04)، ويُعزى هذا الارتباط إلى أن الإنفاق الجاري يُشكّل النسبة الغالبة من الموازنة العامة الذي يكون بطبيعته يتصف بالجمود مع ارتفاع الإنفاق في بيئة مالية ضعيفة وغير منتجة تصبح الحكومة غير قادرة على خفضه ما يجعلها تلجأ إلى الدين العام، كما يؤدي التوسع فيه لاسيما في ظل عدم توازنه مع نمو الإيرادات العامة إلى نشوء عجز مالي، هذا العجز يدفع الحكومة إلى اللجوء إلى الدين العام بوصفه وسيلة لتمويل التزاماتها المالية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام على المدى الطويل، وتتسق هذه العلاقة مع ما تقرره النظرية الاقتصادية التي ترى أن الدين أداة لتمويل العجز، خاصة عندما يكون الإنفاق العام مرتفع وغير قابل للتخفيض ويقابل ذلك محدودية الإيرادات العامة.

7. وجود أثر سالب ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط والدين العام في الأجل الطويل، مما يعني سعر النفط يرتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام، بمعنى إن زيادة سعر النفط بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الدين العام بمقدار (2720.37-)، يعزى هذا الاتجاه العكسي إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تراجع حاد في الإيرادات العامة، الأمر الذي يُفاقم من الحاجة إلى اللجوء إلى الدين العام لسد العجز المالي، يعود ذلك إلى الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة مقابل ضعف الإيرادات غير النفطية، مما يجعل البنية المالية للحكومة شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتنسجم هذه العلاقة مع ما تؤكدته النظرية الاقتصادية التي تُظهر أن الصدمات النفطية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول الريعية في تمويل التزاماتها دون اللجوء إلى الدين العام.

8. وجود أثر سالب ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات النفطية والدين العام في الأجل الطويل، مما يعني الإيرادات النفطية ترتبط بعلاقة عكسية مع الدين العام، بمعنى إن انخفاض الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الدين العام بمقدار (1.02-)، عند زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية تنقلص الإيرادات العامة، بينما تبقى الالتزامات المالية للحكومة قائمة، مما يؤدي إلى تمويل العجز عبر أدوات الدين العام، وتُعزى هذه العلاقة إلى الاعتماد البنوي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة في ظل ضعف الإيرادات غير النفطية، ما يجعل السياسة المالية شديدة التأثر بالتقلبات النفطية ويُعمق هشاشة القطاع المالي عند الصدمات الخارجية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

سادساً: إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation (LM) Test:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وكما يتضح أنموذج ARDL وفق الجدول (8) المقدر الخالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، بمعنى نقبل فرضية العدم التي تشير على (عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي) لأن قيمة (Prob. F) وقيمة (Prob. Chi-Square) فقد بلغت (0.2229) كانت غير معنوية عند مستوى (5%) ونرفض الفرضية البديلة، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة النموذج المقدر ARDL.

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM) لأنموذج هشاشة المالية العامة

اختبار (LM) للارتباط التسلسلي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM) test			
F-statistic	0.913346	Prob. F (2.13)	0.4254
Obs*R-squared	2.464059	Prob. Chi-Square (2)	0.2917
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)			

2. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test (ARCH):

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح في الجدول (9) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين، يشير من خلال قيمتي (Prob. F) و (Prob. Chi-Square) البالغة

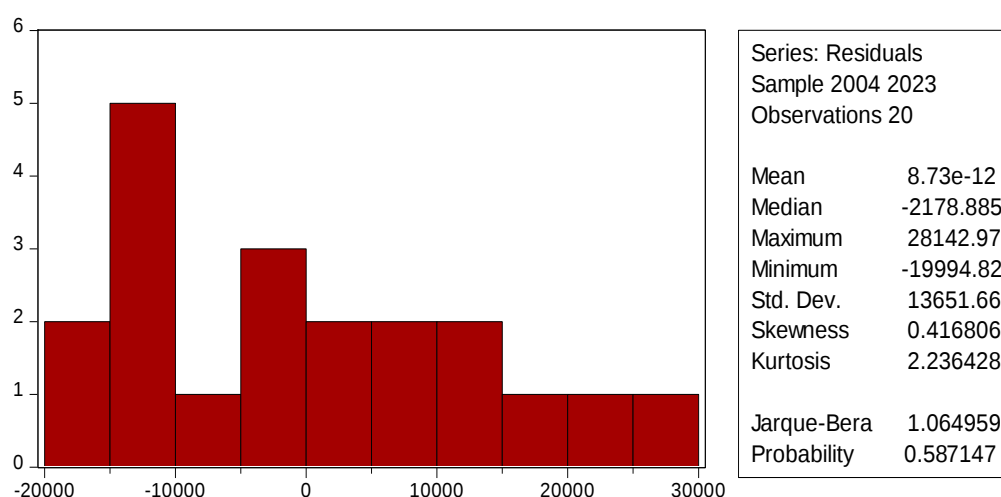
(0.0859) كانت غير معنوية عند مستوى (5%) مما يعني أن النموذج المقدر خالي من مشكلة اختلاف التباين، الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تشير على (عدم وجود مشكلة اختلاف التباين) ورفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود مشكلة اختلاف التباين)، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج النموذج المقدر ARDL.

الجدول (9) يوضح نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH لأنموذج هشاشة المالية العامة

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للتباين			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.124041	Prob. F (1.17)	0.0951
Obs*R-squared	2.949545	Prob. Chi-Square (2)	0.0859
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)			

3. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram- Normality Test

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الانموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يتضح من خلال الشكل (2) في إدناه: نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال قيمتي (Jarque- Bera) والقيمة الاحتمالية (Probability) بلغت (0.587147) كانت غير معنوية عند مستوى (5%) مما يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي) ورفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي) ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز دقة وثقة نتائج النموذج المقدر.

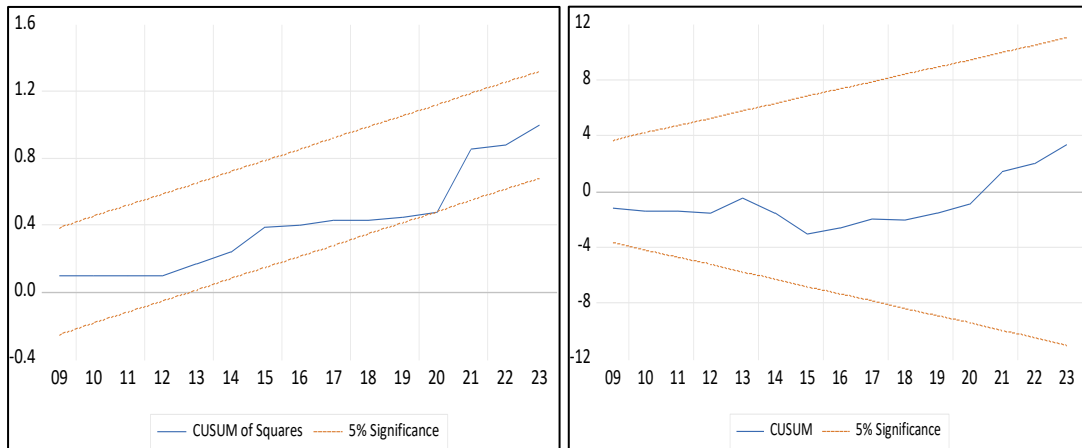


الشكل (2) يوضح اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لأنموذج هشاشة المالية العامة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

سابعًا: اختباري استقراريه النموذج (Stability Test)

يشير اختباري الاستقرار إلى استقرارية المعالم الهيكلية للنموذج من خلال الاعتماد على اختباري (المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي)، إذ يتضح من الشكل (3) بأن الخطوط الحمراء هي تمثل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، كما يمثل الخط الأزرق المجموع التراكمي للمتبقيات، وأن الاستقرار للنموذج يعتمد على أن تكون بواقي النموذج داخل الحدود الحرجة الحمراء، لذلك يتضح بأن النموذج كان يمتلك استقرارية عالية خلال المدة.



الشكل (3) يوضح نتائج اختباري المجموع التراكمي للبواقي للنموذج هشاشة المالية العامة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبت التحليل أن سعر النفط يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الدين العام، إذ أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة النفطية، وبالتالي تقليص الحاجة إلى الدين العام، في حين أن انخفاضها يزيد العجز ويفاقم من مستويات الدين.
2. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإيرادات النفطية والدين العام، حيث يؤدي ارتفاع الإيرادات النفطية إلى تقليص فجوة التمويل ويحد من نمو الدين، بينما انخفاضها يوسع فجوة العجز ويزيد من اللجوء إلى الدين العام.
3. توصل البحث إلى أن عجز الموازنة العامة يرتبط طردياً بالدين العام، فكلما ازداد عجز الموازنة العامة أدى إلى زيادة الدين العام، والعكس صحيح، مما يعكس طبيعة التمويل بالعجز كأحد المحركات الرئيسة لنمو الدين العام في العراق.
4. كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الجاري والدين العام، إذ أن التوسع في الإنفاق الجاري، مما يفاقم الضغوط على الموازنة ويزيد الحاجة إلى تمويلها بالدين العام.
5. هذه النتائج تؤكد أن هشاشة المالية العامة في العراق تتغذى من خلال حلقة مزدوجة: فالتقلبات الخارجية (أسعار النفط) تولد صدمات على الإيرادات، بينما الاختلالات الداخلية (الإنفاق الجاري) تضغط على جانب الإنفاق العام، وفي كلا الحالتين تكون النتيجة النهائية مزيداً من الاعتماد على الدين العام.

ثانيًا. التوصيات:

1. تقليل أثر تقلبات أسعار النفط عبر إنشاء صندوق سيادي يستخدم فوائض الإيرادات النفطية في سنوات الارتفاع لتمويل العجز عند انخفاض الأسعار.
2. توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي، مكافحة التهرب الضريبي، وتفعيل الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة بما يحد من العلاقة العكسية بين الإيرادات النفطية والدين العام.
3. ضبط عجز الموازنة العامة عبر تبني سياسات مالية منضبطة تركز على قواعد مالية واضحة تحدد سقف العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يضمن عدم تحوله إلى محرك أساسي لنمو الدين.
4. إعادة هيكلة الإنفاق الجاري من خلال ترشيده وتخفيض نسبته من إجمالي الإنفاق العام، والتركيز على تحويل الموارد نحو الإنفاق الاستثماري المنتج الذي يساهم في خلق نمو اقتصادي يقلل الاعتماد على الدين.
5. تبني إطار مالي متوسط الأجل يربط بين الإيرادات المتوقعة، وسقوف الإنفاق، ومستويات الدين العام، بما يقلل من هشاشة المالية العامة أمام الصدمات النفطية.
6. تعزيز الشفافية والانضباط المالي في إدارة الدين العام والإنفاق الجاري، بما يدعم ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين ويخفض تكلفة الدين العام.

References:

- إبراهيم، هالة علي محمد، (2017)، أثر السياسة المالية في عجز الموازنة العامة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- أبو مصطفى، محمد مصطفى، (2009)، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية -التجارة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
- إسماعيل، ميثم العبيي وهذال، أحمد حامد جمعة، 2019، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 113.
- تقار، عبد الكريم، (2014)، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
- جراح، نعيم صباح، (2022)، قياس وتحليل أثر المديونية الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية العراقية للمدة (2009-2019)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد 14، العدد 1.
- داغر، محمود محمد وسلمان، محمد صالح، ولفته، حسن حازم، (2019)، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 113.
- ريمة، العابد، (2016)، حوكمة الصناديق الثروة السيادية وشفافية أعمالها، كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، عدد 45.
- زكي، رمزي (1987)، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- سالم، علي عبد الهادي، (2012)، "نمو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الأنبار، مجلد 4، العدد 9.
- السامرائي، سعيد عبود، 1996، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، النجف الأشرف.
- الشاذلي، أحمد شفيق، (2014)، "الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه"، صندوق النقد العربي، منشورات فصلية، أبو ظبي.
- الشمراي، غادة شهير، (2010)، متطلبات إصلاح وتطوير الموازنة العامة، جامعة سعود عبد العزيز، السعودية.
- صادق، علي توفيق، ونبيل عبد الوهاب، (1999)، سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية"، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
- العاني، عماد محمد علي، (2018)، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتب العراق للطباعة والنشر.
- العضايلة، راضي، عمرو، حسن، القرالة، حذيفة، (2015)، هيكل الدين العام وتأثيره على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2.
- قناوي، عزت، (2006)، المالية العامة، دار العلم والنشر والطباعة، مصر، الفيوم.

كروجمان، بول، (2015)، "انهو هذا الكساد الآن"، ترجمة أمبابي، أميرة أحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

كريم، بوروشة، (2019)، دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

García, A. and Ramajo, J. (2003) Fiscal policy and private consumption behaviour: the Spanish case, *Empirical Economics* (forthcoming)

Hugo van Driel, Financial fraud, scandals, and regulation,(2019): A conceptual framework and literature review, *Business History*, 61:8, 1259-1299,

Dincecco, M. (2009). "Fiscal Centralization, Limited Government, and Public Revenues in Europe, 1650-1913." *Journal of Economic History*, 69: 48-103.

Lagunoff, Roger, and Stacey, Schreft,(1998), A Model of Financial Fragility, the Federal Reserve Bank (Kansas.

Panizz, U. (2008), Domestic and external public debt In Developing United Nations Conference on trade and Development, 188: 1-16.

Yilmaz, Y., Hoo, S., Nagowski, M., Rueben, K., & Tannenwald, R. (2006) Measuring fiscal disparities across the US states: a representative revenue system/representative expenditure system approach, fiscal year 2002. Federal Reserve Bank of Boston, New England Public Policy Center Working Paper, (06-2).

آراء مبرمان النحويّة – ت 345 هـ -

Grammatical Opinions of the Two Parliamentarians

Bilal Challob Jasim ¹

© 2025 The Author(s). This open access article is distributed under a Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license.

Abstract

This research aims to shed light on a renowned grammarian whose name is widely known in grammar books. However, he has been neglected. Perhaps the reason for this is that his writings have not reached us, leaving researchers to rely on his own opinions. The importance of this research lies in encouraging writing about individuals rarely mentioned in grammar books. Their opinions do not exceed the fingers of one hand, and they are not few in number, and among them is Sheikh Abu Bakr Mubraman, who lived in a time when he was a contemporary of the great scholars of the Basra and Kufa schools. It is of utmost importance that there is a researcher who collected his linguistic opinions, and success comes from God.

Keywords: *His Life, His Morals, His Teachers, His Grammatical Opinions.*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء عن عالم نحوي كبير ذاع صيته، وانتشر اسمه بين ثنّاي كتب النحو؛ إلا أنّ يد الإهمال طالته، ولعل السبب في ذلك عدم وصول مؤلفاته إلينا ليتمكن الباحث إلى آراءه، وتكمن أهمية هذا البحث إلى التشجيع في الكتابة عن أشخاص قلما نجد لهم ذكرا في الكتب النحوية، أو آرائهم لا تتعدى أصابع اليد، وهم ليس بالعدد القليل، ومن بينهم الشيخ أبي بكر مبرمان الذي عاش في زمن عاصر فيه كبار علماء المدرستين البصرية والكوفية، ومن الأهمية بمكان أن هناك باحث جمع آراؤه اللغوية، ومن الله التوفيق.

الكلمات المفتاحية: حياته، أخلاقه، شيوخه، آراؤه النحوية.



<http://dx.doi.org/10.47832/Erbil.Conf2-6>



¹ M.M. 'College of Media 'Iraqi University 'Iraq bilal.c.jasim@aliraqia.edu.iq

المُقَدِّمَةُ

لما كان لسان العرب خير الألسنة ، ولغتهم أحسن اللغات ، لنزول القرآن بلسانهم ، وشهادته لهم ببيانهم ، كانت اللغة العربية وما زالت المتفردة بين اللغات وصاحبة الصولة في ميدان الفصاحة والبلاغة والإبداع ، فانبرت لها أقلام الأعداء والأصدقاء ، ليسطروا ما يثلج الصدور من روائع الكلم وبدائع القول ، كيف لا ؟ وهي العروس التي تزف مع كل نتاج لغوي يبدعه أبنائها .

ولما كانت اللغة العربية هذه المكانة ، أنعم الله علينا أن سرنا في طريق دراستها والكشف عن درر أسرارها ، فأحببت أن يكون بحثي عن عالم لطالما طالته يد النسيان على الرغم من وروود اسمه في ثنايا كتب النحو ، وبعد البحث والتقصي عمّا يمكن دراسته ، أحببت أن أجمع بعضاً من آراء أبي بكر مبرمان لأدرسها ومن الجدير بالذكر أن هناك دراسة عن مبرمان جمع فيها الباحث آراؤه اللغوية ومن الله التوفيق

حياته:

هو أبو بكر مُحَمَّد بن علي إسماعيل لَقَبَهُ الْمُبَرِّدُ ب (مَبْرَمَان) لِكَثْرَةِ مُلَازِمَتِهِ لَهُ ، فَاشْتَهَرَ بِهَذَا اللَّقَبِ حَتَّى غَلَبَ عَلَى اسْمِهِ الْأَصْلِي وَكَنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ (2) وَلِدَ فِي طَرِيقِ رَامَهْرَمَزٍ ، وَيُطَلَّقُ عَلَيْهِ لَقَبُ (الْأَرْمِي) ، مَنْزِلٌ مِنْ سَوَاقِ الْأَهْوَازِ وَرَامَهْرَمَزٍ (3) وَفِيهَا يَقُولُ مَبْرَمَانُ:

مَنْ كَانَ يَأْتُرُ عَنْ آبَائِهِ شَرَفًا فَأَصْلَنَا أَرْمُ أَصْطَمُهُ الْخُوزِ (4)

تَتَلَمَّذَ لَدَى الْمُبَرِّدِ وَأَكْثَرَ مِنْ مُلَازِمَتِهِ قَالَ ابْنُ الْمُبَرِّدِ: ((تَلَامِيذُ أَبِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا: الْكَلَابِزِيُّ يَقْرَأُ عَلَى أَبِي ثُمَّ يَقُولُ: قَالَ الْمَازِنِيُّ فَيَعْلُو ، وَالْآخَرُ مَبْرَمَانُ يَقْرَأُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ: قَالَ الرَّجَاجُ فَيَسْفَلُ)) (5) ، الْمُبَرِّدُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ الشَّامِيِّ ، وَهُوَ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الْعِلْمِ وَغَزَاةِ الْأَدَبِ وَكَثْرَةِ الْحِفْظِ وَفَصَاحَةِ اللِّسَانِ وَبِرَاعَةِ الْبَيَانِ قَرَأَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ عَلَى الْجُرْمِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ وَتَصَانِيفُهُ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ ، مِنْ أَشْهَرِهَا (الْمُقْتَضَبُ) وَ(الْكَامِلُ) تُوفِيَ سَنَةَ 286 هـ (6).

أَخْلَاقُهُ:

شَخْصِيَّةُ مَبْرَمَانٍ تَتَصَفُّ بِصِفَاتٍ بَعِيدَةٍ عَنْ سَمَةِ الْعُلَمَاءِ لِذَا كَانَ تَلَامِيذُهُ قَلِيلِينَ وَلَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ فِي كُتُبِ الْخَالِفِينَ وَحَتَّى السِّيَرَا فِي وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ كَانَا مِنْ تَلَامِيذِهِ مَبْرَمَانُ لَكِنَّمَا لَمْ يُكْتَرَا مِنْ ذِكْرِهِ وَقَلَّةُ ذِكْرِ آرَاءِ مَبْرَمَانِ النَّحْوِيَّةِ وَإِذَا قِيسْتُ آرَأُهُ فِي كُتُبِ النَّحَاةِ الْمَطْبُوعَةِ بِآرَاءِ شَيْوَحِهِ مِثْلَ الْمُبَرِّدِ وَالرَّجَاجِ ، أَوْ تَلَامِيذِهِ مِثْلَ السِّيَرَا فِيٍّ أَوْ الْفَارِسِيِّ لَتَبَيَّنَ لَنَا قِلَّةُ ذِكْرِ مَبْرَمَانٍ (7).

وَكَانَ مَبْرَمَانُ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْمَكَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي وَصَلَ لَهَا سَيِّءُ الْأَخْلَاقِ وَتَذَكَّرُ كُتُبُ التَّرَاجِمِ أَمْثَلَهُ لِذَلِكَ مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْبَذُورَ عَلَى رُؤُوسِ الْعَامَّةِ أَثْنَاءَ تَرْجَالِهِ وَيُسَبِّبُ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَشَاكِلِ لِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْحَمَّالِينَ حَتَّى هَجَاهُ ابْنُ لَنَكْ وَهُوَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ فَقَالَ فِيهِ (8):

2 - طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ: الزَّيْدِيُّ، 114.
3 - مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ: يَاقُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَمُوي، 194.
4 - مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (أَزْم) 169/ 1 وَأَصْطَمَةُ: وَسْطٌ ، وَالْخُوزُ: هِيَ بِلَادُ خُوزِسْتَانِ.
5 - يُنَظَرُ: الْحِجَّةُ لِلْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، 29، طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ، الزَّيْدِيُّ، 83.
6 - طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ: الزَّيْدِيُّ، 101.
7 - مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، 2573/ 6.
8 - يُنَظَرُ: الْوَسِيطُ فِي تَارِيخِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَسْمَرِ 123، وَ إِرْشَادُ الْأَرِيبِ 2573/6.

صُدَاعٌ مِنْ كَلَامِكَ يَغْتَرِينَا وما فيه لمستمع بيان⁽⁹⁾

مكابرة ومخرقة وبهت لقد ابرمتنا يا مبرمان

شيوخه :

لَمْ تَذْكُرِ الْمَصَادِرَ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ شَيْخٍ مَبْرَمَانَ إِلَّا اثْنَيْنِ، وَهُمَا مِنْ أَكْبَرِ النُّحَاةِ فِي عَصْرِهِ وَهُمَا الْمُبَرِّدُ وَالرَّجَاجُ، وَتَشِيرُ الْمَصَادِرُ إِلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الْأَخْذِ عَنِ الرَّجَاجِ⁽¹⁰⁾.

لَزِمَ مَبْرَمَانَ شَيْخَهُ مُلَازِمَةً لَصِيقَةً، نَهَلَ مِنْ عِلْمِهِ وَعَلَّ، وَاقْتَبَسَ مِنْ فَضْلِهِ، وَأَكْثَرَ مِنْ سُؤَالِهِ حَتَّى تَصَابِقَ مِنْهُ الْمُبَرِّدُ وَلَقَبَهُ بِ (مَبْرَمَانَ)، وَكَانَ لِلرَّجَاجِ تَأْثِيرٌ كَبِيرٌ عَلَيْهِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَبِسُ مِنْ آرَائِهِ، اشتهر مبرمان في بغداد وذاع صيته وخرج منها قاصداً الأهواز حيث اشتغل هناك بالتعليم إلا أنه لا يُكْثِرُ مِنَ الْإِقَاءِ الدُّرُوسِ وَكَانَ يَأْخُذُ أَجْرًا ضَخْمًا مُقَابِلَ خِدْمَاتِهِ فَيُرَوَى أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ كِتَابَ سَبْيُوهِ إِلَّا بِمَائَةِ دِينَارٍ وَكَانَ يَأْخُذُ أَجْرَةً مِنْ طُلَّابِهِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ نُحَاةِ بَغْدَادِ الْمَائِلِينَ لِلْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ وَمِنْ تَقَارِبِهِ مَعَ الْبَصْرِيِّينَ تَتَلَمَّذُهُ عَلَى يَدِ الْمُبَرِّدِ وَشَرَحَهُ لِكِبَارِ الْبَصْرِيِّينَ كَسَبْيُوهِ وَالْأَخْفَشِ نَبَغٌ مِنْ طُلَّابِهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَأَبُو سَعِيدِ السَّيرَافِيِّ تَوَفَّى مَبْرَمَانُ سَنَةَ 345 هـ فِي دِمَشْقَ وَقِيلَ: 326 هـ فِي الْأَهْوَازِ⁽¹¹⁾.

وَحَفِظَ لَنَا أَبُو حَيَّانَ بَعْضًا مِنْ سُؤَالَاتِ مَبْرَمَانَ لِشَيْخِهِ الْمُبَرِّدِ، اذْكُرْ مِنْهَا هَذَيْنِ السُّؤَالَاتِ دَلِيلًا عَلَى مُلَازِمَتِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ مَبْرَمَانُ: سَأَلْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَحْذِفَ مِنْ (مُحَيِّي) لاجتماعِ الياءاتِ، قَالَ: لَا؛ لِأَنَّ (مُحَيِّي) جَاءَ عَلَى فَعْلِهِ وَاللَّامُ تُعْتَلُّ فِي الْفَعْلِ وَالِاخْتِيَارُ عِنْدِي (مُحَيِّي)⁽¹²⁾، وَسُؤَالُ مَبْرَمَانَ يَدُورُ حَوْلَ النَّسَبِ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي خَامِسُهُ يَاءٌ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ مِنْ مُحَيِّي لاجتماعِ الياءاتِ، وَأَجَابَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ لَا يُجَوِّزُهُ لِأَنَّ (مُحَيِّيًّا) الَّذِي هُوَ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ (حَيًّا) بِالتَّضْعِيفِ جَاءَ عَلَى فَعْلِهِ، وَاللَّامُ تُعْتَلُّ كَمَا تُعْتَلُّ فِي الْفَعْلِ، وَالِاخْتِيَارُ عِنْدَهُ (مُحَيِّي) أَي: بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ حَتَّى لَا يَجْمَعَ حَذْفًا بَعْدَ حَذْفٍ⁽¹³⁾. وَمُعْظَمُ مُؤَلَّفَاتِ مَبْرَمَانَ تَدُورُ حَوْلَ كِتَابِ سَبْيُوهِ نَسْخًا وَشَرَحًا لَهُ وَلِشَوَاهِدِهِ، وَكَانَ مَبْرَمَانُ يُكْثِرُ مِنْ آرَائِهِ شَيْخِيهِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ وَأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَاجِ.

آراؤه النحوية:

إِنَّ كُتُبَ مَبْرَمَانَ لَمْ تَصِلْ إِلَيْنَا، وَمَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ آرَائِهِ النَّحْوِيَّةِ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ أَقْوَالًا مُتَنَازِعَةً فِي بَطُونِ الْكُتُبِ وَيَعْسُرُ عَلَى مَنْ تَتَبَعَهَا جَمْعُهَا وَعَلَى عُسْرِهَا فَهِيَ قَلِيلَةٌ بِالْقِيَاسِ إِلَى آرَائِهِ مُعَاصِرِيهِ، وَقَدْ أَسَدَّتْ إِلَيْنَا فَهَارِسُ الْكُتُبِ الْمُحَقِّقَةُ يَدًا؛ إِذْ اسْتَطَعْنَ جَمْعَ الْآرَاءِ ل (مَبْرَمَانَ).

الرأي الأول: المفعول الثاني ل (رأى) في قول الفرزدق:

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رَتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ

على خَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (14)

9 - بغية الوعاة، 1/ 176.

10 - مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ 6/ 2573، بغية الوعاة 1/ 175.

11 - ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، 6/ 2574.

12 - إرتشاف الضرب من لسان العرب، 2/ 606.

13 - شرح شافية ابن الحاجب 2/ 45.

14 - ديوان الفرزدق، 719/2، الكتاب، سيبويه، 1/ 346.

يَذْهَبُ مَبْرَمَانُ إِلَى أَنْ (لَا أَشْتَمُ) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ (تَرْنِي)، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ⁽¹⁵⁾، وَهُوَ رَأْيِي اعْتَرَضَ عَلَيْهِ تَلْمِيزُهُ السِّرَافِي، ذَاكِرًا أَنَّ (عَاهَدْتُ)، فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَقَدْ تَمَّ الْمَفْعُولَانِ⁽¹⁶⁾، مُعْرِبًا (لَا أَشْتَمُ) فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ حَالًا لِلْمَصْدَرِ (خَلْفَةً) الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وَخَرَجَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ بِإِعْرَابِهِ (لَا أَشْتَمُ) حَالًا لِلضَّمِيرِ فِي عَاهَدْتُ، وَالتَّقْدِيرُ: عَاهَدْتُ رَبِّي لَا شَاتِمًا وَلَا خَارِجًا⁽¹⁷⁾.

الرأي الثاني: جَوَزَ مَبْرَمَانُ دُخُولَ حَرْفِ الْعَطْفِ (الفاء) عَلَى (إِذَا) الْفُجَائِيَةِ فِي مِثْلِ: خَرَجْتُ إِذَا السَّبُعُ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي أَيْضًا، لِلنُّحَاةِ ثَلَاثَةُ آرَاءٍ فِي (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ)⁽¹⁸⁾: أَوَّلُهَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ وَابْنِ جَنِّي. وَثَانِيهِمَا: أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجَّاحِ. وَثَالِثُهَا: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ وَهُوَ قَوْلُ مَبْرَمَانَ.

وَأَوَّلَى هَذِهِ الْآرَاءِ بِالصَّوَابِ هُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهَا زَائِدَةٌ⁽¹⁹⁾؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ حُكْمُهُ أَنْ يَطْرَحَ وَلَا يَخْتَلَّ الْمَعْنَى، وَأَمَّا مَنْ قَالَ أَنَّ الْفَاءَ دَخَلَتْ عَلَى الْكَلَامِ عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ فَلَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ) لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَلَا الْجَزَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ حَالٍ مَاضِيَةٍ وَالشَّرْطُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ الْإِسْتِقْبَالِ⁽²⁰⁾، وَمَذْهَبُ مَبْرَمَانَ فِي أَنَّ (الفاء) عَاطِفَةٌ فَهُوَ قَوْلٌ مُتَهَاوٍ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ (خَرَجْتُ) الْمَعْطُوفُ عَلَيْهَا مَتَكُونَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَالْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ (إِذَا زَيْدٌ) جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ (إِذَا)؛ وَالْمَعْطُوفُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَظِيرَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَا تُعْطَفُ جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ عَلَى فِعْلِيَّةٍ وَقَدْ يَجُوزُ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ (الواو) مَا لَا يَجُوزُ مَعَ الْفَاءِ لِقَوْنِهَا وَاتِّسَاعِهَا وَتَصَرُّفِهَا مَا لَا يَجُوزُ مَعَ الْفَاءِ فَنَحْنُ نَقُولُ قَامَ أَحْمَدُ وَأَخَوُكُ زَيْدٌ⁽²¹⁾.

الرأي الثالث: وَقَوْعُ الْفِعْلِ الْمَاضِي خَبَرًا لَ (لَعَلَّ) لِلتَّرَجِي فِي الْمَحْبُوبِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)⁽²²⁾ وَلِلْإِشْفَاقِ فِي الْمَحْذُورِ الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِالتَّوَقُّعِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوْحَى إِلَيْكَ)⁽²³⁾ مَنَعَ مَبْرَمَانُ وَقَوْعُ الْفِعْلِ الْمَاضِي خَبَرًا لَ (لَعَلَّ)⁽²⁴⁾، وَلَمْ تُذَكِّرِ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا مَنَعَ مَبْرَمَانُ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (لَعَلَّ) لِلتَّرَجِي، وَالتَّوَقُّعُ لِلَّذِينَ يَكُونَانِ لِلْمُسْتَقْبَلِ، أَيْ لَمَّا يَتَجَدَّدُ وَيَتَوَلَّدُ، لَا لَمَّا انْقَضَى وَتَصَرَّمَ، فَإِذَا جَاءَ الْخَبَرُ فَعَلًا مَاضِيًا، فَقَدْ أَخْبَرَتْ عَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ فِيهِ، وَاسْتَحَالَ مَعْنَى التَّوَقُّعِ لَهُ⁽²⁵⁾.

الرأي الرابع: اختلفت النُّحَاةُ فِي تَحْدِيدِ عَدَدِ (البِضْعِ) عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا الرَّبِيدِيُّ فِي كِتَابِهِ (تَاجُ الْعُرُوسِ) وَهِيَ:

- 1- مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى التَّسْعِ.
- 2- مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْخَمْسِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ.
- 3- مَا بَيْنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ، وَيُرْوَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضًا.

15 - شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي 2 / 72.

16 - ينظر: المصدر نفسه، 6، 24.

17 - ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 2 / 59.

18 - سير صناعة الأعراب، 1/260.

19 - ينظر: المصدر نفسه، 1/260.

20 - ينظر: المصدر نفسه، 1/262.

21 - شرح أبيات مغني اللبيب 1 / 66 7.

22 - سورة الطلاق، الآية 1.

23 - سورة هود، الآية 12.

24 - ارتشاف الطرب، 3 / 1241.

25 - دُرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ، الْحَرِيرِي ص 38.

4- من أربع إلى تسع، وهو اختيار ثعلب.

5- أو هو سبع، كما نص عليه أو عبدة واستدل بقوله تعالى: (بضع سنين) (26)

والأشهر هو القول الأول من ثلاث إلى تسع وحكمه تأنيثاً وتذكيراً في الأفراد والتركيب حكم (تسع وتسعة) تقول: بضعه رجال وبضع نساء.

ذهبت مبرمان في حواشيه في كتاب سيبويه (27)، إلى أن البضع ما بين العقدين من واحد إلى عشرة، ومن أحد عشر إلى عشرين، أي: أنه لا يستعمل فيما زاد على العشرين، وهو رأي لم يسلم من النقد، فقد جاءت شواهد موثقة على مجيئه فيما زاد على العشرين، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان) (28).

الرأي الخامس: قال مبرمان: سألت أبا إسحاق عن (مسلمين) في من قال: (مسلمين) هل يجوز جمعه بالواو والنون قال: لا، لأنني لا أدخل علامتي جمع ولو كان ذلك بكان (مسلمين) فكان يكون لما لا نهاية له.

ومن تركيب اسناد، نحو: تأبط شراً، أو مزج (معدى كرب) وسيبويه خلافاً لمن أجاز سيبويه فيقولون: ك سيبويهون أو سيبون.

الرأي السادس: قال أبو بكر مبرمان: سألت أبا العباس هل يجوز أن يحذف من (محيي) لاجتماع الياءات، قال: لا؛ لأن (محيي) جاء على فعله واللام تعتل في الفعل والاختيار عندي (محيي)، وسؤال مبرمان يدور حول النسب إلى الاسم الذي خامسه ياء هل يجوز أن تحذف من محيي لاجتماع الياءات، وأجاب المبرد أنه لا يجوز لأن (محيي) الذي هو اسم فاعل من (حيا) بالتضعيف جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل في الفعل، والاختيار عنده (محيي) أي: بأربع ياءات حتى لا يجمع حذفاً بعد حذف..

الرأي السابع: قال في حواشيه: قال المبرد يجوز النحويون (شاهات) قال المبرد وهذا خطأ ويجوزون أيضاً (شفات ، أمات) والصحيح أن هذا لا يجوز ولا يسمع منه شيء.

الرأي الثامن: الوقف على (إذن):

للنحاة آراء في الوقف على (إذن):

منهم من قال إنها تكتب بالألف وقفاً ووصلاً، وهو قول الجمهور (29)، وشايعهم ابن مالك بقوله:

وَأُشِبِّهَتْ (إِذْنَ) مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ (30)

وعلموا ذلك أنها أشبهت الأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف، فصارت كالتنوين في مثل: (دماً) و (يداً) في حال النصب (31).

26 - سورة يوسف، من الآية 42.

27 - ارتشاف الضرب، 2 / 2757.

28 - صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، 1 / 20.

29 - رصف المباني في شرح حروف المعاني، 155.

30 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 2 / 509.

31 - مغني اللبيب 1 / 21.

ومنهم من قال تُكْتَبُ (إِذْنٌ) وَقَفًا وَوَصْلًا بِالنُّونِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ وَالْمَازِنِيِّ (32)، وَرَجَّحَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ (33)، وَبَالِغُ الْمُبَرِّدُ فِي دَمٍّ مَنْ وَقَفَ عَلَى (إِذْنٍ) بِالْأَلْفِ بِقَوْلِهِ: ((أَشْتَهِي أَنْ أَكُونَ يَدَ مَنْ يَكْتُبُ (إِذْنٌ) بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ: أَنْ وَلَنْ، وَلَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ فِي حَرْفٍ)) (34).

وَعِلَّةُ كِتَابَتِهَا بِالنُّونِ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا حَرْفٌ، وَنُونُهَا أَصْلِيَّةٌ، فَهِيَ كَ (عَنْ) وَ (أَنْ) وَ (لَنْ)؛ وَمَالَ مِبرمانُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ وَحَسَّنَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَارَ كِتَابَتَهَا بِالْأَلْفِ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ مُلْغَاةً غَيْرَ عَامِلَةٍ، وَكَتَابَتُهَا بِالنُّونِ إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً وَهُوَ رَأْيُ الْفَرَّاءِ (35).

الرأي التاسع: منع صيغة مُنتهى الجموع من الصَّرفِ إذا سُمِّيَ بِهِ:

صيغة مُنتهى الجموع: هي كُلُّ جَمْعٍ كَانَ بَعْدَ أَلْفٍ تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةً أَحْرَفٍ وَسَطُهَا سَاكِنٌ كَ (دِرَاهِمٍ) وَ (دَنَانِيرٍ). يَذْهَبُ مِبرمانُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ رَجُلٌ بِصِيغَةِ مُنتهى الجموع كَ (مَسَاجِدٍ) فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرفِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً (36) وَذَكَرَ مِبرمانُ أَنَّ مَنَعَ (مَسَاجِدٍ) مِنَ الصَّرفِ مَعْرِفَةً هُوَ اتِّفَاقُ النُّحَاةِ قَبْلَهُ، وَالْعِلَّةُ فِي مَنَعِ صَرْفِهِ مَا فِيهِ مِنَ الصَّيْغَةِ، وَقَبْلَ قِيَامِ الْعِلْمِيَّةِ مَقَامَ الْجَمْعِ ثُمَّ ذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا نُكِّرَ فِيهِ خِلَافًا.

أ- أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ لِمَقَامِ الصَّيْغَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ (37).

ب- أَنَّهُ يَنْصَرَفُ لِفَوَاتٍ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْجَمْعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ (38).

ج- وَعَنِ الْأَخْفَشِ قَوْلَانِ بِصَرْفِهِ وَمَنَعِهِ مِنَ الصَّرفِ (39)، وَقَدْ رَجَّحَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ بَعْدَ الصَّرفِ.

الرأي العاشر: التَّسْمِيَةُ بِ (عَاقِلَةٍ لَبِيْبَةٍ) بَيْنَ الصَّرفِ وَمَنَعِهِ، وَذَكَرَ مِبرمانُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِ (عَاقِلَةٍ لَبِيْبَةٍ) قُلْتَ: (عَاقِلَةُ لَبِيْبَةٍ) أَيْ عَلَى طَرِيقَةِ التَّرْكِيْبِ وَجَعَلِ اللَّفْظَيْنِ لَفْظًا وَاحِدًا مِثْلَ (حَضْرَمُوتٍ) نَوْنَتُهُ وَصَرْفَتُهُ، وَإِذَا سَمَّيْتَهُ بِ (عَاقِلَةٍ) وَحَدَّاهَا قُلْتَ: هَذَا عَاقِلَةٌ قَدْ جَاءَ، بِمَنَعِهِ مِنَ الصَّرفِ، وَجَوَّزَ أَيْضًا صَرْفَهُ، فَيُقَالُ: هَذَا عَاقِلَةٌ قَدْ جَاءَ.

وَفِي رَأْيِهِ هَذَا مُقْتَفًى شَيْخُهُ الرَّجَاجُ فِي كِتَابِهِ (مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ) (40)، إِلَّا أَنَّ الرَّجَاجَ قَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ وَلَمْ يَذْكُرْهَا مِبرمانُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ.

وَالْعِلَّةُ عِنْدَ الرَّجَاجِ فِي صَرْفِ (عَاقِلَةٍ لَبِيْبَةٍ) أَنَّهُ حُكِيَتْ النُّكْرَةُ وَطَالَ الْأِسْمُ، وَالْعِلَّةُ فِي مَنَعِ الصَّرفِ فِي نَحْوِ (هَذَا عَاقِلَةٌ قَدْ جَاءَ) أَنَّ الْأِسْمَ قَصُرَ وَصَارَ مَعْرِفَةً، وَفِي تَجْوِيزِ صَرْفِهِ أَنَّكَ تَقْصِدُ إِلَى حِكَايَةِ نِكْرَتِهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (هَذَا الَّذِي يُقَالُ فِي اسْمِهِ عَاقِلَةٌ قَدْ جَاءَ) فَأُضْمِرَتْ بَعْضُ الصَّلَةِ.

32 - مغني اللبيب 1 / 21.

33 - شرح جُمَلِ الرَّجَاجِي 2 / 170.

34 - شرح همع الهوامع 6 / 307، 3.

35 - شرح الجُمَلِ، ابْنُ عَصْفُورٍ، 2 / 170.

36 - ارتشاف الضرب، 2 / 853.

37 - الكتاب، 3 / 227.

38 - الْمُقْتَضِبُ 3 / 345.

39 - معاني القرآن، الْأَخْفَشُ، 1، 355.

40 - مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ 162.

الرأي الحادي عشر: اللام الموطئة للقسم، وهي اللام التي تدخل في أداة الشرط، وتغني عن القسم وتنبيء به، ليؤذن أن الجواب له لا للشرط، كقوله تعالى: (وَلَيْنَ نَّصْرُوهُمْ لَيُولُنَّ الْأَدْبَارَ) (41).

ولميرمان رأي نقله عنه أبو سعيد السيرافي - مثل: لئن زرتني لأزورك، بأن يجعل هذه الجملة على تقدير قسمين بمعنى: والله إن زرتني والله لأزورك.

ولعل مبرمان كان يذهب إلى أن الجواب للشرط وإن تقدم عليه القسم، غير أن جواب الشرط يكون مجموع قسم آخر مقدر وجوابه، وعلى هذا فالتقدير في مثل قولهم (لئن زرتني لأزورك): والله إن زرتني فوالله لأزورك، فجواب الشرط هو (فوالله لأزورك) وجواب القسم الآخر هو: الشرط وجوابه معاً (إن زرتني فوالله لأزورك).

الرأي الثاني عشر: دخول الشرط على المضي:

رؤي بيت الفرزدق:

أَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا فُتَيْبَةَ حُرَّتَا جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ (42)

وقد عاب مبرمان كسر همزة (إن) في البيت، متوهماً أنه إذا كسرت فلا يجوز أن يكون أذنا فتيبة محزنتين؛ لأن (إن) توجب المستقبل⁴³، وزفض مبرمان لرواية كسر الهمزة لم يرصه أكثر النحاة، فقد قالوا إن الفرزدق لم يقل هذا البيت إلا بعد قتل فتيبة وحز أذنيه، وحججهم أن لفظ الشرط قد يقع لما هو في معنى المضي كقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتَ حِجَابَهُمْ بَعِينَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شَهَابٍ (44)

فقال: إن يقتلوك وقد قُتِلَ.

وحمل ابن هشام البيت على وجهين (45):

أحدهما: أن يكون على معنى التبيين، أي: أغضب إن تبين في المستقبل أن أذني فتيبة حُرَّتَا فيما مضى. وقاس عليه قول الآخر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ (46)

أي: إن يفتخروا بسبب قتلِكَ، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

وخلاصة المسألة أن مبرمان يرد كسر همزة (إن) في البيت ويوجب فتحها، وإيجابه هذا لا يسلم من النقد، فقد جاء في الكتاب (47): ((سألت الخليل عن قول الفرزدق:

أَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا فُتَيْبَةَ حُرَّتَا جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل، كما قبح أن تفصل بين (كي) والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على (إن)؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال)).

41 - سورة الحشر، من الآية 12.

42 - ديوان الفرزدق 2 / 855.

43 - شرح أبيات مغني اللبيب 1 / 119.

44 - تحصيل عين الذهب، الشنتمري 444.

45 - مغني اللبيب 1 / 26.

46 - أمالي ابن السجري، ص 46.

47 - الكتاب 3 / 161.

وَمَغْزَى كَلَامِ الْخَلِيلِ أَنَّ (إِنْ) فِي الْبَيْتِ لَا يَصِحُّ فَتَحُ هَمْزُهَا حَتَّى لَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَعْلِهَا بِفَاصلٍ وَهُوَ (أُذْنَا قَتِيبَةً) وَهُوَ قَبِيحٌ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ (إِنْ) هُنَا الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ؛ لَجَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَعْلِ بِاسْمٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) (48)

الرَّأْيُ الثَّالِثُ عَشَرَ: وَقَوْعُ الْفَاءِ الْعَاطِفَةِ بَعْدَ (بَيْنَ):

قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ فِي مَطْلَعِ مُعَلَّقَتِهِ:

قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (49)

يَرَى مَبْرَمَانُ أَنَّ الرِّوَايَةَ هِيَ (بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ) بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ (بَيْنَ) لَا تَأْتِي إِلَّا مَعَ (الْوَاوِ) (50)، وَتَلْخِصُ ذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةً (بَيْنَ) لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى مُتَعَدِّدٍ، سَوَاءً أَكَانَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، كَأَنْ يَكُونَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً، نَحْوُ: جَلَسْتُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ الْكَرِيمَيْنِ، وَنَحْوُ: جَلَسْتُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، أَمْ كَانَتْ تَعْدُدُهُ بِالْعَطْفِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْوَاوِ، نَحْوُ: الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَإِنْ جِئْتَ بِالْفَاءِ وَقَعَ التَّفْرِيقُ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ (51).

وَرَأْيُ مَبْرَمَانِ هَذَا كَانَ مَسْبُوقاً بِهِ، فَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْأَصْمَعِيُّ وَالزِّيَادِيُّ.

إِذْ أَنْكَرَ رَوَايَةَ (بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ) بِالْفَاءِ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَرَوَايَةَ (فَحَوْمَلِ) بِالْفَاءِ هِيَ الرِّوَايَةُ الَّتِي اشْتَهَرَتْ وَذَاعَتْ، وَاحْتَجَّ لَهَا كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ بِقَوْلِهِمْ:

1 - أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ مُضَافٍ، فَالْأَصْلُ: بَيْنَ مَوَاضِعِ الدَّخُولِ فَمَوَاضِعِ حَوْمَلِ، كَمَا جَازَ (جَلَسْتُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَالزَّهَادِ)، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّعَدُّدِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ (52).

2- أَنَّ الْفَاءَ لَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ فِي الْبِقَاعِ وَلَا فِي الْأَمْطَارِ، بِالْبَلِيلِ قَوْلُهُ فِي الْبِقَاعِ:

..... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

وَفِي الْأَمْطَارِ قَوْلُهُمْ: مُطَرْنَا بِمَكَانٍ كَذَا فَمَكَانٍ كَذَا وَإِنْ كَانَ وَقَوْعُ الْمَطَرِ فِيهِمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَرَمِيِّ.

الرَّأْيُ الثَّالِثُ عَشَرَ: إِعْرَابُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ عَدَمِ إِمْكَانِ تَسْلِيْطِ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى.

لِلِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ - وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ بَعْضُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ - إِعْرَابَانِ فِي حَالَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، هُمَا: أَوَّلًا: إِنْ أُمِكنَ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، نَحْوُ: مَا حَضَرَ التُّجَّارُ إِلَّا بِضَائِعُهُمْ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: حَضَرَتْ بِضَائِعُ التُّجَّارِ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَوْجِبُونَ النَّصْبَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِبْدَالُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالتَّمْيِيزُ يَجِيزُونَ الْإِتْبَاعَ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ إِضَافَةً إِلَى النَّصْبِ، وَيَصِحُّ عِنْدَهُمْ: مَا حَضَرَ التُّجَّارُ إِلَّا بِضَائِعُهُمْ.

ثَانِيًا: إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ، وَمَا نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ، فَحُكْمُ الْمُسْتَثْنَى هُنَا هُوَ النَّصْبُ اتِّفَاقًا، ف (مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ وَ (نَقَصَ) وَ (ضَرَّ) صِلَتُهُا، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَيْهِمَا، فَلَا يُقَالُ: زَادَ النِّقْصَ، نَفَعَ الضَّرَّ.

48 - سُورَةُ التَّوْبَةِ، مِنَ الْآيَةِ 6.

49 - دِيَوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ ص 8.

50 - خِزَانَةُ الْأَدَبِ، 6 / 11.

51 - شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّعْدِيَّةِ الْمَشْهُورَاتِ النَّحَاسِ ص 99.

52 - مُغْنِي اللَّبِيبِ 1 / 26.

لكن مبرمان في حواشيه على كتاب سيبويه ذهب إلى أن المصدر المنسبك من (ما) والفعل في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه، وما نفع زيد لكن الضر شأنه⁽⁵³⁾، وتخریج مبرمان فيه شيء من التكلف والعسر على خلاف ما ذهب إليه النحويون.

الرأي الرابع عشر: حكاية الوصف المعرف المنسوب، إذا أردت أن تحكي العلم بـ (من) إن لم يتقدم عليه عاطف، تقول لمن قال (أكرمي زيد): (من زيد؟) ولمن قال (أكرمت زيدا): (من زيدا؟) ولمن قال: (سلمت على زيد): (من زيد؟) فتحكي في العلم المذكور بعد (من) ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب.

ومن المسلمات أنه لا يحكى من المعارف إلا العلم، فلا تقول (أكرمت صديق زيد): (من صديق زيد) بنصب (صديق) بل يجب رفعه.

وإذا استفهم عن صفة العلم فحقه أن يؤتى بـ (من) ملحقة بـ (أل) والياء المشددة، لمن قال مثلاً: (قام زيد القرشي) فلم تفهم القرشي، فاستفهمت عنه بقولك: (المني؟)، وإنما صنعوا هكذا؛ لأن اللبس في العلم إنما يجيء من جهة الصفة، ألا ترى أنك لو قدرت أشخاصاً اسم كل واحد (زيد)، وأن التمييز بينها يكون أحدها قرشياً، والآخر ثقفياً، والآخر هذلياً، يكون مجيء اللبس من جهة الصفة، فلما كان اللبس آتياً من جهتها كان الاستفهام عنها أولى، فقصودوا إلى رفع هذا اللبس فأتوا بالألف واللام وياء النسب وأوقعوا بينهما (من) وزادوا همزة الاستفهام على الألف واللام فقالوا (آلمني؟)، وإنما أتوا بياء النسب؛ لأنهم لو استفهموا بالألف واللام وحدها لما عرف أنه استفهام عن صفة لعدم اختصاص الألف واللام بالصفة بخلاف الياء فهي مختصة بها، وإنما زادوا همزة الاستفهام؛ لأنهم استضعفوا دلالة (من) على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام، فأتوا بالهمزة في الأول ليقوى أمر الاستفهام، وأما الألف واللام بين الهمزة و (من) فإنما جيء بهما للدلالة على عموم الصفة.

واختلف في إطلاق هذا الحكم؛ هل هو للعاقل وغيره؟ من أجل أن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً. كان موقف مبرمان هو أن السؤال عن صفة العاقل بـ (المني) وأما غير العاقل فالسؤال عن صفيه بـ (الماي) أو (الماوي) لأنه لا يعقل، والسؤال عنه بـ (ما). والصحيح ما أطلقه سيبويه؛ لأن الأكثر في (من) أن تكون لمن يعقل، فغلبوا العاقل وصار (المني) يحتمل النسب لمن يعقل، ولما لا يعقل، ولم يسمع عن العرب ما ذكره مبرمان، وإنما قاله قياساً.

الرأي الخامس عشر: النسبة إلى الشتاء.

قيل إن (الشتاء) جمع (شتوة)، وقيل إنه مفرد على الفصل المعروف، ولهذا جمع على (أشتية)، وجمع (فعال) على (أفعلة) مختص بالمذكر، واختلف في النسبة إليه: (شتوي) فمن قال إنه مفرد كانت هذه النسبة على غير قياس، والأصل (شتائي) و (شتاوي) ومن قال إنه جمع ومفرده (شوة) فإنه ليس بشاذ، لأنه نسب إلى مفردة كصحفة و صحاف، وهو قياس.

فما موقف مبرمان من هذا الاختلاف؟ نسب إليه أبو حيان في الارتشاف أنه وجد في حواشيه على سيبويه قوله: (شتاء) جمع (شتوة) كـ (صحفة) و (صحاف). فهو يميل إلى أن النسبة على قياس ولا شذوذ بها، وهو في رأي الصواب لأمرين:

أولهما : أن الخليل (رحمه الله) قال: ((الشتاء جمع ، والواحدة : شتوة))⁽⁵⁴⁾ . وكفى بالخليل ثقة ، فقد جمع كتابه (العين) من أفواه العرب المستشهد بكلامهم.

وثانيهما : أنه جاءت شواهد على النسبة إلى المفرد (شتوة) كقول ذي الرمة :

كَأَنَّ النَّدَى الشَّتْوِيَّ يَرْفُضُ مَاؤُهُ عَلَى أَشْنَبِ الْأَنْبَابِ مُتَّسِقِ الثَّغْرِ (55)

أهمُّ النتائج التي توصلتُ إليها من هذا البحث:

هناك كثيرٌ من النُّحاة لَمْ تَتَطَرَّقْ إليهم الدِّراساتُ النَّحْوِيَّةُ لصعوبةِ الاهتداء إلى آرائهم النَّحْوِيَّةِ إما لفقدانِ كُتُبهم أو الآراءِ متفرِّقة في كُتُبِ النَّحْوِيِّينَ ، ومنهم مبرمان.

وكذلك لشيوخِ مبرمان مِنْهُم المُبَرِّدُ والزَّجَّاجُ أَثَرٌ بالغٌ في تأسيسِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ، وكانت آراءُ مبرمان مبثوثةً في كتبِ مَنْ خَلَفَهُ ، ولم يكن مبرمانُ مغموراً في عصرِهِ ؛ بل كان ذا أَثَرٍ بارزٍ في عصرِهِ أَخَذَ عَنْهُ السَّيرافي وأبو علي الفارسي ، شَرَحَ مبرمانُ كتابَ سيبويه وشرَّحَ شواهدَهُ ونسخَهُ مبرمان أوثَقُ نُسخِ الكتابِ ، ولاقت آراءُ مبرمان صدًى واسعاً من القبولِ وَعَقَدَ موازنةً بينَ الآراءِ النَّحْوِيَّةِ الأُخرى لإظهارِ أرجحِ الآراءِ.

1- ينظر: العين 278/6.
55 - ديوانُ ذي الرُّمَّة 955/2.

المصادر والمراجع:

بعد القرن الكريم

ارتشاف الصَّوْبِ من لسانِ العَرَبِ، أبو حَيَّانٍ مُحَمَّد بن يُوْسُف، تحقيق: رَجَب عُثْمَان مَحْمَد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.

أُمالي ابن الشَّجَرِي، هبة الله بن علي ابن الشَّجَرِي، تحقيق: محمود الطَّنَاجِي، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م.
 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ط2، 1979.

تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط2، 1994م.
 تخلص السَّوَاهِد وتلخيص الفوائد، عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصَّالحي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1986م.

خزانة الأدب، عبد القادر بن عمَّام البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، 1979م.
 ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حُجر، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط5، 1990م.
 ديوان الفرزدق، همام بن غالب، القاهرة: مطبعة الصَّاوي، 1936م.

طبقات النحويين واللغويين، مُحَمَّد بن الحسن الزَّبيدي، بيروت، دار المسيرة.
 شرح السَّيرافي على كتاب سيبويه، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2003م.

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الإِسْتِراباذي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982م.
 شرح المُفَصِّل، ابن يعيش بن علي، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 1928م.

الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1998م.
 المُقْتَضَب، مُحَمَّد بن يزيد المُبَرِّد، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عزيمة، القاهرة 1385هـ.

معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م.
 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1975 م.



مؤتمر أربيل الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية

II. Erbil International Conference on Social Sciences
and Humanities

ISBN 978-625937771-1



9 786259 377711

Rimar Academy
Publishing House